د. مريم سلطان لوتاه

دراسات في السياسة والفكر

الجزء الأول





الفارابي



دراسات

في

السياسة والفكر

د. مريم سلطان لوتاه

دراسات
في
السياسة والفكر

(الجزء الأول)

دار الفارابي

الكتاب: دراسات في السياسة والفكر (الجزء الأول)
المؤلف: د. مريم سلطان لوتاه
الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)
ص.ب: 3181/ 11 ـ الرمز البريدي: 2130 1107
e-mail: info@dar-alfarabi.com
www.dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى 2008
ISBN: 978-9953-71-279-6

إلى والديّ العزيزين . .
إلى من علماني كيف يكون
الصدق فكراً وفعلاً ومنهجاً . .
وإلى كل إنسان عربي يبحث
عن الحقيقة في زمن اختلت فيه
المعايير، وتداخلت فيه الحقائق.

المقدمة

نحن في مرحلة دولية لعل من أبرز سماتها أن ما يمارس فيها على أرض الواقع مناقض تماماً لما يرفع فيها من شعارات ومبادئ؛ فبقدر ما تم التبشير منذ بداية التسعينيات وحتى هذه اللحظة عن عالم تسوده قيم العدالة والشرعية واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، بقدر ما انتهكت حقوق الإنسان، وتراجعت قيم العدالة والحرية، وتم الخروج عن الشرعية الدولية، وقوّض أمن الإنسان بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.

وبإيجاز يمكن توصيف ملامح المرحلة الراهنة فيما يلي:

- تلاحق الأحداث، ثورة تكنولوجية ومعلوماتية، عولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة وتنميط للمجتمعات.
- تمركز للسلطة والنفوذ بيد أقلية، واتساع لدوائر الفقر والبؤس والمعاناة على امتداد العالم.
- اتساع نطاق الصراعات الدولية وتنامي حدتها، وكارثية نتائجها.

ويبدو أن تداعيات هذه المعطيات على العالم العربي

والإسلامي أكثر خطورة، بل هي من الحدة إلى درجة تقويض الأمن بمفهومه الإنساني.

إن القول بخطورة هذه التداعيات لا يحمل قدراً من المبالغة ولا ينطلق من رؤية تشاؤمية للأمور، بل هي حقيقة يجسدها الكثير من المؤشرات لعل من بينها ما يلي:

أولاً، أن المنطقة العربية هي المنطقة الأكثر أهمية من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية، والأكثر ضعفاً في الوقت ذاته لعجزها حتى الآن عن تحقيق الأمن والتنمية.

ثانياً، أنها المنطقة الوحيدة في العالم التي خرج منها الاستعمار منذ بضعة عقود بعد نضالات وتضحيات كثيرة، ليعود إليها مرة أخرى متدخلاً في شؤونها الداخلية، منتهكاً سيادتها الوطنية، ومحتلاً لبعض أجزائها، مستنزفاً لثرواتها ومستبيحاً لأمن وكرامة شعوبها.

ثالثاً، هي المنطقة الأكثر قابلية واستجابة للصراعات الإثنية والطائفية والقبلية والدينية من مشرقها إلى مغربها.

رابعاً، وهي منطقة الفرص التاريخية المهدورة، كفرصة الإمكانات الهائلة لحقبة ثروة البترول في السبعينيات، والتي استنزفت في حروب عبثية وإنفاق عسكري بلا مردود أمني من جهة، وفي محاولات تنموية متعثرة من جهة أخرى.

خامساً، أن تداعيات العولمة بأبعادها المختلفة على هذه المنطقة تمثل في حد ذاتها ضغوطاً على النظم السياسية

والمجتمعات العربية، وقد تقود إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي نتيجة ما تفرزه من أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية مضافة.

سادساً، أن نصيب العالم العربي من الثورة التكنولوجية متواضع جداً، إذ يقف عند حدود استيراد التكنولوجيا ولا يتجاوزها إلى درجة تجعلنا قادرين على إنتاجها أو توظيفها بشكل نكون فيه شركاء في الثورة المعرفية.

سابعاً، أن الفجوة التنموية بيننا وبين ما يعرف بالعالم المتقدم آخذة في الاتساع، ولن تقودنا عولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة - على ما يبدو - إلا إلى مزيد من التبعية وإلى تعميق هذه الفجوة.

غير أن السمة الأهم والأكثر خطورة لهذه المرحلة تتمثل في حالة الفوضى المعرفية - إن جاز التعبير - فرغم الحديث عن الثورة التكنولوجية وما قادت إليه من ثورة معلوماتية وفتح معرفي وما قادت إليه من ثورة معلوماتية وفتح معرفي إلا أنها من الناحية الأخرى - ونتيجة للتوظيف السياسي والإعلامي والاقتصادي لها - قد خلقت حالة من الزيف والضبابية وشيوع الكثير من المغالطات، التي تصل إلى درجة قلب الحقائق وزعزعة الثوابت واتساع مساحة عدم اليقين.

ويبدو أن سياسة الفوضى البناءة التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه المنطقة لا تقف عند حدود خلق الصراعات وتفجيرها، - والتلاعب بخيوط الأزمة، ومحاولة قلب

الأوضاع وإعادة ترتيبها بالشكل الذي يخدم المصلحة الأمريكية والغربية في المنطقة، خاصة ما تعلق منها بإقامة مشروع الشرق الأوسط الجديد - وإنما تتجاوز ذلك إلى خلق حالة من الفوضى الفكرية والمفاهيمية تطال كل الجوانب، وتتلاعب بها إلى درجة الإرباك، باعتبار أن حالة التصدع والإرباك الفكري تمثل الأرضية المثلى للقبول بالمشاريع المفروضة على المنطقة في المرحلة الراهنة.

وإذا كانت القوة العسكرية المعراة من الأخلاق والخارجة على الشرعية الدولية هي الأداة التي تسيّر بها الولايات المتحدة اليوم مصالحها على امتداد العالم، فإن تلك القوة تستند إلى دبلوماسية تعتمد التهديد والترهيب والمغالطة، وتزييف الحقائق بالإضافة إلى التدخل المباشر في شؤون الدول الأخرى عبر السياسات التعليمية والإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني.

وفي هذا السياق يمكن فهم الضغوط الخارجية على المنطقة سواء بشكل مباشر أو عبر منظمات أهلية ومفكرين ومثقفين عرب من أجل نشر منظومة من القيم كقيم السلام والتسامح، أو عبر ما يسمى بتبني الفكر الناقد وثقافة التغيير، وإحداث الإصلاح والتحول الديمقراطي وتجسير الفجوة بين الشرق والغرب.

ونحاول هنا التطرق لبعض هذه الموضوعات من خلال إعادتها للسياق الدولي والإقليمي الذي طرحت فيه، ومحاولة

قراءتها ضمن ذلك السياق مع تقديم وجهة نظر عربية بخصوصها.

وسوف يتم تناول تلك الموضوعات تباعاً على النحو التالي:

أولاً: ما وراء ظاهرة العنف في الوطن العربي.

ثانياً: الطرح الدولي لثقافة السلام .. رؤية عربية.

ثالثاً: الثقافة والهوية العربية وتحديات المرحلة الراهنة.

رابعاً: تجسير الفجوة بين الشرق والغرب.

خامساً: نحن والآخر في ظل مقولة صراع الحضارات أو حوارها.

سادساً: الثقافة العربية والتغيير .. بحث في ثقافة التغيير وإرساء لشروطها المجتمعية.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه الموضوعات قد تم نشرها كدراسات مستقلة في دوريات عربية.

الطرح الدولي لثقافة السلام:
رؤية عربية

أود بداية الإشارة إلى عدة أمور أولها أننا أمام معالجة موضوع شائك ومتداخل الأبعاد. فالبحث في ثقافة السلام هو بحث في النفس البشرية، وفى الاجتماع الإنساني، وفى الاقتصاد والسياسة والدين والأخلاق، بل هو في الأساس بحث في أخلاقية المعرفة. وثانيهما أن اقتران البحث في الطرح الدولي لثقافة السلام بتقديم رؤية عربية بخصوصه إنما يزيد الأمر تعقيداً، وذلك راجع لما يثيره الحديث عن السلام من مخاوف وتساؤلات لدى العقل العربي، لا باعتبار أن الذات العربية ميالة للعنف والصراع أكثر من ميلها للسلام كما يدعي البعض ذلك، ولكن لخبرة تلك الذات فيما يتعلق بخيار السلم والمواجهة. وهنا لا بد من التأكيد على أن الرؤية العربية للطرح الدولي لثقافة السلام لا تعني بالدرجة الأولى البحث عن قيم السلام في الثقافة العربية لقناعتنا بأن قيم السلام موجودة وأصيلة في كل الثقافات بقدر أخلاقية تلك الثقافات، وإنما هي محاولة لتقديم رؤية عربية نقدية للطرح الدولي لثقافة السلام من حيث منطلقاته الفكرية وما ترتب

عليه من سياسات وممارسات، وما أتاحته تلك السياسات من فرص لتحقيق السلام ونشر قيمه ومبادئه كخطوة أولى نحو التفكير سوياً في ثقافة سلام بديلة.

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن هناك علاقة ارتباطية طردية بين أخلاقية المعرفة ونشر ثقافة السلام؛ فبقدر ما تكون المعرفة أخلاقية بقدر ما تأتي الرؤى والسياسات المبنية عليها أخلاقية أيضاً، والعكس صحيح. فبقدر ما تنأى المعرفة عن الأخلاق بقدر ما نكون أمام رؤى وفلسفات مادية مصلحية. وفي ضوء تلك الفرضية يمكن البحث في الطرح الدولي لثقافة السلام. وسوف تتم معالجة الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولاً: الذات العربية والطرح الدولي لثقافة السلام .. تساؤلات مشروعة.

ثانياً: ثقافة السلام المطروحة .. بحث في المنطلقات الفكرية والممارسات .

ثالثاً: العولمة وفرص السلام .. ثقافة سلام على أرضية صراعية.

رابعاً: نحو ثقافة سلام بديلة.

المبحث الأول: الذات العربية والطرح الدولي لثقافة السلام .. تساؤلات مشروعة

لقد تمت الإشارة في مقدمة هذه الدراسة بأن الحديث عن السلام حديث محفوف بالمحاذير، ومثار الكثير من التساؤلات لدى الذات العربية وذلك راجع لعدة أسباب لعل من أهمها.

1- زيف الطرح الغربي للسلام، ذلك الزيف الذي شمل مفهوم السلام ومشاريعه، وآليات تحقيقه، وغاياته النهائية؛ فخبرة الإنسان العربي في ذلك الطرح لا تعني أكثر من توفير الوضعية المثلى لتحقيق مصالح القوى الدولية العظمى في كل مرحلة .

2- تأزم الواقع السياسي العربي سواء على مستوى كل نظام عربي على حدة، أو على مستوى النظام الإقليمي العربي ككل، أو على مستوى علاقة هذا النظام بالنظام الدولي. فالإنسان العربي يعيش حالة مركبة من التأزم والقهر، فهل هو مطالب والحال كذلك بأن يقبل بمشاريع سلام زائفة وأن يساهم في نشر قيم السلام وثقافته التي لا تعني أكثر من استمرارية لحالة الضعف والتأزم العربي ؟! أم أنه أحوج ما يكون إلى ثقافة رفض ومقاومة لهذا الواقع، ثقافة ناقدة وقادرة على التغيير؟

3- إن الذات العربية تعرف الحاجة إلى الأمن والسلام وتتوق لتحقيقه، لكنها في ذات الوقت قد خبرت خيار الرفض والمواجهة والمقاومة، كما خبرت الطاعة والخضوع والاستسلام وما ترتب على ذلك من صلح وتطبيع، ورغم ما قد أبدته بعض المواقف الرسمية العربية من ترجيح لخيار الاستسلام والتطبيع فإن الموقف العربي على المستوى الشعبي مغاير لذلك، إذ هو يفضل الرفض والمواجهة على الاستسلام والتطبيع كما بدا واضحاً من خلال الانتفاضة الشعبية في الأرض المحتلة والتي امتدت على اتساع رقعة العالم العربي والإسلامي رداً على زيف مشاريع السلام وتعنت الطرف الإسرائيلي وعنفه وجرائمه المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني. إلا أن ذلك التفضيل لخيار المواجهة راجع في الأساس إلى كون مكاسب خيار المواجهة والرفض والنضال ما زالت حية وماثلة أمام الذات العربية مقارنة بما حققه الاستسلام والتطبيع، سواء قيست تلك المكاسب بموجات التحرر الوطني التي اجتاحت البلاد العربية في الخمسينيات والستينيات، أو بتأثير الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة وتهديدها لأمن الكيان الإسرائيلي رغم ما يمتلكه من إمكانات أمنية، أو بتحرير أجزاء من لبنان على يد المقاومة الإسلامية في الجنوب اللبناني، أو بما حققه حزب الله من انتصار واضح ضد الجيش الإسرائيلي في عدوانه على جنوب لبنان

عام 2006 ـ ذلك أن الانتصار الذي أكدته وسائل إعلام العدو وإن قلل من شأنه الإعلام العربي الرسمي ـ بالإضافة إلى قناعة الإنسان العربي بالخبرة الإنسانية القائلة بأن السلام والأمن والعدالة قد تكون ثمرة من ثمار النضال الوطني والثورة ضد العنف والاستغلال.

أما خيار السلم والتفاوض والتطبيع فهو لا يعني لها (أي للذات العربية) أكثر من استعادة مساحة محدودة جداً من الأراضي العربية المحتلة في مقابل الاعتراف بوجود العدو على بقية تلك الأرض، وتطبيع العلاقات معه، وإفساح المجال أمامه لاختراق العالم العربي اقتصادياً وسياسياً وثقافياً. بالإضافة إلى كون الصراع العربي الإسرائيلي مختلفاً عن أي صراع آخر، فهو صراع وجود، وأن الاعتراف بالكيان الإسرائيلي والقبول بوجوده في الأرض العربية إنما يعني إنكاراً للوجود العربي الفلسطيني كما أن تطبيع العلاقة معه تمهيداً لقبوله شريكاً في المنظومة الشرق أوسطية إنما يعني تقويضاً للنظام الإقليمي العربي وللهوية العربية[1].

وفى ضوء ذلك هل يطلب من الذات العربية القبول بما هو مطروح والمشاركة فيه أم يكون رفضها ومقاومتها أمراً متوقعاً ومطلوباً؟

---

(1) عبد الحي مودي، ثقافة السلام وثقافة العنف، الآداب، العدد 7/ 8، تموز(يوليو) - آب (أغسطس)، 2000، لبنان، بيروت، ص 10-12.

ورغم القناعة بضرورة رفض ذلك الطرح، ومحدودية القدرة على مواجهته، تبدو الذات العربية في حيرة من أمرها. وتزداد حدة تلك الحيرة عندما تعيش مرحلة دولية كالتي نعيش، فالتواصل والاحتكاك بالآخر لا مناص منه، وخيار العزلة والانكفاء على الذات باعتباره أضعف أشكال الرفض والمقاومة لم يعد قائماً، وأن القبول بما هو مطروح لن يحقق السلام بقدر ما سيقود إلى نقيضه، فكيف يقوم سلام عربي إسرائيلي من خلال تسوية سياسية كما هو جار اليوم في مباحثات السلام العربية الإسرائيلية ؟ تسوية لا تقوم على إزالة أسباب الصراع بقدر ما تقفز عليها، محاولة إنهاء حالة الصراع وتطبيع العلاقة بين الطرفين بناء على تلك التسوية رغم ما تتضمنه من إجحاف للحقوق الفلسطينية وتثبيت للوجود الإسرائيلي والحفاظ على مكتسباته وأمنه؟![2].

المبحث الثاني: الطرح الدولي لثقافة السلام... بحث في المنطلقات والممارسات

بداية لا بد من الاتفاق على تعريف مبدئي لما نعنيه بثقافة السلام، تعريف يتم في ضوئه تقييم الطرح الدولي لثقافة السلام من حيث منطلقاته الفكرية وما ترتب عليها من

---

(2) إدوارد سعيد.

سياسات، وما يمكن أن تتيحه من فرص حقيقية للسلام، ونشر قيمه ومبادئه. ورغم تعدد التعريفات لمفهوم السلام أساساً ومفهوم ثقافة السلام لاحقاً فإنه يمكن القول ببساطة وإيجاز إن ثقافة السلام هي الثقافة التي تسمح بالتعددية العقائدية والفكرية والسياسية وتتيح فرصة لتعايش ما تعارض من اتجاهات ومواقف عن طريق الحوار، وتبادل وجهات النظر لعلها تلتقي كلياً أو جزئياً، أو ينشأ من ذلك الحوار المتواصل نتاج إنساني جديد يمكن أن يتيح متسعاً للجميع، أو يفرز آلية لتعايش ذلك التنوع والاختلاف ويقر بأن الحوار والتفاوض هما وسيلة إدارة ذلك الاختلاف لا المواجهة والعنف للقضاء على الآخر، أو حمله على تغيير موقفه أو اتجاهه.

وإذا اتفقنا على ذلك المعنى المبسط لما نعنيه بثقافة السلام، واعتقد أنه معنى قد يوافقنا عليه الآخر بوصفه لا يختلف عن مفهوم الديمقراطية الغربية، التي يرى فيها الغرب الآلية المثلى لإدارة دفة العلاقات الاقتصادية والسياسية بشكل يحقق الاستقرار[3]، فإلى أي مدى يمكن القول بصلاحية ذلك

---

(3) لمزيد من التفاصيل حول السياسة والعنف يمكن الرجوع إلى المجتمع والعنف، تأليف فريق من الاختصاصيين، ترجمة الأب إلياس زحلاوي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص 24-33 وكذلك ص 129-138.

المفهوم وقابليته للتطبيق ؟ وإلى أي مدى يمكن أن يمثل ضماناً حقيقياً للأمن والسلام العالميين؟

إن القول بإمكانية تحقيق ثقافة سلام بهذا المعنى على المستوى العالمي إنما هو ضرب من ضروب الاستقراء الساذج . فإنه من السذاجة أن نتصور أن بإمكان كل القوى وكل التوجهات الفكرية والسياسية أن تتفاعل مع بعضها البعض بذات الثقل وأن تصل إلى رأي توفيقي أو يغلب اتجاه على آخر بناءً على ما يتضمنه ذلك الاتجاه من حجج منطقية وواقعية، إذ تظل القوة المادية في الغالب (أي المال والنفوذ السياسي والتقدم التقني سواء في مجال المعرفة أو السلاح) هي وحدها القادرة على إدارة تلك العلاقات وحسمها لصالح من يمتلكها[4].

ولما كانت تلك القوى متفاوتة بما فيه الكفاية سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الدولي حيث التفاوت أكثر وضوحاً وحدة بين دول صناعية تمتلك كل معايير القوة المادية، ودول تفتقر لتلك المعايير وإن امتلكت مقومات القوة بمفهومها الثقافي والروحي إلا أنها وفق منطق القوة المادية البحتة معايير لا قيمة لها، فإذا كانت الليبرالية الغربية تقوم

(4) المجتمع والعنف، مرجع سبق ذكره، ص 105 - 117.

على فكرة التعددية التي تعني تعايش الأضداد باعتبار أن العقل البشري قادر من خلال الحوار على الوصول إلى حقيقة مشتركة بين العقلاء، إلا أن ممارسة تلك الفكرة قد اصطدمت بعدة أزمات، فبدلاً من أن تتعايش التيارات المتنافسة في المجتمعات الأوروبية جنباً إلى جنب اندلعت سلسلة من الحروب فيما بينها سواء على المستوى الداخلي أو فيما بين تلك الدول.

ثم أين هي تلك التعددية الفكرية والسياسية من حركة الاستعمار الغربي وما مارسه من عنف ضد الشعوب؟[5]

صحيح أن الأطروحات الاستعمارية قد حاولت تبرير ذلك العنف باعتباره عبئاً ومسؤولية حضارية لأوروبا تجاه تلك المجتمعات التي وصفت بالتخلف، وأن ذلك العنف الاستعماري ما هو إلا عنف مؤقت سوف يخلفه السلم والتحضر والرقي. وبذلك قدم الغرب الليبرالي العنف الاستعماري بكل أشكاله باعتباره ضرورة أو خطوة أولى نحو

---

(5) فيما يتعلق بالتناقض القائم بين الفكر والممارسة في مجال حقوق الإنسان في العالم العربي وكون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان غربي الطابع أساساً يمكن الرجوع إلى: عبد الله عبد الدائم، الاحتفاء العالمي بحقوق الإنسان وسط الظلام العالمي، المستقبل العربي، مارس 1999، العدد 241، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 32، 33.

مشروع سلام وتحضر للمجتمعات المستعمرة[6]، وكيف لنا أن نفسر الحربين العالمية الأولى والثانية؟ وأين هي الليبرالية السياسية ولماذا لم تحل دون تلك المواجهات العسكرية التي كانت ضحاياها الملايين من البشر؟ وقد يجد أنصار الليبرالية السياسية مبرراً لنشوب تلك الحروب على اعتبار أن الهدنة والسلام قد يقودان أحياناً إلى نقيضهما؛ فقد تعطى الفرصة لأحد أعداء السلام كهتلر من وجهة نظرهم لأن يطور أسلحته ويقوض سلام وأمن الآخرين، ولذلك كانت الحرب ضده مشروعة، وهى مشروعة أيضاً من وجهة نظرهم كلما برز خطر مشابه كالخطر الشيوعي الذي كان مبرراً كافياً لسباق التسلح ولكثير من النظريات كنظرية الاحتواء وتوازن القوى وكل أشكال العنف التي سادت خلال مرحلة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سابقاً، وأشكال العنف التي تمارسها الولايات المتحدة اليوم في مناطق عديدة في العالم بحجة تعرض مصالحها للخطر، أو بذريعة نشر العدالة والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الحالة الأفغانية والعراقية، إن ذلك التناقض بين مضمون الليبرالية السياسية

---

(6) إبراهيم مشوري، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، لبنان، بيروت، دار المنهل اللبناني، 1997، ص 23: 34. كما يمكن الرجوع إلى المجتمع والعنف، مرجع سبق ذكره، ص. ص 112: 117.

والتي تعني التعددية والحوار وإمكانية الوصول إلى حل بين العقلاء يحول دون الصدام وبين الممارسات التي تقوم بها الدول الليبرالية الغربية، لا يمكن فهمه أو تفسيره إلا إذا كانت التعددية تعني تعددية ضمن إطار الرأي أو الفكر الواحد (أي الفكر الرأسمالي الغربي)، فهي تعددية وليدة ذلك الفكر ولا تعنى إلا بتحقيق مصالح أطرافه، ولأن مصالح الدول الرأسمالية العظمى واحدة، وأن أي صدام فيما بينها يعني خسارة لها جميعاً على المدى البعيد، فإن الحوار هو سبيلها الوحيد لإدارة ذلك الخلاف والقبول بما تفرضه ظروف ذلك الحوار من تنازلات كي تستمر المصالح الرأسمالية وإن بنسب متفاوتة . فالاختلاف غير وارد والتعددية لاوجود لها والرأي الآخر لا ينبغي أن يوجد، وإن وجد فلا بد من إضعافه وإلغائه كما هو الحال بالنسبة للشيوعية أو التيار الإسلامي أو التيار القومي العربي. ولما كما للتعددية مفهوم خاص لدى أصحاب الفكر الغربي الرأسمالي، مفهوم مبعثه المصالح الاقتصادية الرأسمالية فإن للشرعية الدولية والأمن والسلام مضامينها الخاصة، فالسلام قد يستدعي قيام حرب ويجعلها مشروعة بل ويستدعي استخدام كل أسلحة الدمار إذا ما تعرضت المصالح الرأسمالية للخطر. وسوف تجد القوى المهيمنة في كل مرحلة ما تستطيع من خلاله تبرير مواقفها

وعنفها ضد المجتمعات الأخرى بأنه مصلحة إنسانية تقتضيها ظروف الصراع وعدم الاستقرار السياسي في تلك المجتمعات، وبذلك فإن مفهوم الأمن والسلام مرادف دائماً لاستمرارية الوضع المثالي لتعظيم مصالحها في كل مرحلة(7)، ولن تتردد في وصف المقاومة الوطنية أو أي عمل وطني يحاول الحد من تلك الهيمنة أو الحفاظ على المصالح الوطنية بأنه عمل عنيف وإرهابي ويستدعي المواجهة. وليس أدل على ذلك من وصف المقاومة الوطنية للوجود البريطاني في الخليج العربي بأنها قرصنة، ووصف المقاومة الإسلامية في أي بقعة من بقاع الوطن العربي والإسلامي بأنها عمل إرهابي، ووصف مقاومة الشعب الفلسطيني اليوم لجرائم ووحشية واستعلاء العدو الإسرائيلي بالإرهاب الذي يبرر للسلطة الإسرائيلية استخدام كافة أشكال العنف والإبادة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل المجرد من أي قوة أو سلاح للمقاومة. وليس هناك ما هو أدل على زيف القيم الديمقراطية الغربية من موقف الولايات المتحدة والعالم الغربي من نتائج الانتخابات الفلسطينية، ووصول حماس إلى

---

(7) فيما يتعلق بفهم السياسة الخارجية للدول الكبرى تجاه مناطق نفوذها يمكن الرجوع إلى د. محمد سعيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 292: 298.

السلطة عبر الممارسة الديمقراطية، إذ وجهت تلك النتائج بعدم الاعتراف بحكومة حماس، ومقاطعتها، وفرض الحصار الاقتصادي على الشعب الفلسطيني وتجويعه لحمله على إسقاط حكومة حماس، ناهيك عن تفجير الصراع الداخلي بين حماس وفتح، وإفساح المجال للآلة العسكرية لإبادة الشعب الفلسطيني.

وفي ضوء ما تقدم يمكن فهم الطرح الغربي لثقافة السلام، فالسلام لا يعني أكثر من توفير الوضعية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية المثلى بالنسبة للقوى المهيمنة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بغض النظر عمَّا يقتضيه تحقيق تلك الوضعية من تجاوز وإغفال واعتداء على حقوق المجتمعات الأخرى ومن تقويض لأمنها وسلامها.

ومن ثم يكون السؤال المحوري هنا أيّ طرح لثقافة السلام ينبغي الاتفاق عليه؟ ولمن يوجه ذلك الطرح؟ إذ يبدو مما تقدم أن القوى الدولية الفاعلة في كل مرحلة تصوغ مفاهيمها الخاصة وتفرضها على الأطراف الأخرى. وما هو مطروح اليوم لا يخرج في غالبيته عمّا يعنيه السلام من وجهة نظر الدول الغربية الرأسمالية ومطالبة المجتمعات الأخرى بالقبول به.

وإذا ما انتقلنا من تلك الرؤية الواسعة لما تعنيه ثقافة السلام بالنسبة للدول المهيمنة في كل مرحلة إلى تحليل أكثر تحديداً، أي إلى محاولة معرفة تأثير تلك الثقافة على العالم العربي، يمكن القول بأن ثقافة السلام في زمن السيطرة الاستعمارية المباشرة لم تكن تعني إلا سيادة قيم الطاعة والقبول بتلك الهيمنة، وإن أي مقاومة لتلك الحالة إنما تعني خروجاً على القانون وتستدعي المواجهة واستخدام العنف، وهي بعد رحيل المستعمر لا تعني أكثر من الحفاظ على مصالح القوى العظمى الجديدة سواء تم ذلك عن طريق الحلفاء الإقليميين، أو التهديد بالتدخل أو التدخل فعلياً للحفاظ على وضعية سياسية واقتصادية وثقافية تضمن تحقيق تلك المصالح. ولعل السياسة الأمريكية تجاه الخليج تقدم نموذجاً كافياً للتدليل على ذلك. فالمصالح الغربية في الخليج تستدعي التواجد العسكري الغربي وتستدعي تدمير القوى الإقليمية واحتواءها، كما تستدعي المصالح الغربية في المنطقة العربية ككل إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي لا بإزالة أسبابه الحقيقية واستعادة الحقوق العربية وإنما من خلال فرض تسوية سياسية غير عادلة وإرغام الدول العربية على القبول بها، وخلق مناخ ثقافي يساعد على القبول بذلك، وأكثر ما نخشاه هو أن يكون أي حديث عن ثقافة السلام ما

هو إلا خطوة من الخطوات الغربية الحثيثة في سبيل خلق ذلك المناخ[8].

المبحث الثالث: العولمة وثقافة السلام.. ثقافة سلام على أرضية صراعية

وإذا كان التحليل السابق قد قادنا إلى القول بأن هناك مفهوماً لثقافة السلام ومشاريعه خاصاً بالدول المهيمنة تفرضه على الدول التابعة فإن هذا المفهوم أكثر قابلية للنفاذ وللاختراق عبر ظاهرة العولمة بكل أشكالها، ورغم ما يقال عن ما يمكن أن تمثله العولمة الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية من فرص للمعرفة، وتبادل وجهات النظر، وإذابة الفروقات الثقافية بين المجتمعات، وتحسين فرص العيش أمامها إلا أن حقيقة الأمر منافية لذلك إلى حد كبير، وذلك راجع لأسباب عدة لعل أهمها ما يلي:

1) انتفاء فرص المنافسة الحرة لعدم توافر شروطها أساساً.

---

(8) فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه الخليج يمكن الرجوع إلى: خلدون النقيب، تعقيب د. علي الغفلي، تلخيص اللحظة الراهنة في العلاقات الخليجية الأمريكية، العلاقات الخليجية الأمريكية، كتاب الخليج، دولة الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، مؤسسة دار الخليج، 1990، ص 22: 25.

2) إن إمكانية تبادل الأفكار والمعارف غير قائمة، فمن يملك التقنيات يمكنه نقل معارفه للآخرين والتأثير فيهم من خلال التوظيف المكثف لهذه التقنيات.

3) إن القول بأن العولمة الاقتصادية ستتيح مزيداً من الفرص أمام المجتمعات الفقيرة لتحسين ظروفها المعيشية فيه قدر كبير من المغالطة، فتحرير التجارة العالمية لا يعني أكثر من فتح الأسواق دونما قيود أمام احتياجات الدول الصناعية من الطاقة والمواد الخام، وفتحها من ناحية أخرى كأسواق لمنتجاتها ولن تزيد المجتمعات الفقيرة إلا مزيداً من الفقر والحرمان[9].

وهي لا تختلف كثيراً على المستوى الفكري والثقافي، فمن يملك الثروة والتقنية العالية يمكنه أن يصوغ الثقافة التي يريد، ويمكنه أن يخترق عقول المجتمعات الأخرى لصالح

---

(9) نزيه الأفندي، الاعتماد المتبادل لمجابهة العولمة، السياسة الدولية، العدد (141) يوليو 2000، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ص 142: 144. ولمزيد من التفاصيل حول العولمة وتأثيراتها الاقتصادية يمكن الرجوع إلى هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة د. عدنان عباس علي و أ. د. رمزي زكي، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص 29: 36.

تلك الثقافة، فأي تبادل للفكر والمعرفة يمكن أن نتصور قيامه في ظل هذه الوضعية غير المكافئة لا من حيث نوعية الثقافة وأفضليتها بقدر ما هي مرتبطة بعدم تكافؤ الفرص أمام كل منها للانتشار والتأثير.

وقد يتصور البعض خطأً أن سهولة انسياب المعارف بين المجتمعات قد تؤدي إلى تقارب ثقافي، وإزالة كثيرٍ من الحواجز الثقافية والنفسية والاجتماعية بين المجتمعات، فانسياب المعرفة في اتجاه أحادي أي من الطرف الأقوى اقتصادياً وتكنولوجياً إلى الطرف الأضعف لا يعني سوى هيمنة فكرية ومعرفية، هيمنة قد تؤدي إلى الخواء والإفلاس الثقافي، إذ ربما تقود تدريجياً إلى القضاء على تنوع مصادر النتاج المعرفي الإنساني. فأول شروط رقي ذلك النتاج وثرائه تتمثل في تنوعه واختلافه، بالإضافة إلى كون ذلك الانسياب الأحادي التوجه لا يعني إلا قهراً للثقافات الأخرى، فهو قهر فكري وتقني مضاف إلى أشكال القهر الاقتصادي والسياسي الذي تخضع له في زمن العولمة، ذلك القهر المركب والمتداخل الحلقات لا يمكن أن يسهم في تقليل الفوارق الثقافية والاجتماعية والنفسية بين المجتمعات بقدر ما يمكن أن يولده من عنف مضاد لذلك القهر بكل أشكاله، وقد يكون تنامي نشاط الحركات الأصولية في كل المجتمعات هو شكل من أشكال المواجهة لما تمثله العولمة من قهر فكري وثقافي

للمجتمعات ولخصوصيتها الثقافية. ورغم حدوث بعض التغييرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي يمكن أن تحتسب كمؤشرات إيجابية لصالح العولمة وقدرتها على إشاعة أنماط متشابهة للمأكل والملبس أو الذوق العام، إلا أنها تبقى مؤشرات سطحية وتقف عند حدود المظهر الخارجي، ولدى فئة عمرية محددة وسرعان ما تتجاوزها بتجاوز تلك المرحلة العمرية، وربما تنقلب إلى النقيض مستقبلاً عند إدراكها لمادية ذلك النمط المعيشي وخوائه الروحي والقيمي بالإضافة إلى كون الخصوصية الثقافية لأي مجتمع أقوى وأعمق من تلك المؤشرات السطحية والمؤقتة في كثير من الأحيان.

وعليه يمكن القول بأن العولمة بكل أبعادها - سواء كانت فكرة أبدعها العقل الغربي الرأسمالي الجانح إلى تعظيم مصالحه بلا قيود أو هي حالة بلغتها البشرية أو فرضت عليها جراء السعي الرأسمالي الحثيث نحو المعرفة ومزيد من الاكتشاف - فهي لا تعنى أكثر من إزالة القيود والحواجز التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية لتوفير مناخ دولي أكثر شفافية أمام الأطراف الفاعلة دولياً، يمكنها من السير نحو تحقيق أهدافها بانسيابية وسرعة أكبر، سرعة وانسيابية لن تتيحا الوقت لتأمل السياسات الدولية ومراجعتها وما يمكن أن تقود إليه من تناقضات وصراع؛

فالسياسة والثقافة وكل مجالات الحياة سوف تبنى وتصاغ بما يتفق مع تحقيق الانسيابية في حركة المال والاقتصاد، وإن الضغوط في الاتجاه المضاد لتلك الانسيابية كبعض الكتابات الناقدة للعولمة الاقتصادية والثقافية، أو حركات الاحتجاج وتنظيم المظاهرات ضدها التي تظهر، بين الحين والآخر في عقر المجتمعات الغربية، أو في بعض المجتمعات الفقيرة لن تفلح كثيراً في المرحلة الحالية في إيقاف تلك التحولات، وأقصى ما يمكن أن تحققه إقناع الدول الصناعية أو منظمات التمويل الدولي بتقديم قروض ومساعدات للتخفيف من حدة بعض حالات الفقر أو غيره من المشكلات الاجتماعية في الدول الفقيرة، دون القدرة على معالجة أسبابها من خلال المنح الدولية لصناديق التنمية الاجتماعية في الدول الفقيرة والتي لا تعدو أن تكون علاجاً تخديرياً لسياسة إفقار هذه الدول من قبل الدول الغنية[10].

ومن ثم فإن العولمة الاقتصادية لن تقود إلا إلى مزيد من

---

(10) أمجد ثابت، العولمة والخيارات المستقلة، المستقبل العربي، آذار/ مارس 1999، العدد 240، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 15: 21.

- كما يمكن الرجوع إلى: محمد سعيد أبو عامود، النظم السياسية في ظل العولمة، الاشكاليات و أنماط المستقبل.

اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء والى تعميقها اقتصادياً وتكنولوجياً وسياسياً، كما أن العولمة الثقافية لا تتيح فرصاً لتبادل المعارف وتقريب وجهات النظر وتقليل الفوارق الثقافية بين المجتمعات بقدر ما تعني قهراً للثقافات وللخصوصيات الثقافية لكل المجتمعات، وللمجتمعات ذات الثقافات الأصيلة بالتحديد المغايرة إلى حد كبير للمضمون المادي للثقافة (الكونية)، الذي تحاول الولايات المتحدة نشره وتعميمه[11]. فأي فرص للتقارب والتلاقي والحوار يمكن أن تتيحها العولمة؟ وأي ثقافة سلام عالمية يمكن أن تبنى على أرضية تعج بأسباب الصراع ومعطياته ولمن ينبغي أن توجه ثقافة السلام ؟! وهل من المعقول أن يصوغ الطرف القوي مفهوماً وثقافة للسلام من منظوره الخاص وبالشكل الذي يخدم مصالحه ويفرضه على الطرف الضعيف مبرراً لذاته استخدام كل أشكال القهر والعنف .

إن الوصول إلى تلك النتيجة لا يعني القول باستحالة الوصول إلى ثقافة سلام بقدر ما يعني إيضاح تعذر الوصول إلى ثقافة سلام حقيقية في ظل نظام دولي بنيت علاقاته على

---

(11) محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، تقديم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي، العرب والعولمة، السيد ياسين وآخرون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 297: 303.

أسس صراعية، إذ كيف يمكن الوصول إلى ثقافة سلام حقيقي في عالم تحكمه المصالح المادية ولا شيء غيرها؟ وكيف يمكننا الوصول إلى ثقافة سلام حقيقي مغايرة للطرح المادي المصلحي .

إن محاولة الإجابة عن ذلك التساؤل تقودنا إلى مناقشة قضية في غاية الأهمية وذات صلة بالنتاج المعرفي الإنساني بصفة عامة، كما هي ذات صلة وثيقة بكل انعكاسات ذلك النتاج على الحياة الإنسانية وما يسودها من علاقات تعاون وصراع، ولذلك كله فهي ذات صلة بثقافة السلام إذ لا يمكن البحث في ثقافة السلام بمعزل عن البحث في أخلاقية المعرفة وهذا ما سنأتي لمناقشته فيما يلي:

المبحث الرابع: نحو ثقافة سلام بديلة

لقد سبقت الإشارة في هذا البحث إلى أن الحديث عن السلام هو حديث في السياسة وحديث في الاقتصاد وحديث في الدين وفى الثقافة، وهو قبل ذلك كله حديث في أخلاقية المعرفة. وبخصوص فرضية الدراسة القائلة بوجود علاقة ارتباطية طردية بين أخلاقية المعرفة وما يمكن أن يسود العلاقات الإنسانية من سلام وتعاون؛ فبقدر ما تؤسس هذه المعارف بالاستناد إلى قيم أخلاقية بقدر ما تأتي السياسات المنبثقة عنها أخلاقية في منطلقاتها ووسائلها وغاياتها، وبقدر

ما تنأى عنها وتنزع إلى المادية كبديل لها بقدر ما تكون تلك السياسات مادية ومصلحية، لا مكان للأخلاق فيها إلا بقدر ما تقتضيه تلك المصلحة .

وإذا كانت أجزاء الدراسة السابقة قد أشارت إلى بعض ما تحتويه الممارسات الغربية من تناقض بين الفكر والممارسة فإن ذلك التناقض لا يمكن فهمه إلا من خلال معرفة الأساس المصلحي والمادي لتلك المبادئ؛ فالشرعية الدولية وتحقيق الأمن والسلام ليسا سوى مرادفين لما تعنيه المصلحة المادية لهذه الأطراف، وما قد يبدو من تناقض بين الفكر والممارسة الغربية بصفة عامة، كما هو الحال بالنسبة لثقافة السلام هنا، ما هو إلا تناقض ظاهري، إذ لا وجود له في الواقع، فالنتاج المعرفي الغربي الذي يحكم كل مجالات الحياة اليوم (السياسة والاقتصاد والقانون والثقافة) هو نتاج تفكير مادي، تفكير تحرر فيه العقل الغربي من قيود الكنيسة والدين فانطلق مفكراً ومبدعاً ومنجزاً ومخترعاً، وكان لتلك الانطلاقة الحرة الفضل في كثير من التطورات العلمية التي لا يمكن إنكارها أو التقليل من أهميتها، إلا أنه في غمرة انطلاقه قد تحرر من أشياء كثيرة وأولها الأخلاق، فجاءت المعرفة مادية مصلحية. ولا غرابة أن نجد أنفسنا أمام فكر سياسي تمثل القوة المادية المجردة منطلقه ووسيلته وغايته، وطبيعي والحال كذلك أن توضع القوانين وتقام المؤسسات

وترسم السياسات وفق المنطق عينه، أي منطق القوة والمصلحة المادية[12].

وإذا كان تعظيم المصالح المادية الرأسمالية يقتضي الحفاظ على التوازن والاستقرار والأمن والسلام سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي فإن تحقيق تلك المصالح قد يستدعى في أحيان أخرى إثارة التوتر والصراع وإتاحة فرص للتدخل الغربي لإدارة تلك الصراعات وإعادة بناء التوازنات السياسية في ضوء تلك المصالح؛ فالسلام في هذه الحالة وكذلك الثقافة المرتبطة به ليسا غاية في حد ذاتهما وإنما هما وسيلتين أو شرطين من شروط تعظيم المصالح الغربية.

وعليه فإن البحث في ثقافة سلام بديلة أو محاولة تكوين رؤية دولية بخصوصها، رؤية يتفق حولها الجميع رغم اختلاف دياناتهم وثقافاتهم وتوجهاتهم الفكرية والسياسية لابد وأن تنطلق من أساس أخلاقي، أساس يؤمن بالسلام كقيمة إنسانية وكضرورة لا يمكن أن تستقيم حياة الأفراد والمجتمعات بدونها.

ولكن ما هو مفهوم ثقافة السلام الذي يمكن أن يؤسس

---

(12) لمزيد من التفاصيل حول القوة بمفهومها المادي يمكن الرجوع إلى د. ملحم قربان، قضايا الفكر السياسي والقوة، لبنان، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983، ص 103: 142.

سلاماً حقيقياً وشاملاً؟ وهل يمكن أن يحقق سلاماً للجميع؟ وما هي السبيل نحو بلوغ ثقافة سلام كونية بديلة؟

ربما لا يختلف مفهوم ثقافة السلام عن ذلك المفهوم الذي أشرنا إليه في جزء سابق من هذه الدراسة؛ فثقافة السلام هي الثقافة التي تسمح بالتعددية، واحترام الرأي الآخر والقبول بالاختلاف، والاعتماد على الحوار كوسيلة لإدارة ذلك الاختلاف للوصول إلى حلول مرضية لكافة الأطراف، تحول دون الصراع والمواجهة، شريطة أن يتسع نطاق تلك التعددية لتقبل من الآراء والاختلافات ما هو مناقض دينياً وعرفياً أو ثقافياً وإيديولوجياً، لا أن تحصر التعددية والقبول بالرأي الآخر ضمن حدود الرأي الواحد أو ضمن الحدود التي لا تهدد ذلك الرأي، كما هو معمول به في النظم الرأسمالية الغربية.

وإذا ما اتفقنا على ذلك التعريف فكيف لنا الوصول إلى ذلك المفهوم الشامل للتعددية، وأي مرجعية جامعة يمكن أن يتفق عليها الجميع، وتكون من القوة بحيث تساعد على إرساء ذلك المفهوم ؟ إنها المرجعية الأخلاقية ولا شيء سواها، واعتقد أن كل الثقافات بروافدها الدينية أو الاجتماعية تتفق بل وتشترك في منظومة قيم إنسانية؛ فالفضائل واحدة، وتكاد تكون المحرمات واحدة أيضاً، وإن الأديان على اختلافها سواء كانت سماوية أم وضعية تقر تلك

المبادئ، وتعتبر الخروج عليها شكلاً من أشكال المعصية، والخروج على تعاليم الدين خروجاً يستحق العقوبة الدنيوية والدينية، ولا غرابة في ذلك فمصدر تلك الأديان واحد بالنسبة للأديان السماوية، وغايتها تكاد تكون واحدة وتشترك فيها الأديان غير السماوية أيضاً؛ فالغاية الأساسية لوجود كل الأديان هي تهذيب النفس البشرية تهذيباً يسمح لها بالتعايش مع الآخرين في طمأنينة وسلام، والاشتراك معاً في عبادة الخالق وإعمار الأرض والرقي بالذات البشرية. ففي الديانة المسيحية على سبيل المثال هناك تأكيد على أن السلام الحقيقي لا يمكن أن يكون إلا ثمرة لتحقيق السلام بمستويات ثلاثة كما قال المسيح عليه السلام: " السلام أستودعكم وسلامي أمنحكم" السلام الحقيقي الأصيل هو سلام النفس مع ذاتها ومع قريبها ومع الله[13].

وقد يكون من الضروري هنا الإشارة إلى بعض قيم السلام التي تضمنتها الثقافة العربية سواء برافدها العربي القبلي أو برافدها الإسلامي، لا على افتراض طرحها كثقافة سلام بديلة، فرغم قناعتنا كعرب بأفضلية ذلك الطرح على الطرح الدولي المادي المصلحي لثقافة السلام إلا أننا نحاول اجتناب أي شكل من أشكال التسلط الفكري أو الثقافي أو

---

(13) د. ملحم قربان، مرجع سبق ذكره، ص 81.

الاستعلاء على الثقافات الأخرى، ولذا فإن الإشارة إلى الثقافة العربية هنا وما تتضمنه من قيم السلام يأتي ضمن محاولة للعودة إلى الأسس الأخلاقية والدينية لتلك الثقافات، ومحاولة للوصول إلى منظومة قيم مشتركة لثقافة سلام أخلاقية.

أ- الرافد الإسلامي لثقافة سلام أخلاقية

إذا كان الأساس في وجود ثقافة سلام لدى أصحاب ديانة أو ثقافة معينة هو مدى ما تسمح به تلك الثقافة من تعددية عقائدية وعرقية وفكرية فإن المحك الأساسي في اختبار ذلك في الديانة الإسلامية هو مدى ما تسمح به هذه الديانة من حرية عقائدية وليس أدل على ذلك من الآيات الكريمة من رقم (1-6) من سورة الكافرين. ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ۝٤ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٥ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ۝٦﴾ [الكافرون: 1-6][14]. هذه الآيات الكريمة تشير إلى براءة المسلم من الكفر والشرك بالله ولكنها في ذات الوقت تشير إلى أن لكل عبادته و الكل مسؤول أمام الله عن تلك العبادة . كما تأتي الآية رقم

(14) القرآن الكريم، سورة الكافرون، أية رقم (1-6).

(256) من سورة البقرة لتؤكد حرية الاعتقاد ومسؤولية الإنسان أمام خالقة عن تلك العبادة ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٥٦﴾﴾[15].

وفيما يتعلق باتساع الثقافة الإسلامية للتعددية على أساس الدين أو العرق فإن الله سبحانه وتعالى قد حسم التفاصيل بين الناس لصالح التقوى فهم متساوون لا فضل لأحد على الآخر إلا بمقدار طاعته لله وخشيته منه كما جاء في سورة الحجرات آية رقم (13) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴿١٣﴾﴾[16] فهذه الآية قد ساوت بين الناس لرجوعهم إلى أصل واحد، أي الانتساب إلى آدم، وقد قيل في تفسير هذه الآية إن المراد بالشعوب بطون العجم والقبائل بطون العرب وإنه لا فرق بينهم ولا تفاضل إلا بالتقوى، كما أن الثقافة الإسلامية قد ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك في تأصيل قيم السلام بين بني البشر، فبالرغم من إعلاء الدين الإسلامي للرابطة الدينية على أي رابطة أخرى في التقريب بين البشر وجعل الموالاة في الدين تعلو على أي

---

(15) القرآن الكريم، سورة البقرة، أية رقم (256).

(16) القرآن الكريم، سورة الحجرات، أية رقم (13).

اعتبار آخر بما في ذلك رابطة الدم كما جاء في قوله تعالى في سورة التوبة، آية 23 ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَابَآءَكُمْ وَإِخْوَٰنَكُمْ أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّواْ ٱلْكُفْرَ عَلَى ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٣﴾﴾[17] وقوله تعالى في سورة المجادلة، آية 22 ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾[18].

إلا أن ذلك الإعلاء للرابطة الدينية ومن ثم قيام العلاقات الإنسانية في المجتمع المؤمن على أساسها لا يعني استعداء الآخرين أو عدم البر أو الإحسان إليهم كما يتضح ذلك في قوله تعالى في سورة الممتحنة ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾﴾[19].

أي أن الله لا ينهى المسلمين عن الإحسان للكفرة ممن لم يقاتلوهم في الدين، فالإسلام دين إحسان وبر وعدل حتى

---

(17) القرآن الكريم، سورة التوبة، آية رقم (23).

(18) القرآن الكريم، سورة المجادلة، آية رقم (22).

(19) القرآن الكريم، سورة الممتحنة، آية رقم (8).

مع أصحاب الديانات الأخرى إن هم لم يبادروا بالعدوان والأذى.

فأساس التقارب والموالاة هو الانتماء للرابطة الإيمانية وأساس العداء والبغض هي العداوة والأذى في الدين والوطن، وبناء عليه يمكن إرساء علاقة سلام وتعاون بين المسلمين وغيرهم من أصحاب الديانات الأخرى إن هم لم يتعرضوا لدينهم ولم يخرجوهم من ديارهم أي لم يبدأوا العدوان ضدهم . غير أن الإشارة إلى تلك النصوص القرآنية قد لا تكون كافيةً لتوضيح مبررات العداء للآخر والصراع معه بل إن تلك القضية كانت محل خلاف فقهي، فمن الفقهاء من لا يرى فرض الجهاد ويقدم العبادة ونشر الدين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الحرب الهجومية، وهم لا يبررون القتال إلا لرد العدوان، وقد ظل ذلك التوجه الفقهي سائداً حتى منتصف القرن الثاني الهجري حيث برز توجه فكرى آخر يرى في الجهاد أبرز أشكال الزهد، إذ لا زهد أعظم من التضحية بالنفس؛ وقد ذهب الإمام الشافعي إلى أن علة القتال الكفر وذهب أبو حنيفة ومالك بن انس إلى أن علة القتال هي العدوان أو خوفه أي الخوف منه، ويرى البعض أن اتجاه الإمام الشافعي إيذان باكتمال الخلفية الفقهية لمنظومة دار الإسلام ودار الكفر.

كما طرح بعض المهتمين بهذا الموضوع تساؤلات من بينها لماذا تراجعت الرؤى الدعوية أو التبشيرية للإسلام

لحساب الرؤية القتالية أو النضالية ؟ وقد جاءت الإجابة مؤكدة على أن الظروف التي مرت بها الدولة الإسلامية وتعرضها للخطر كانت مبرراً كافياً لدعم الجهد القتالي بدوافع دينية غير مصطنعة أي بشواهد من النصوص القرآنية[20].

كما تشير آيات القرآن الكريم إلى ما هو أكثر تفصيلاً في تنظيم علاقة المجتمعات ببعضها البعض سواء كان ذلك في حدود المجتمعات القبلية أو فيما بين الأقوام كقوله تعالى في سورة النساء آية رقم (92) ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ ٱللَّهِ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٩٢﴾﴾[21].

وإن كانت تلك الآيات تشير تحديداً إلى تحريم قتل المؤمن للمؤمن إلا خطأً وما يترتب على ذلك من تبعات فإنها

---

(20) رضوان السيد/ منظومة دار الحرب ودار السلام: ظهورها وزوالها، قراءة في العلائق بين الفقه والسياسة والتاريخ، الحوار، العدد 35، شتاء وربيع 1998، لبنان، بيروت، ص 9: 13.

(21) القرآن الكريم، سورة النساء، أية رقم (92).

من ناحية أخرى تشير إلى ما هو أكثر تفصيلاً إذا ميزت في العلاقة بين المجتمعات، فهناك علاقات تعاون أو هي علاقات اعتيادية كما أن هناك علاقات عداء وصراع وعلاقات تحكمها مواثيق لا بد من الالتزام بها وهناك حقوق مجتمعية لا بد من أدائها كالدية المسلمة لأهل القتيل، وحقوق للخالق كتحرير رقبة مؤمنة وصيام شهرين متتاليين توبة إلى الله وتطهيراً للنفس من ذلك الجرم العظيم.

بل إن الآيات الكريمة قد ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك في الحرص على توطيد العلاقة بين المجتمع المسلم وغيره من المجتمعات وهو ما يتضح من قوله تعالى في سورة الحجرات، آية رقم (6) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦﴾ إذ تشير تلك الآية إلى ضرورة التحقق من صحة المعلومات التي يمكن أن تبنى المواقف في ضوئها[22].

كما حث الله سبحانه وتعالى المؤمنين على القبول بالسلم وإنهاء الصراع حتى مع العدو إذا ما جنح العدو إلى ذلك كما يتضح من الآية الكريمة رقم (61) من سورة الأنفال ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ٦١﴾[23].

---

(22) القرآن الكريم،سورة الحجرات، أية رقم (6).

(23) القرآن الكريم،سورة الأنفال، أية رقم (61).

غير أن الإسلام قد ربط السلم والصفح والعفو بالقوة لا بالضعف، إذ يكون العفو والصفح والقبول بالسلم في هذه الحالة أقرب إلى التقوى وتلك مسألة في غاية الأهمية حيث يكون العفو والميل للسلم نابعاً من موقف قوة اقترن بنزعة إنسانية خيرة كريمة، لا سلماً يضطره إليه الضعف ويقبل به ومن ثم يقبل بما يمكن أن تمثله شروط التسوية السلمية من تعسف وإجحاف لحقوقه، كما هو الحال بالنسبة لمفاوضات السلام العربي الإسرائيلي وغيرها من التسويات السياسية للكثير من حالات الصراع الدولي.

كما تؤكد السيرة النبوية على ممارسات للصلح والهدنة والعفو وتفضيل السلم على العداء حتى مع أعداء الإسلام من مشركي مكة، فصلح الحديبية الذي قبل به النبيّ صلى الله عليه وسلم واعترض عليه بعض الصحابة باعتبار أنه يتضمن شروطا لصالح قريش، إلى أن جاء الوحي مؤكداً على أنه صلح لصالح الدين الإسلامي والجماعة الإسلامية، وكذلك فتح مكة إذ دخلها المسلمون وهم أقوياء أعزة ووقف المشركون في خوف منتظرين ما قد يحل بهم من عقوبة إلا أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال لهم "ماذا ترون أني فاعل بكم؟" فكان ردهم " أخ كريم وابن أخ كريم". فأجابهم صلى الله عليه وسلم " اذهبوا فأنتم الطلقاء".

وتلك إشارة كافية لكون العفو عند المقدرة والميل

للسلم وإنهاء حالة العداء تعد قيمة أصيلة كما هي قيمة إسلامية بالإضافة إلى كونها من مكارم الأخلاق عند العرب.

وتأتي الآية الكريمة رقم (34) من سورة فصلت لتؤكد على ذات المعنى إذ يقول سبحانه وتعالى ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾[24] وفى ذلك تهذيب للنفس البشرية ودعوتها لتجاوز الإساءة والمبادرة إلى الإحسان لما في ذلك من إصلاح للعلاقات البشرية وسمو للنفس وتحقيق لأمنها وطمأنينتها.

وقد تكون تلك الإشارات إلى النصوص القرآنية والسيرة النبوية كافية للتأكيد على قليل من كثير مما اشتملت عليه الثقافة العربية برافدها الإسلامي من قيم للسلام والتعاون بين بنى البشر ومن تنظيم للعلاقات الإنسانية.

كما يمكننا أن نجد في الشعر العربي الذي هو بمثابة تأريخ تفصيلي لتطور المجتمع العربي، وتسجيل لأهم ما مر به ذلك المجتمع من أحداث لها دلالاتها الواضحة على نبذ العنف والحرب وتقديم قيم السلام عليها كما ورد في قصيدة زهير بن أبى سلمى التي يقول فيها

(24) القرآن الكريم،سورة فصلت، أية رقم (34).

وما الحرب إلا ما قد علمتم وذقتم

وما هو عنها بالحديث المرجم

متى تبعثوها تبعثوها ذميمة

وتضر إذا اضريتموها فتضرم

إلى آخر الأبيات التي تشير إلى مساوئ الحرب وخسائرها على الطرفين[25].

وكذلك قصيدة الإمام الشافعي التي يتضمن كل بيت منها حكمة وموعظة حيث يؤكد فيها على قيم السماحة وإنها من مكارم الأخلاق خاصة إذا اقترنت بالقوة والجلد كقوله:

وكن رجلاً على الأهوال جلداً

وشيمتك السماحة والوفاء

كما يقرن في بيت آخر من القصيدة نفسها بين السماحة والكرم إذ يقول:

ولا ترجوا السماحة من بخيل

فما في النار للظمآن ماء[26]

وقصيدة أخرى لزهير بن أبي سلمى يدعو فيها خصمه للسلم ونبذ العداء والصلح من منطلق قوة لا ضعف كما يوضح البيت القائل:

---

(25) زهير بن أبي سلمى.

(26) الإمام الشافعي.

وإنــا وإيــاكــم إلــى مــا نــســومــكــم
لـمثلان أو أنـتـم إلى الـصـلـح أفقر[27]

أي إننا وأنت في حاجة إلى الصلح والسلم لما في الحرب من مهالك وإن كنا في موقف قوة يجعلكم أحوج منا إلى الصلح.

إنها مجرد إشارات من الشعر العربي مؤكدة على قيم السلام ونبذ العنف في الثقافة العربية وإن كان الشعر العربي مليئاً بإشارات كثيرة أخرى قد لا يتسع المجال لحصرها هنا. كما يخبرنا التاريخ العربي بمواقف كرم وسخاء عربي، بذل فيها أصحابها - من المؤمنين بقيم السلام والكارهين للحرب والمدركين لنتائجها الوخيمة على جميع الأطراف المتصارعة - كل ما لديهم من أجل حل صراع أو تجاوز خلاف قبلي، وإن كانت تلك المواقف الحكيمة لم تحل دون نشوب الكثير من الصراعات في المجتمع العربي القبلي شأنه في ذلك شأن أي مجتمع آخر تسوده علاقات من التعاون والصراع، وقد يكون ما قيل من الشعر العربي في الحرب والصراع اكثر مما قيل في الصلح والسلم وذلك قد لا يكون راجعاً لرسوخ قيم الصراع في الثقافة العربية مقارنة بقيم السلام أو الصلح بقدر

---

(27) زهير بن أبي سلمى، مرجع سبق ذكره.

ما هو راجع إلى حاجة القبائل للحديث عن قوتها وبأسها في الحروب كشكل من أشكال الدعاية القبلية، وإضفاء الهيبة والمنعة عليها بالإضافة إلى حاجتها لمثل ذلك الشعر الحماسي بالفعل في حالة قيام نزاع قبلي، كما قد يكون راجعاً لطبيعة التعامل الإنساني مع المواقف؛ فما يقال عن مواقف الخلاف أكثر بكثير مما يقال عن مواقف الوفاق والسلم باعتبار أن الوفاق والسلم حالة اعتيادية طبيعية لا تسترعي الملاحظة والتعبير اللفظي سواء في الحديث أو الشعر أو الأمثال الشعبية.

وبالرغم من الاعتراف بالأمثال الشعبية باعتبارها شكلاً من أشكال الحكمة والبلاغة الإنسانية، التي تستطيع أن تختزل الخبرة الإنسانية الطويلة في عبارات موجزة، وكافية لنقل تلك الخبرة من جيل إلى آخر، إلا أنه لا بد من التعامل مع تلك الأمثال الشعبية بقدر من الحذر، وضرورة معرفة المرحلة التي قيل فيها ذلك المثل الشعبي ومعطيات تلك المرحلة، فبعض الأمثال الشعبية العربية قد تكون وليدة مرحلة انهزامية في تاريخ الأمة العربية ولا يمكن الإحالة إليها وتعميم ما ارتبط بها من أحكام عند الحديث عن الذات العربية أو عن الثقافة العربية.

إن تلك الإشارات إلى بعض ما تضمنته الثقافة العربية

سواء برافدها العربي القبلي أو الإسلامي من قيم لثقافة سلام حقيقية، سلام نابع من قناعة بقبح العنف والحرب وفداحة النتائج المترتبة عليها، سلام وعفو وصلح رغم القوة والمقدرة على هزيمة الخصم، سلام يسمو بالذات الإنسانية ويدعوها لعدم مبادلة الإساءة بالإساءة وردها بالإحسان، ذلك هو المضمون الأخلاقي لثقافة السلام. وأعتقد أنها إشارة موجزة وكافية لتقديم نموذج حضاري لثقافة سلام بديلة، وأنا على قناعة بأن جميع المجتمعات رغم اختلاف الأجناس والأعراف والأديان تمتلك رصيداً كافياً من قيم السلام، ذلك الرصيد الذي كان ضماناً لبقائها واستمراريتها رغم وجود الصراع وتنامي قيمه بين الحين والآخر؛ إنها دعوة للبحث الإنساني عن قيم أخلاقية أصيلة، قيم جامعة بين كل المجتمعات على اختلاف ثقافاتها، وكفيلة بتعايشها في سلام وأمن رغم ما بينها من اختلاف، وقادرة على إدارة ذلك الخلاف في حوار ثقافي حر وهادئ، يعتمد الحكمة والموعظة الحسنة، وينأى عن الغلظة والغضاضة لعله يكون كفيلاً بإحلال السلام وإرساء قيمه بين المجتمعات. ولتكن البداية في أي حوار من هذا النوع منطلقة مما نتفق عليه من قيم إنسانية أخلاقية جامعة لا مما نختلف عليه اهتداء بقوله تعالى في سورة آل عمران آية رقم (64). ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ

﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٦٤﴾﴾[28].

(28) القرآن الكريم،سورة آل عمران، أية رقم (64).

الثقافة والهوية العربية وتحديات المرحلة الراهنة

المقدمة

لا شك أن الواقع العربي الراهن بكل جوانبه يطرح العديد من التساؤلات التي تستدعي التأمل والتفكير، وإن كانت وتيرة المرحلة الراهنة من السرعة والتتابع إلى درجة قد لا تتيح فرصة لذلك التأمل، بل تستوجب التحرك وبسرعة تتناسب مع إيقاع هذه المرحلة.

ومع اعترافنا بأن لكل مرحلة معطياتها وقيمها وشروطها ومتطلباتها، التي لا بد وأن تفرض ذاتها على كل جوانب الحياة، وتضطرها للانحناء أحياناً، ولإبداء المرونة والاستجابة أو الوقوف بصلابة في أحيان أخرى في مواجهة بعض تلك التحديات. ولا يمكن أن يكون حال الثقافة استثناءً أو أن يبقى بمنأى عن تلك التأثيرات.

ونحاول هنا البحث في محنة الثقافة والهوية العربية باعتبارها أهم إشكاليات الواقع العربي الراهن، وهي في

الوقت ذاته - أي الثقافة العربية - تمثل خط الدفاع الأول والحصن المنيع لهذه الأمة، الذي لا يزال صامداً حتى هذه اللحظة، رغم كل أشكال الإضعاف والتطويع التي أخضع لها العالم العربي.

الدراسات السابقة

وقد تعرَّض الكثير من الكتَّاب لموضوع العولمة وتأثيرها على العالم العربي، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً، كما تعرَّض بعضهم إلى تداعياتها على مفهوم الدولة والسيادة الوطنية، في حين حصر بعضهم تركيزه بكل ما يتعلّق بتأثيرات العولمة على الهوية الثقافية في العالم العربي.

ومن بين تلك الكتابات (د. حسنين توفيق إبراهيم، العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية، مجلة عالم الفكر، العدد 27 الكويت، 1997)، (إلياس فرج، الهوية الثقافية العربية ومحاولات تفتيت الوطن العربي، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، 1998)، (جلال أمين، العولمة والدولة، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، بيروت، شباط/فبراير 1998)، (د. عبد الخالق عبدالله، العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، العدد 27، كانون أول، الكويت 1999)، (د. حيدر إبراهيم، العولمة وجدلية الهوية الثقافية، مجلة عالم الفكر، العدد 27، الكويت

1999)، (محمد الأطرش، العرب والعولمة، ما العمل، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، شباط/فبراير، بيروت 1998)، (سمير أمين، تحدي العولمة، تحدي الديمقراطية، تحدي التعددية القومية والثقافية، مجلة الكرمل 53، رام الله، فلسطين 1997)، (محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، بيروت، شباط/فبراير 1998)، (محمد عابد الجابري، عشر أطروحات، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، بيروت، شباط/فبراير 1998).

مشكلة الدراسة

غير أننا سوف نحاول البناء على ما كتب من دراسات سابقة حول العولمة والهوية الثقافية في الوطن العربي، من خلال معالجة تكاملية للشأن الثقافي في علاقاته بالجوانب المجتمعية الأخرى، بالإضافة إلى تناول مسألة الثقافة والهوية في العالم العربي مع الأخذ في الاعتبار تداعيات البعد الدولي والإقليمي والمحلي على مسألة الثقافة والهوية العربية.

ولعل أبرز ما تتعرض له الثقافة اليوم من تحدٍّ، يتمثل في حالة (تداخل الأمكنة واختزال الزمن)، ولذلك فإن هذه الدراسة تطرح جملة من التساؤلات وتحاول الإجابة عليها.

تساؤلات الدراسة

1) إلى أي مدى يمكننا الحديث عن الخصوصية الثقافية لأي مجتمع، وقدرة الثقافة على إحداث التغيير باتجاه معطيات المرحلة الراهنة من جهة، والحفاظ على مرتكزاتها الأساسية في ظل حالة الاختراق الثقافي الذي تشهده كل المجتمعات من جهة أخرى؟

2) إلى أي مدى يمكن الحديث عن قدرة الثقافة على استيعاب ما يحدث، والتعامل معه بشكل إيجابي، أي التكيف معه والاستجابة الواعية له، في ظل المعرفة بالإيقاع السريع للزمن وللأحداث، الذي لا يتيح فرصة لمتابعتها أساساً؟

3) إلى أي مدى يمكن القول بأن ثقافة أي مجتمع قادرة على فهم ما يحدث، وإدراك الواقع، والاستجابة لمتطلباته بشكل صحيح ومستقل، وقادر على تحقيق مصالح ذلك المجتمع، في ظل المعرفة بأننا لا نرى الواقع كما هو، بل نحن مخترقون إلى أبعد الحدود بما يريده الآخر - المهيمن ثقافياً واقتصادياً وسياسياً وتقنياً - ولذلك تبقى رؤيتنا للواقع بكل تفاصيله أسيرة لذلك الاختراق، حتى ونحن نفكر في الانعتاق منه، أو البحث عن مخرج لإشكالياته[1]؟

---

(1) عبدالوهاب المسيري، الهوية الحضارية للأمة العربية، جريدة الخليج، الشارقة 1999.

هذه الأسئلة وغيرها الكثير، وإن بدت مرتبطة بالشأن الثقافي، إلا أنها في الحقيقة لا تقف عند حدود الثقافة بل هي مرتبطة بهوية الأمة ووجودها الحضاري.

وسوف تحاول الدراسة الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال التطرق للمحاور التالية:

المحور الأول: المرحلة الراهنة، تشخيص للمشهد الدولي والعربي.

المحور الثاني: هواجس الثقافة العربية.

المحور الثالث: الثقافة العربية وتحديات مضافة.

المحور الأول: المرحلة الراهنة: تشخيص للمشهد الدولي والعربي

أ) المشهد الدولي

قد لا يمكننا في هذه العجالة تحديد ملامح المشهد الدولي الراهن، ومع ذلك يمكن تحديد أهم ملامحه ذات الصلة بمسألة الثقافة والهوية، فيما يلي:

1) تداخل الأمكنة واختزال الزمن

غني عن القول بأن الثورة في مجال تقنية الاتصال، وما ترتب عليها من عولمة ثقافية واقتصادية وسياسية، قد عملت في وقت قصير على تقليص المسافات، وتداعي الحواجز

الجغرافية والاقتصادية والثقافية بين المجتمعات، إلى درجة جعلت البعض يتحدث عن عالم واحد وثقافة واحدة.

هذه الثورة التقنية، وإن كانت قد عملت في بعض جوانبها على تدعيم التواصل بين المجتمعات، إلا أنها من ناحية أخرى قد زادت من درجات الاختراق الخارجي، وأصبح الكثير من القضايا - التي كانت تعد حتى وقت قريب شأناً داخلياً - تعالج اليوم وفق أجندة خارجية، كقضايا المرأة والتعليم وحقوق الإنسان... الخ. بغض النظر عن مدى توافق تلك المعالجة مع الخصوصية الثقافية لهذه المجتمعات.

أما الأمر الأكثر خطورة فيبدو متمثلاً في ما يمكن أن نسميه بحالة اختزال الزمن، خاصة فيما يتعلق بالتغير السريع على مستوى تجديد المعرفة، فالمعلومات تتجدد في فترة زمنية (تتراوح ما بين 18 شهراً و24 شهراً)، وهناك احتمال تجددها في نهاية هذا العقد في فترة زمنية تتراوح بين أسبوعين أو ثلاثة، مما يجعل الأمية تتجاوز حدود عدم القدرة على الكتابة والقراءة، إذ أصبحت تعني (كما يرى البعض) عدم القدرة على متابعة الجديد في مجال المعرفة اللامحدودة.

الأمر الذي يملي على الثقافة العربية تحديات جديدة، وجهود استثنائية في مجال الثقافة بشكل عام، وفي مجال التربية بشكل خاص؛ فالتغيير الهائل في المعرفة يتطلب

جهوداً كبيرة على مستوى إعداد المواطن العربي من أجل التغيير.

ويبدو أن العالم اليوم يتجه إلى تقسيم طبقي جديد، مضافاً إلى التقسيمات السابقة، وربما يؤدي إلى تجذيرها، ألا وهو التقسيم المعرفي، فالقوة والسلطة والنفوذ والمال قد أصبحت بيد من يمتلك المعرفة. الأمر الذي يعني أن العالم العربي والإسلامي برمته، وفق هذا المعيار للتقسيم، (امتلاك المعرفة) يواجه تحدياً كبيراً وليس الشأن الثقافي فحسب، إذ هو يزداد ضعفاً وتهميشاً وتبعيةً وقهراً، ما لم تتغير معايير القوة القائمة اليوم، أو يتغير وضع العالم العربي وموقعه من حيث امتلاك تلك المعايير، والتي تأتي المعرفة في مقدمتها[2].

2) مركزة القوة وإقصاء الجميع

منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، وانفراد المعسكر الرأسمالي بزعامة النظام الدولي، أخذت الولايات المتحدة تبشر بنظام دولي جديد، وقيم الحرية والديمقراطية والشرعية الدولية، واحترام حقوق الإنسان. غير أن سياستها منذ بداية التسعينيات قد أخذت تسير باتجاه يعظم من مصالحها، ومصالح المعسكر

---

(2) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، بيروت، دار الساقي، ط2، 2001، ص.ص 20: 23.

الرأسمالي بالتبعية، وإن تناقض ذلك السعي الرأسمالي المحموم نحو تعظيم الأرباح مع تلك المبادئ التي أعلنتها.

لقد اعتمدت الولايات المتحدة في سبيل تدعيم المصالح الرأسمالية، وتمديد أمد قيادتها للمعسكر الرأسمالي على جملة من السياسات، يأتي في مقدمتها مزيد من النزوع نحو مركزة القوة (الاقتصادية - السياسية - التقنية - العسكرية) وإقصاء الجميع، عبر عولمة الاقتصاد وتحرير الأسواق، وعولمة الثقافة والسياسة، وتفجير بؤر الصراع، وإدارتها بشكل يضمن استمرار المصالح الرأسمالية الغربية، ويعطل فرص الاستثمار أمام القوى الدولية الجديدة، الآخذة في الصعود من خارج المعسكر الغربي.

وفي هذا السياق يمكننا أن نفهم، لماذا فجر العديد من الصراعات في الكثير من المناطق الاستراتيجية منذ ذلك التاريخ وحتى هذه اللحظة؛ وتأتي منطقة الخليج والعالم العربي والإسلامي بطبيعة الحال في مقدمة هذه المناطق المراد إعادة صياغة توازنات القوى فيها، بشكل يضمن استمرارية المصالح الرأسمالية الغربية لأطول فترة ممكنة.

وفي ظل عولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة، وما يمكن أن تقود إليه من تعاظم لفرص قوى العولمة على المستوى الدولي، إلى درجة تجعل العالم يدار من قبل شركات كبرى وربما أشخاص مهيمنين على صناعة السلاح والبترول وتقنية الاتصالات والأدوية...الخ.

هذا الاحتكار من قبل قوى العولمة، وبروزهم كفاعلين أساسيين في صناعة القرار على المستوى الدولي، سوف يقود بالضرورة إلى حالة من الإقصاء والتهميش للجميع (تهميش الفاعلين الدوليين التقليديين دولاً ومنظمات، واختراق للسيادة الوطنية، وتوسيع لدوائر الصراع، وإفقار وتجويع للشعوب).

3) سقوط الضوابط وفوضى المصطلحات

إذا كانت الخبرة الغربية في مجال إدارة العلاقات الدولية، وخاصة في حالات الصراع قد أفرزت العديد من التنظيمات والآليات لإدارة ذلك الصراع، والتخفيف من حدته، كمعاهدة (ويستفاليا) و(عصبة الأمم) ثم (هيئة الأمم المتحدة) و(القانون الدولي)، وانتهاج الحوار والمفاوضات كأسلوب لإدارة الصراع، فإن التطورات الدولية الأخيرة، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي تسير باتجاه معاكس لكل ما سبق من جهود في تسيير العلاقات الدولية بشكل يفاقم من فرص التعاون ويحد من حالات الصراع، إذ برزت الولايات المتحدة كقوة مهيمنة تريد تعظيم مصالحها على امتداد العالم، متجاوزة بذلك كل الضوابط بما فيها الشرعية الدولية، وميثاق الأمم المتحدة، بل ومناقضة للقيم الديمقراطية ولحقوق الإنسان سواء في حربها اللامحدودة زمنياً ومكانياً ضد ما أسمته بالإرهاب، أو في اتخاذها لقرارات منفردة بحرب غير مشروعة ضد العراق بناء على ادعاءات وحجج لا أساس لها

من الصحة، أو في تجنيدها للدول الأخرى لمساندتها في تلك الحروب غير المشروعة، بعد أن صادرت حريتها في رفضها أو حتى إعلان الحياد، هذا بالإضافة إلى سياستها المزدوجة المعايير تجاه القضايا الدولية، وفي مقدمتها القضايا العربية.

وإذا كانت معظم القوى الدولية قد عمدت إلى التلاعب بالمصطلحات طوال الحقبة الاستعمارية وما تلاها، كاستخدام بريطانيا لمصطلح معاهدات الحماية بدلاً من معاهدات الهيمنة، وكذلك معاهدات السلام والأمن الدائم التي حولت الخليج لبحيرة بريطانية، وإطلاق مسمى القرصنة على المقاومة الوطنية في الخليج، وما إلى ذلك من تسميات مغلوطة ومضللة. فإن الولايات المتحدة قد حققت بهذا الخصوص سبقاً على صعيد استحداث مصطلحات ومفاهيم جديدة بالإضافة إلى توظيفها لمفاهيم مغلوطة، كالحرب ضد الإرهاب، وتصنيف الدول ضمن قائمة قوى الشر والخير، وكذلك الخلط بين الإرهاب والمقاومة الوطنية ومصادرة حق الشعوب في مقاومة الاحتلال، والتدخل في شؤون الدول الأخرى، واختراق السيادة الوطنية، بحجة الإصلاح وإحداث التحول الديمقراطي[3]...

---

(3) جلال أمين، العولمة والدولة، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، بيروت، 1998، ص 23 - 26.

وهكذا وظف المفهوم والمصطلح المغلوط ليخدم المصالح الأمريكية؛ ففي الوقت الذي تحركت فيه الآلة العسكرية الأمريكية لتحقيق أهدافها ومصالحها على امتداد العالم، فإن الدبلوماسية الأمريكية والإعلام الأمريكي والإعلام الغربي والعربي في أحيان كثيرة، قد وظف تلك المغالطات المفاهيمية إلى درجة أدخلت الرأي العام في حالة من فوضى المصطلحات والتضليل وتزييف الحقيقة، وما يمكن أن يترتب على ذلك من مواقف وسلوكيات مضللة.

وفي ضوء ما تقدم هل يمكن أن تبقى الثقافة العربية والهوية العربية في منأى عن تأثير معطيات ذلك المشهد الدولي، أم أنها سوف تتأثر بالضرورة بكل جوانبه سواء في إدراكها للواقع من حولها، أو في محاولتها للاستجابة له، وهل يمكن الحفاظ، في هذه الحالة، على هوية عربية واضحة، تحدد موقف الثقافة العربية والإنسان العربي من كل ما يحدث، أم أن حالة الاختراق لهذه الهوية أقوى من قدرة هذه الثقافة على الثبات والحفاظ على مرتكزاتها الأساسية؟

ب) المشهد العربي

فيما يتعلق بالمشهد العربي يمكننا تحديد ثلاثة ملامح أساسية:

1) مركزية الموقع وهامشية الدور

إذا كان العالم العربي والإسلامي قد تبوأ في مراحل سابقة مركز الصدارة على المستوى الحضاري والثقافي، وكان بمثابة القلب بالنسبة للتفاعلات الدولية، فإنه قد أخلى ذلك المكان للعالم الغربي منذ ضعف الدولة العربية الإسلامية، وانهيارها وسقوطها تحت الهيمنة الاستعمارية الغربية، لكن مكانته الاستراتيجية سواء كموقع أو كموارد أو كطاقة بشرية وسوق استهلاكية لا تزال باقية، الأمر الذي يجعله محطَّ أنظار القوى العظمى دائماً.

وقد عمل تراجع القوى العربية الإسلامية منذ سقوط دولة الخلافة وحتى هذه اللحظة على تسهيل مهمة الدول الكبرى في الهيمنة على المنطقة واستنزاف مواردها، سواء في الحقبة الاستعمارية، أو بعد حصول الدول العربية على استقلالها، إذ حالت ظروف الدولة القطرية المصطنعة الضعيفة الهشة دون قدرة المجتمع العربي على استعادة طاقاته ودوره الفاعل.

وفي ظل وضع مركزية الموقع وهامشية الدور - الممتد منذ لحظة الاحتكاك الأولى بالثقافة الغربية في بدايات عصر النهضة، وحتى هذه اللحظة - يمكننا أن نفهم ما تعرضت له الثقافة العربية والهوية العربية من تحديات سواءً في علاقتنا بالآخر وموقفنا منه أو في علاقتنا بالذات.

2) الثقافة العربية بين تفتيت المفتّت وزعزعة الثابت

إذا كانت معاهدتنا "سايكس بيكو" و"سان ريمو" قد خلقتا حالة من التجزئة السياسية، ترتبت عليها أشكال من التجزئة والفرقة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العربية فيما بعد، وأصبحت مع الوقت واقعاً سياسياً عربياً قائماً، أجبر الإنسان العربي على الاعتراف به والتعامل معه بكل ما فيه من إشكاليات، وتداعيات على الهوية وعلى المصالح الوطنية العربية، بل وعلى مكانة العالم العربي، ووجوده ومستقبله، فإن المنطقة اليوم تشهد نوعين متزامنين من محاولات التفتيت: تتمثل الأولى في إعادة ترتيب خرائط المنطقة سواءً على المستوى القطري كما هو الحال في العراق وفلسطين والسودان ولبنان، أو على مستوى المنطقة كما هو الحال بالنسبة لمشروع الشرق الأوسط الجديد والكبير، ومحاولة تقويض النظام الإقليمي العربي وإحلال هذه المشاريع عوضاً عنه. بالإضافة إلى محاولات التفتيت الطائفية والعرقية والمذهبية على مستوى كل قطر وعلى المستوى الإقليمي بصفة عامة.

بينما تتمثل المحاولة الثانية في زعزعة الثابت على مستوى الثقافة العربية الإسلامية والهوية العربية الجامعة، من خلال تعريض الذات العربية لجملة من الأحداث المتلاحقة (اتفاقية كامب ديفيد وغزو العراق للكويت وما تلاها ومفاوضات السلام في مدريد واتفاقية أوسلو والتدخل العسكري في

العراق وسقوط النظام العراقي وإجبار سوريا على الانسحاب من لبنان، ....الخ) التي تقود تدريجياً وبشكل متتابع إلى زعزعة الثوابت العربية، وتشكيك الإنسان العربي في قدرته على الثبات، وعلى التحرك من خلال هوية جامعة نحو تحقيق مطالبه وحل قضاياه(4).

وإن كانت ثقتنا بالهوية العربية الجامعة وبثوابت هذه الأمة تقودنا إلى القول بأن المجتمع العربي قد خبر مثل تلك المحاولات التفتيتية في السابق، واستطاع بفضل هويته الجامعة ورسوخ مكوناتها تجاوز تلك المحاولات التفتيتية، فإن ما تتعرض له الأمة اليوم يبدو أكثر خطورة في ظل حالة الاختراق السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي التي تعيشها المجتمعات العربية من جهة، ولحالة التهميش وتزييف الوعي والتغييب الثقافي التي تعيشها الأجيال العربية الجديدة من جهة أخرى، الأمر الذي يضع الهوية والثقافة العربية في مواجهة أصعب.

3) تطويع الحكومات والشعوب

إن كانت حالة التطويع قد عرفتها النظم السياسية العربية منذ بدايات الهيمنة الاستعمارية على المنطقة، واستمرارها

(4) مريم سلطان لوتاه، الطرح الدولي لثقافة السلام: رؤية عربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، نيسان/إبريل 2003، ص 85 - 90.

تحت مسميات علاقات الصداقة والتعاون في ظل الدولة القطرية في العالم العربي، فإنها اليوم تبدو أكثر إحكاماً وقوة خاصة في ظل ما تتعرض له النظم السياسية العربية من ضغوط تحت دعوى الإصلاح والتغيير، وتسابق النظم السياسية العربية للاستجابة لتلك الضغوط، وتقديم المزيد من التنازلات باتجاه عولمة السياسة والاقتصاد والثقافة للحفاظ على استمراريتها.

ومع الاعتراف بذلك، إلا أن الشعوب العربية قد بقيت حتى وقت قريب صامدة في وجه محاولات التطويع، معلنة رفضها وتحديها للمستعمر والقوى المحلية المتواطئة معه في الحقبة الاستعمارية، وقامت بالكثير من الثورات والانقلابات وشكلت العديد من قوى المعارضة الوطنية في ظل الدولة القطرية، وتعرضت للسجن والإعدام والنفي في حالات كثيرة، واستطاعت أن تحقق بعض المكاسب السياسية في حالات أخرى.

غير أن ما تتعرض له الشعوب اليوم من محاولات التطويع، يبدو أكثر حدة وتأثيراً، فهي تحرك وتطوع عبر تزييف الوعي والتلاعب بالخبر والصورة، وإعادة تشكيل الموقف والاتجاه والسلوك، وتحريك القوى المجتمعية سواء بشكل مستقل أو عبر مؤسسات المجتمع المدني، وإقناعها بمساندة مشاريع الإصلاح المفروضة من الخارج باعتبارها

تمثل المخرج الوحيد لحالة الاستبداد السياسي والفكري الذي تعيشه المجتمعات العربية في ظل الدولة القطرية.

ورغم تعطش الشعوب العربية للتغيير، وقناعاتها بضرورة الإصلاح، إلا أن محاولات التطويع الخارجية قد أثرت في الحركة المجتمعية العربية، وحولتها من النقيض إلى النقيض، إذ بدا دعاة التغيير والإصلاح في الماضي، أكثر ميلاً للمحافظة على الوضع القائم، لا من خلال قناعتهم بأفضليته، بل لرفضهم لمشاريع إصلاح مفروضة، وإصرارهم على أن يأتي التغيير ذاتياً، ووفق تطلعات أبناء المنطقة وبما يتفق مع خصوصياتها. بينما أصبح دعاة المحافظة على الوضع القائم سابقاً رسل التغيير اليوم وأكثر ميلاً لإحداثه باعتبار أن ذلك هو الضمان الوحيد لاستمرارية مصالحهم[5].

وفي ظل حالة التطويع المزدوجة إلى أي مدى يمكن القول بأن الثقافة والهوية العربية هي من الرسوخ والقوة بحيث تستطيع تفعيل الحركة المجتمعية باتجاه إحداث تغيير وإصلاح سياسي عربي يخرج المنطقة من تأزمها ويحميها في الوقت ذاته من مغبة الاستسلام لمشاريع الإصلاح المفروضة.

---

(5) د. غسان سلامة، الدبلوماسية العربية تجاه الحرب على العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، آب/أغسطس 2003، ص 45 - 53.

المحور الثاني: هواجس الثقافة العربية

إذا كانت الثقافة بمعناها التقليدي والمحدود تعني الإنتاج الأدبي والفكري والفني، وهي بمفهومها الواسع تعني كل أنماط السلوك، والنتاج المادي والمعنوي لمجتمع ما، ذلك النتاج الذي يميزه عن سواه، كما تمثل الثقافة في الوقت ذاته إطاراً محدداً للسلوك والمواقف والأحكام القيمية كالقبول والاستحسان، والرفض والاستهجان، والخطأ والصواب.

وهي كذلك تشمل كل نتاج المجتمع المادي والمعنوي الذي تتناقله الأجيال، ويمثل إرثاً مشتركاً يغتني عبر الزمان، ويغدو في الذاكرة الفردية والجماعية، أساساً لمشاعر الانتماء والتضامن والإحساس بالمصير المشترك[6].

وطالما أن الثقافة نتاج مجتمعي، وإرث مشترك تتناقله الأجيال عبر الزمن، فإن التغيير سمة ملازمة لها (بالإضافة والتعديل والتغيير والتأكيد والتهميش، والاستبدال بما هو جديد)، أي هي في عملية تحول وتفاعل وبناء مستمر.

وهذا لا يعني بالضرورة التغيير الكلي بطبيعة الحال، أو

---

(6) فيما يتعلق بالموقف من مشاريع الإصلاح المفروضة على العالم العربي، يمكن الرجوع إلى مناقشات ندوة 'مستقبل الإصلاح السياسي في الخليج العربي'، وحدة الدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2003.

التغيير الجذري، فالتغيير في الغالب يبقى في حدود معينة وبما يتفق وثقافة المجتمع، إلا في حالات الثورات والانقلابات الجذرية، حيث تعمد النخب الحاكمة إلى تغيير ثقافة المجتمع وفق ما تراه وما يضمن بقاءها عبر عمليات التنشئة الموجهة من قبل النظام، كما يتسع نطاق التغيير ومضمونه واتجاهه عندما تتعرض المجتمعات لأزمات داخلية أو خارجية حادة، كالحروب والأزمات الاقتصادية، أو عندما تتأثر أوضاعها بتطورات دولية كالتغيير في بنية النظام الدولي وقيمه وعلاقاته، الأمر الذي لا بد وأن يحدث ضغوطاً على النظم والمجتمعات، ويدفعها إلى إحداث الكثير من التغييرات على مستوى بناها السياسية والاقتصادية والثقافية والمعرفية[7]..

إن القول بالتغيير والتجديد اللذين تتعرض لهما ثقافة أي مجتمع بحكم طبيعتها، لا ينفي سمة الرسوخ عن الثقافة خاصة فيما يتعلق بثوابتها ومرتكزاتها الأصيلة. وإذا كان التغيير والتجدد والإضافة والإثراء هو ما يكسب الثقافة غنىً وحيوية وقوة وقدرة على الصمود، فإن بقاء ثوابتها ومرتكزاتها

---

(7) فيما يتعلق بالثقافة العربية وسمة التحول والثبات يمكن الرجوع إلى محمود أمين العالم، المشهد الفكري والثقافي العربي 2000، الوطن العربي بين قرنين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 2000، ص 257 - 268.

الأصيلة هو ما يضمن لها الخصوصية والتمايز عن الثقافات الأخرى.

إن المعرفة بجمع الثقافة كنتاج مجتمعي بين سمات الرسوخ والتحول، يجعل القلق أو الخوف على تغير الثقافة لا معنى له، غير أن المرحلة الدولية الراهنة تفرض تحديات جديدة ومغايرة عمّا سبقها وهو ما يبرز البحث في هذا الموضوع من جديد.

وإذا كان التغيير سمة ملازمة للثقافة، فلماذا القلق من تغييرها؟ وهل هو قلق مبرر له أسبابه، وتعرفه كل الثقافات، وكل المجتمعات؟ أم هو قلق خاص بثقافة دون غيرها كحال الثقافة العربية؟

وإن كان الأمر كذلك، فهل هو يعود لأسباب خاصة بهذه الثقافة؟ أم لأسباب متعلقة بالثقافة المراد التحول باتجاهها؟ أم بطبيعة المرحلة وما تفرضه من تحديات؟

أعتقد أن القلق الحالي الذي أبدته العديد من المجتمعات - وإن بدرجات متفاوتة له ما يبرره - إذا ما اعتبرنا الخوف من العولمة والمواقف المناهضة لها أحد أشكال التعبير عن ذلك القلق. فالدول الأوروبية، وتحديداً فرنسا قد عبّرت عن مخاوفها إزاء ما تطرحه العولمة الثقافية من مخاطر على الذوق الفرنسي، وعلى الثقافة الفرنسية، سواء في السينما أو الموسيقى أو غيرها من أشكال العطاء الثقافي.

ولا يختلف الوضع كثيراً في اليابان أو في الهند، فهناك

مخاوف مما تفرضه العولمة الثقافية من تحديات على الذوق العام، ونمط المعيشة والملبس والمأكل، والموسيقى والفن والسينما خاصة لدى الفئات الشابة. الأمر الذي تنظر إليه هذه المجتمعات بأنه يمثل تهديداً لتراثها الحضاري وهويتها الثقافية.

وإلى جانب ذلك نجد الحركات المناهضة للعولمة، سواء ببعدها الثقافي أو الاقتصادي أو السياسي، تتنامى وتتمركز وتنطلق من عقر دار الدول الرأسمالية المصدرة للعولمة كالولايات المتحدة. الأمر الذي يؤكد وجود مخاوف عامة مما قد تطرحه العولمة من تحديات اقتصادية وثقافية وسياسية، وهي حالة لا تخص مجتمعاً بعينه. ليس ذلك فحسب، بل إن القلق على الثقافة وما يمكن أن تقود إليه الثورة في مجال الاتصال، من احتكاك الثقافات ببعضها البعض، واحتمال صدامها قد تولد أساساً لدى مفكري الدول الرأسمالية ومنظري عولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة، فهنتجتون مؤلف كتاب "صدام الحضارات" يرى بأن غياب الإيديولوجيات بعد انهيار الاتحاد السوفييتي قد حول الصراعات الدولية من صراع حول الإيديولوجيات إلى صراعات ثقافية وحضارية. وفوكوياما يتحدث عن سقوط الاتحاد السوفييتي باعتباره سقوطاً للفكر الاشتراكي وصموداً للفكر الرأسمالي، وإعلاناً عن نهاية التاريخ من وجهة نظره.

ورغم عدم اتفاقنا بشكل كلي مع طرحهما، إلا أن مقولة

هنتجتون عن صدام الحضارات تمثل أحد السيناريوهات للعلاقة الدولية في عالم متعدد الحضارات، ويبدو أنه في مقولته تلك، قد استند إلى جملة من الاعتبارات لعل من أهمها:

1) أن العالم ينزع إلى تشكيل نظام عالمي جديد، على أساس الحضارات المتباينة، ترسم فيه الحدود السياسية من جديد بحيث تتفق مع الحدود الثقافية.

2) أن المشكلات الثقافية تحل تدريجياً محل المشكلات الإيديولوجية.

3) أن الحدود بين الثقافات ستمثل النقاط الأساسية للصراع، وربما تتقدم الهويات الثقافية على المصالح الاقتصادية لتحدد دوائر الاتفاق والشراكة والتناقض والصراع.

4) أن دعوة الغرب الرأسمالي للعولمة، والعالمية لا بد وأن تقوده إلى صراعات حضارية مع حضارات أخرى، وفي مقدمتها الحضارة الإسلامية والحضارة الصينية.

5) أنه بالرغم من تقدم الغرب الرأسمالي اقتصادياً وتقنياً وعسكرياً، إلا أنه لا يستطيع أن ينفرد حضارياً بزعامة العالم، خاصة في ظل تلاشي الحدود بين المجتمعات، وأن النظام الدولي الأحادي القطبية اقتصادياً وعسكرياً وربما سياسياً هو في الوقت ذاته متعدد الأقطاب حضارياً.

ولهذه الرؤية مؤيدوها من المفكرين قديماً وحديثاً، فقد أشار عبدالله عبد الدايم في مقالة له حول "مستقبل الثقافة

العربية: والتحديات التي تواجهها" إلى أن "(توينبي) كان ينكر أوهام الغرب المتمحورة حول الذات، التي كانت ترى أن العالم يدور حوله، (كما كانت تدور الشمس حول الأرض في النظام "البطليموسي").

وأن الشرق ساكناً لا يتحرك، كما كان يرفض مثل اشبنغلر (Spengler) في كتابه "أفول الغرب" القول بوحدة التاريخ، وينكر أن لا يكون هناك إلا تياراً واحداً من المدنية متمثلاً في مدنية الغرب، وألا تكون سائر التيارات سوى روافد صغيرة له ستضيع في الرمال[8].

وبعد ذلك التقديم، هل يمكن أن نفهم حالة الخوف على الثقافة العربية ضمن هذا الإطار؟

قد يكون ذلك صحيحاً إلى حد ما، لكن معرفتنا بتاريخ هذه الحالة في الثقافة العربية (أي الخوف من الثقافة الغربية)، وأنها حالة سابقة لتحديات العولمة، وأن بداياتها ترجع إلى صدمة الحداثة الأولى عندما امتحن الوعي العربي إثر حملة نابليون على مصر سنة 1798؛ فمنذ ذلك التاريخ لم تكف "الانتيليجنسيا" العربية عن تعميق الفكر المؤسس على الثنائيات المتضادة، تلك الحالة التي تكشف بوضوح عجز الوعي العربي عن استيعاب تناقضات العصر وتحولاته

---

(8) عبد الله عبد الدايم، "مستقبل الثقافة العربية والتحديات التي تواجهها"، مجلة المستقبل العربي، العدد 260، 10/2000، ص ص 36:37.

المعرفية والثقافية والاجتماعية من جانب، والمواءمة بين معطيات العصر والمخزون الحضاري للأمة العربية.

فالقراءة السريعة لثنائيات الفكر النهضوي (العقل/ النقل، الإسلام/ الغرب، الشرق المتخلف/ الغرب المتمدن، العلم/ الإيمان، الخلافة/ الحكم المدني) توضح المأزق الذي وصل إليه الفكر العربي في رؤيته للإشكالية الجوهرية التي تأسس عليها خطاب التراث والحداثة، ونعني بها إشكالية الأنا والآخر، ويبدو أن الخطاب العربي المعاصر امتداد لخطاب النهضة[9].

إن العرض السابق يقودنا إلى البحث عن أسباب التأزم في الثقافة العربية في تعاملها مع الغرب، وأعتقد أن لهذه الأزمة بعدين، أحدهما ذاتي، والآخر خارجي.

أ) البعد الذاتي لأزمة الثقافة العربية: ويمكن تحديد أبرز ملامحه فيما يلي:

1) أن الثقافة العربية لم تنجح منذ لحظة احتكاكها بالغرب وحتى وقتنا هذا في صنع حداثتها لأسباب كثيرة، لعل أهمها يتمثل في عدم إدراك الفارق بين ما تعنيه الحداثة وما يعنيه التغريب.

2) رغم عراقة الثقافة العربية وكون العراقة تمثل عاملاً

---

(9) عبد الوهاب شعلان، خطاب الحداثة في الفكر العربي المعاصر، المستقبل العربي، العدد 300، 2/ 2004، ص 47.

من عوامل قوتها، إلا أنها غالباً ما جعلت منها عبئاً ثقيلاً يحول بينها وبين التجديد، الذي يعد شرطاً لثراء الثقافة وحيويتها.

3) كون حالة ازدهار الحضارة العربية تعود إلى ماضيها منذ ظهور الإسلام، وحتى انتهاء الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، وهي مرحلة مر عليها خمسة قرون على أقل تقدير، مما يخلق نوعاً من الانتماء الماضوي، وهو ما جعل عملية التجديد تبدو صعبة ومتعثرة.

4) كون معظم محاولات تجديد الثقافة العربية قد جاءت من الخارج بحكم الاحتكاك بالثقافة الغربية ومحاولة محاكاتها، الأمر الذي أفقدها الأصالة وخلق مواقف معادية للتجديد.

5) كون عملية التخطيط للنهضة لم تتمثل في التخطيط لبديل ينبغي بناؤه، انطلاقاً من الحاضر في ضوء معطياته وحاجاته، الأمر الذي يجعل صورة البديل تغنى في أذهان المخططين لها عن طريق ممارسة النهضة، فلقد بقيت محاولات البحث عن بديل محصورة في نماذج جاهزة آخذة في الابتعاد باستمرار، هذه النماذج تتمثل فيما يلي:

- النموذج الإسلامي في شكله الموغل في القدم إيغالاً يجعل التفكير فيه يفقد أسبابه الموضوعية.

- النموذج الغربي الذي يزداد بعداً مع الزمن، الأمر

الذي يجعل مسألة اللحاق به مستحيلة في ظل حالة اللاتكافؤ بين الطرفين.

ويبدو أن الثقافة العربية في تعاملها مع الثقافة الغربية لم تخرج من إطار ردود أفعالها الأولى، عند لحظة الاحتكاك بالغرب، وهي المراوحة بين رفض الثقافة الغربية والانكفاء على الذات على نحو ما درجت، وما زالت تدرج عليه بعض التيارات المحافظة من منطلقات دينية أو اجتماعية، وبين انبهار بالثقافة الغربية والرغبة في محاكاتها، كما نجد ذلك عند بعض التنويريين العرب، وبين اتجاه توفيقي أو تلفيقي - كما يسميه البعض - حاول الجمع والمواءمة بين أفضل ما تضمنه النموذجان من مبادئ، وإن كانت محاولاته في الغالب قد مالت إلى وضع الثقافة الإسلامية في موقع الدفاع من خلال التأكيد على أنها تحتوي من المبادئ السامية ما تنادي به الثقافة الغربية.

6) كون الفكر العربي قد ظل أسير إشكالية التراث والحداثة، ولم يستطع المفكرون العرب "قديمهم وحديثهم" إقامة مقاربة جادة وصارمة بين البعد الديني ومعطيات العلوم الإنسانية والاجتماعية، أي المقاربة بين البعد الديني بما يعنيه من قيمة روحية للبشر، وبين فتوحات الحرية التي حققها العقل العلماني في أوروبا - كما يرى أراجون - الذي أكد على ضرورة "الأخذ بالحداثة الأوروبية وتطويعها لتلائم جوهر القيم الروحية، المتضمنة في الدين، والتي لا تستقيم

حياة البشر بدونها". "وهو يؤكد على أن الحداثة تعني موقفاً للروح إزاء مشكلات المعرفة، أو هي بالتحديد موقف للروح أمام كل المناهج التي يستخدمها العقل للتوصل إلى معرفة ملموسة للواقع، وهي بذلك مغايرة لمعنى التحديث الذي لا يتجاوز نقل التقنيات والمخترعات الحديثة وإدخالها إلى الساحة العربية[10].

ب) البعد الخارجي لأزمة الثقافة العربية:

يمكن القول بأن ما زاد المسألة تعقيداً هو كون التحدي الذي تواجهه الثقافة العربية اليوم، لا يقف عند حدود أزمتها الذاتية، فللمرحلة الراهنة معطياتها، التي تطرح على الثقافة العربية تحديات مضافة، ومن أبرزها:

1) إن النظام الدولي اليوم قد توجس خيفة من الثقافة العربية الإسلامية، وجعل منها "العدو الجديد" وأخذ يتحداها بشكل سافر تحت ذرائع عدة، من أبرزها وصم الثقافة العربية الإسلامية بأنها ثقافة أحادية لا تقبل بالاختلاف ومولدة للإرهاب.

2) كون العولمة الثقافية تمثل هجمة على الخصوصيات المجتمعية، بالإضافة إلى ما تمثله أوجه العولمة الأخرى الاقتصادية والسياسية من مخاطر على العالم العربي، مماثلة

---

(10) عبد الوهاب شعلان، المرجع السابق، ص 48 - 49.

لما تعرض له في الحقبة الاستعمارية، وربما بدرجة أكثر خطورة وحدَّة.

3) كما أن الثقافة العربية اليوم، تتعرض لخطر الالتقاء المصلحي بين الصهيونية وقوى العولمة؛ فبينما تسعى الأولى لنفي الثقافة العربية، فإن الثانية (أي مصالح قوى العولمة) تسعى إلى سحقها ضمن تذويب العولمة للخصوصيات الثقافية.

4) وقد يكون من أهم معطيات المرحلة الراهنة حالة التغير السريع على مستوى تجديد المعرفة، الأمر الذي يملي على الثقافة العربية تحديات جديدة، وجهوداً استثنائية في مجال الثقافة بشكل عام، وفي مجال التربية بشكل خاص، فالتغيير الهائل في المعرفة يتطلب جهوداً كبيرة على مستوى إعداد المواطن العربي من أجل التغيير.

المحور الثالث: الثقافة العربية تحديات مضافة

وإذا كانت الثقافة العربية قد تعرضت فيما مضى للعديد من التحديات - سواء تلك المتمثلة في تجزئة العالم العربي، ومحاولة فرض هويات مصطنعة، أو تلك التي تمثلت في محاولة زعزعة الثابت من خلال تجزئة القضايا العربية، وتفتيت الهموم وشغل الإنسان العربي عن قضاياه المحورية (التحرر والأمن والتنمية)، وإضعاف قناعاته بجدوى الحلول القومية، وحمله على البحث عن خلاص قطري أو حتى

فردي لحالة التأزم التي يعيشها منذ زمن طويل - فإن الثقافة العربية اليوم تخضع لتحديات مضافة.

ويبدو أن الغرب قد أدرك بأن محاولاته التفتيتية السابقة لم تأتِ بالثمار المرجوة، فالخلافات العربية/ العربية، بقيت - في الغالب - في حدود علاقة النظم الحاكمة ببعضها البعض، وبقي الإحساس بالهوية الجامعة قادراً على تحريك المواقف العربية باتجاه القضايا الأساسية متجاوزاً الحدود الجغرافية لكل قطر، والهويات المصطنعة في إطار تلك الحدود.

كما أدرك الغرب القوة الكامنة في الثقافة العربية، وركائزها الأساسية المتمثلة في اللغة العربية والدين الإسلامي، وقدرة تلك القوة على تحريك المجتمع العربي من المحيط إلى الخليج، عند أي مساس بمكونات تلك الثقافة، وقيمها ورموزها الأصيلة. وإن أية محاولات لإضعاف هذه الأمة لا يمكن أن تنجح في ظل رسوخ هذه المكونات واستمرارية مفعولها. ولذلك جاءت الاستراتيجية التفتيتية الجديدة منطلقة من محاولة تقويض هذه الركائز، عبر سياسات عدة يمكن تحديد أهمها فيما يلي:

1) اتهام الثقافة العربية الإسلامية بالجمود، والانغلاق، والتعصب، ومعاداة الثقافات الأخرى.

2) تصوير العالم العربي والإسلامي باعتباره العدو الجديد للحضارة الغربية الرأسمالية بعد انهيار الاتحاد

السوفييتي، وأن على المجتمعات الغربية الديمقراطية المتحضرة التصدي لهذا الخطر الذي يستهدف حضارتها الديمقراطية.

3) توظيف أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر لتبرير الهجمة على العالم الإسلامي والثقافة الإسلامية، باعتبارها ثقافة مولدة للإرهاب.

4) توظيف الالتقاء المصلحي بين الصهيونية وقوى العولمة في معادة الثقافة والهوية العربية الإسلامية، فبينما تسعى الأولى لنفي الثقافة العربية تمهيداً لنفي الوجود العربي، فإن الثانية أي "مصالح قوى العولمة" تسعى إلى سحق الهوية العربية، وتذويبها ضمن عولمة الثقافة، تمهيداً للقضاء على كل الموانع الثقافية والنفسية والاجتماعية التي تحول دون تعظيم المصالح الرأسمالية.

وفي ضوء فهمنا للتحديات المضافة التي تتعرض لها الثقافة والهوية العربية في المرحلة الراهنة، يمكن أن ندرك ما تتعرض له اللغة العربية اليوم من تحديات باتهامها بأنها لغة فقيرة، غير متطورة، عقيمة، وعاجزة عن مواكبة المستجدات في مجال العلم والتقنية، الأمر الذي يستدعي فرض اللغة الإنجليزية كلغة للتعليم ومواكبة الجديد في مجال المعرفة.

ولم يقتصر فرض اللغة الإنجليزية كلغة للتعليم في مجال العلوم التطبيقية، بل تجاوزها إلى المجالات الإنسانية والاجتماعية، تلك المجالات المرتبطة بثقافة المجتمع

وقضاياه الأساسية، وتبقى اللغة العربية أكثر قدرة على التعبير عنها، والتفاعل معها، ومعالجاتها، ثم جاء التأكيد على استخدام اللغة الإنجليزية بدلاً من العربية لدواعي سوق العمل إضافة إلى الدواعي المعرفية - السابقة الذكر- باعتبار أن إجادة اللغة الإنجليزية تفتح مجالات أرحب للعمل في ظل عولمة الاقتصاد، والتوجه نحو الخصخصة.

وقد ترجمت تلك الضغوط الخارجية في جملة من التغييرات على مستوى العملية التعليمية في كثير من الأقطار العربية، سواء على مستوى التعليم العام أو الجامعي، من خلال زيادة المواد المدرَّسة باللغة الإنجليزية، وتقليص عدد ساعات تدريس اللغة العربية على مستوى التعليم العام، والتحول نحو التدريس باللغة الإنجليزية على مستوى التعليم الجامعي وما بعد الجامعي.

كما تتعرض اللغة العربية كمكوِّن أساسي من مكونات الثقافة العربية لتحديات أخرى من خلال الدعوات لتشجيع اللهجات المحلية، واستخدام اللغة العامية أو الدارجة في الإعلام، أو في الكتابة، وربما في العملية التعليمية، تحت دعوى صعوبة اللغة العربية أحياناً، أو تحت دعاوى مزيد من الحرية، والحفاظ على حق الإنسان في استخدام اللهجات الدارجة أو المحلية.

وقد حظيت تلك الدعوات بقدر كبير من الاهتمام من قبل دعاة التجديد والتغيير، كما حظيت بقدر من الاهتمام

الخارجي، باعتبارها تصب في النهاية في إضعاف اللغة العربية.

وفي ضوء ما تقدم يمكننا أن نفهم الاهتمام المتزايد بشعراء الحداثة في العالم العربي، وإبرازهم كمبدعين ومجددين على حساب الاهتمام بالشعر العربي الموزون والمقفى والملتزم بقواعد اللغة العربية، كما يمكن أن نفهم ذلك النوع من الكتابات الذي يركز على نقد اللغة العربية، ونقد قواعدها تحديداً، ووصفها بأنها قواعد لا تتفق مع المنطق، وينبغي تجاوزها، وعدم الاهتمام بتدريسها باعتبار أنها تعيق تحصيل الطالب، سواء على مستوى اللغة، أو المعارف الأخرى التي تدرس بلغة عربية ملتزمة بتلك القواعد.

والغريب أن مثل تلك الدعوات التي تنال من اللغة العربية والثقافة العربية تحظى بالاهتمام الإعلامي، ولا تجد في المقابل جهوداً عربية منظمة للحد من تأثيراتها السلبية على أهم ركائز هذه الأمة وهويتها الحضارية، في حين أن قضية اللغة في المجتمعات الأخرى تعد مسألة وثيقة الصلة بوجودها ومكانتها بين الأمم، ويمكن أن نلاحظ ذلك الفارق عندما تعرضت اللغة والثقافة الألمانية للتحدي بعد الحرب العالمية الثانية، وقبل الألمان بالشروط المفروضة عليهم عدا ما تعلق منها بالتخلي عن اللغة الألمانية كلغة للتعليم وللثقافة، وبذلك استطاع الألمان أن يبنوا قوتهم من جديد. كما تعرضت اللغة

الألمانية مؤخراً لضغوط مشابهة تحت دعاوى تبسيط اللغة الألمانية، وخاصة فيما يتعلق بلغة الكتابة، إلا أن تلك الضغوط على اللغة الألمانية قد تعامل معها المجتمع الألماني بأنها قضية مجتمعية على درجة عالية من الأهمية، واتخذت بصددها مواقف صلبة من بينها إصرار ثلاث صحف ألمانية كبرى على الكتابة باللغة الألمانية كما هي دونما تبسيط أو تغيير، احتراماً للغة والثقافة والهوية الألمانية.

كما تتعرض الثقافة العربية لجملة من التحديات المرتبطة بإخضاع العملية التعليمية لاحتياجات سوق العمل، وما يعنيه ذلك من مفاضلة معرفية تستدعي التعامل مع المعرفة الإنسانية، وتقييمها على أساس حاجة سوق العمل لها، بغض النظر عن الاعتبارات المعرفية الأخرى، وأهمية التكامل المعرفي، وتأثيره في بناء شخصية الإنسان، وتحديد توجهاته، وموقفه من الأمور من حوله، وبطبيعة الحال سوف ينعكس ذلك سلباً على الاهتمام بعلوم اللغة العربية، ومواد الثقافة العامة، باعتبارها مواد غير مطلوبة في سوق العمل، الأمر الذي سوف يضعف صلة النشء بلغته وثقافته التي تمثل إطاراً مرجعياً لسلوكه ومواقفه وأحكامه القيمية.

أما فيما يتعلق بالضغوط الخارجية من أجل إضعاف الانتماء الإسلامي كركيزة أساسية للثقافة والهوية العربية، فقد تمثلت تلك الضغوط في حمل القائمين على صناعة القرار

التعليمي على مراجعة منهج الدراسات الإسلامية، ومنهج التاريخ، وكل المناهج المرتبطة بتأكيد القيم الإسلامية، وإعادة صياغتها من جديد وفق ما يتفق والمصالح الغربية، بحجة أن هذه المناهج مسؤولة عن توليد الإرهاب والتوجهات المعادية للغرب.

وبالإضافة إلى ذلك فقد حملت الحكومات على محاصرة نشاط الجماعات الإسلامية، بما فيها الجمعيات الخيرية، ومراقبة نشاطها الثقافي، ومصادر تمويلها تحت ذريعة تجفيف منابع الإرهاب. وقد تزامنت تلك السياسات مع حملات إعلامية متواصلة تستهدف تشويه صورة الجماعات الإسلامية، والربط بينها وبين الإرهاب، والادعاء بأن التطرف والعنف سمة لصيقة بالأصولية الإسلامية، وخلق صورة ذهنية نمطية ضد الإسلام والمسلمين لدى الرأي العام العالمي وربما العربي، من خلال توظيف المعلومة والصورة من أجل خلق صورة نمطية مغلوطة عن الإسلام.

الثقافة العربية وتحديات مجتمع المعرفة

أشرنا فيما تقدم إلى أن الإنتاج السريع للمعرفة، وانتشارها يعد من أهم الملامح المميزة لهذه المرحلة، الأمر الذي يضع المجتمع العربي في حالة تحدٍّ معرفي باعتبار أن الفجوة المعرفية بينه وبين الآخر آخذة في الاتساع.

وقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية المتعلق بمجتمع المعرفة إلى ذلك، كما أكد على الشروط الواجب توافرها لتمكين المجتمع العربي من الحصول على المعرفة والمشاركة في إنتاجها وتداولها، ورغم أهمية ما جاء في ذلك التقرير إلا أن معرفتنا بواقع الأمور في العالم العربي تدفعنا للتشكيك في إمكانية تحقيق الشروط المجتمعية الواجب توافرها لخلق مجتمع المعرفة، سواء تلك المرتبطة بضمان الحريات، أو ما تعلق منها بتوطين المعرفة وخلق معرفة عربية إسلامية أصيلة[11].

فالمتتبع للتطورات على مستوى السياسات التعليمية والإعلامية، ومجمل السياسات المتعلقة بنشر المعرفة يمكنه ملاحظة أن العالم العربي يتجه إلى مزيد من التبعية المعرفية للغرب. وفي هذه الحالة كيف يمكننا الحديث عن توطين المعرفة، أو عن المساهمة في إنتاجها، وكيف يمكننا أن نخلق معرفة عربية إسلامية أصيلة في ظل حالة التبعية المعرفية التي نعيشها، هذا بالإضافة إلى أن التحولات على مستوى خصخصة التعليم والإعلام سوف تجعل المعرفة حكراً على من يمتلك ثمنها[12].

---

(11) تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003 .

(12) ندوة تقييم تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، مجموعة باحثين، وحدة الدراسات بدار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، كانون الثاني/يناير 2004.

ويبدو أن الثورة في مجال المعرفة وتقنيات إنتاجها وتداولها، وإن كانت قد فتحت آفاقاً نحو مزيد من المعرفة، إلا أنها تطرح في الوقت ذاته مجموعة من التحديات والتساؤلات يأتي في مقدمتها:

- احتمالات التوجه إلى مزيد من التبعية المعرفية.

- احتمالات الاستمرار في مفاضلات معرفية وفق احتياجات السوق، الأمر الذي يؤثر سلباً على المعرفة الإنسانية، وقد يقود إلى خوائها.

- الاتجاه نحو مزيد من احتكار المعرفة واتساع الفجوة المعرفية بين المجتمعات.

- تنامي احتمالات المغالطات المعرفية، ومن ثم تزييف الوعي.

وفي ظل معرفتنا بهذه التحديات المعرفية التي تواجهها الثقافة العربية، فهل يمكننا القول بأن الإنسان العربي مهيأ للتعامل مع تحديات مجتمع المعرفة بشكل يمكنه من الاستفادة من فرص الفتح المعرفي - كما يسميه البعض- دون أن يفقد هويته، ودون أن يكون رأيه ومساهمته المعرفية مجرد إعادة إنتاج لمعرفة الآخر.

إن استعراضنا للتحديات التي تواجهها الثقافة والهوية العربية في المرحلة الراهنة تحملنا على القول بأن تلك

التحديات تتجاوز كونها تحديات ثقافية، إذ هي تحديات متصلة بوجود هذه الأمة، ومستقبلها، وأنه ينبغي التعامل معها لا كقضية ثقافية، بل كقضية مجتمعية، والتحرك نحو فهم طبيعة المرحلة وخطورة تحدياتها، ومواجهتها بصلابة تمكن المجتمع العربي من الحفاظ على هويته، واستعادة عافيته وبناء قوته من جديد.

إن الحديث عن خطورة تلك التحديات لا ينبغي أن يقودنا إلى حالة من الإحباط والإحساس بالعجز تجاهها،فالأمة العربية أمة حية ومتجددة، وقد استطاعت البقاء رغم كل محاولات التجزئة والإضعاف التي تعرضت لها في السابق، وأن الثقافة العربية ثقافة أصيلة، ثرية، مرنة، قابلة للتجديد والتكيف مع مقتضيات العصر، وأن اللغة العربية لغة استطاعت التعبير عن كل إنجازات الشعوب المفتوحة في كل المجالات العلمية والفنية والأدبية والإنسانية، بل حفظت عبر عمليات الترجمة الكثير من الإنجازات العلمية والحضارية الإنسانية، وهي تمتلك القدرة ذاتها، والثراء نفسه إذا ما أحسن توظيفهما في بناء نهضة علمية عربية حديثة.

وتبقى اللغة العربية الجامعة، والدين الإسلامي الموحد لمشاعر الأمة من المحيط إلى الخليج، الركيزتين الأساسيتين للثقافة والهوية العربية، التي ينبغي الحفاظ عليهما والوقوف بصلابة في وجه كل محاولة - داخلية أو خارجية- تستهدف

إضعافهما أو النيل منهما، لأن بقاءهما هو الرهان الوحيد لاستمرارية الحوار بين هذه الأمة وصمودها في وجه كل محاولات التقويض أو التمييع[13].

هذه الحقيقة ينبغي أن تكون حاضرة في ذهن الإنسان العربي، وفي عقلية صانع القرار، ولدى مؤسسات المجتمع المدني، عند محاولتها التحرك باتجاه التغيير أو الإصلاح.

(13) ثقافة التغيير وتغيير الثقافة| ثقافة التغيير إرساء لشروطها المجتمعية، مريم لوتاه، المنتدى الثالث لمؤسسة الفكر العربي، مراكش، 2004.

نحن والآخر في ظل مقولة
حوار الحضارات أو صدامها

تشهد العلاقة بين العالم الغربي والعالم العربي منذ عام 1990م توتراً تزداد حدته بشكل غير مسبوق؛ صحيح أن العلاقة بين الطرفين قد شهدت حالات من الصراع في الماضي، سواء أثناء الحروب الصليبية أو في الحقبة الاستعمارية وحتى في مرحلة الاستقلال، وقد كان لحالات الصراع السابقة الذكر أسبابها الاقتصادية والدينية والسياسية، إلا أن الصراع اليوم يأخذ بعداً ثقافياً وحضارياً، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي (الخصم الأول للغرب) وظهور فريق من المنظرين والسياسيين الذين تعاملوا مع الإسلام والعالم العربي الإسلامي باعتباره يمثل العدو الجديد للحضارة الغربية الرأسمالية.

ونحاول هنا التطرق للعلاقة بيننا وبين العالم الغربي للوقوف على جذور التوتر والبحث في إمكانية الحوار من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: في الأصل كان الحوار.

المحور الثاني: غلبة الصراع وأسبابه.

المحور الثالث: مستقبل العلاقة في ظل مقولتي صدام الحضارات أو حوارها.

وفيما يلي عرض لتلك المحاور.

المحور الأول: في الأصل كان الحوار

بالرغم من الاعتراف باختلاف المكونات الثقافية لكلا الحضارتين العربية والغربية (الدين، اللغة، القيم، التنظيمات السياسية والاقتصادية، وكل أشكال النتاج الثقافي) إلا أن ذلك الاختلاف لا يقود بالضرورة إلى الصراع والتأزم في العلاقة؛ صحيح أن هذه العلاقة قد شهدت مراحل من التأزم إلا أنها في الغالب ترجع لأسباب اقتصادية مصلحية سياسية أكثر من رجوعها إلى أسباب ثقافية، وإن وظفت الثقافة واستخدمت كأداة لخدمة تلك الأغراض.

وإن عدنا إلى حقائق الأمور فإننا سنجد مقومات الحوار فيها تغلب مقومات الصراع، وفيما يلي تفصيل موجز لذلك:

أ- التنوع سنَّة الله في خلقه: لو أراد الله جل وعلا أن يخلق الناس بلون واحد ولسان واحد وملامح واحدة وظروف واحده وثقافة واحدة ودين واحد لما عجز عن ذلك، لكن مشيئة الله سبحانه وتعالى قد اقتضت الاختلاف والتنوع لما في ذلك من ثراء للخبرة الإنسانية، وإعمار للأرض، ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِي

ﵟذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡعَٰلِمِينَ ٢٢ﵞ[1] ﵟيَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣ﵞ[2]. وبذلك فإن الاختلاف يدعو إلى التعارف والحوار والتفاهم واستفادة كل طرف من خبرة الآخر أكثر مما يدفع إلى الصدام، كما أن التشابه أو التماثل وهو ما تسعى له العولمة عبر تنميط الثقافات وكل جوانب الحياة الإنسانية إنما يقود إلى الخواء الثقافي والحضاري الإنساني.

ب- الاختلاف كحقيقة جغرافية طبيعية: من المعروف أن الثقافة هي نتاج الإنسان في تفاعله مع معطيات البيئة من حوله، وبما أن البيئة الجغرافية متنوعة بتضاريسها ومناخها ومواردها فإن هذا التنوع لا بد وأن ينعكس على نمط حياة الإنسان ونشاطه، بل وطبيعته وقيمه وسلوكياته؛ هذه العلاقة بين الجغرافيا والطبيعة البشرية علاقة كتب فيها المفكرون السياسيون الغربيون قديمهم وحديثهم، حول ما عرف بالحتمية الجغرافية، وكتب عنها بعض الكتاب العرب، كابن خلدون وجمال حمدان وأحمد صادق سعد، بل إن بعض الكتاب الغربيين قد غالوا في وصف هذه العلاقة وفسروا من خلالها بشكل تعصبي تقدم الغرب الواقع شمال الكرة الأرضية،

---

(1) سورة الروم الآية 22.

(2) سورة الحجرات الآية 13.

وتخلف المجتمعات الواقعة في النصف الجنوبي منها، لاختلاف الجغرافيا والمناخ والنشاط الإنساني، فكيف يقر الغرب بهذه العلاقة بين الجغرافيا والطبيعة البشرية ويجعل منها أساساً لبعض مقولاته التحيزية ضد الشرق وينكر في هذه المرحلة الخصوصيات الثقافية الناتجة عن علاقة الإنسان بالمكان في ظل دعواه لعولمة السياسة والثقافة والاقتصاد وكل جوانب النشاط الإنساني.

ج- الاختلاف حقيقة تاريخية: إن العودة إلى تاريخ البشرية واستعراض الحضارات السابقة سواء في الشرق (حضارة الصين، الحضارة الهندية، حضارة بلاد الرافدين، حضارة فارس، وحضارة مصر القديمة، والحضارة الفينيقية) أو حضارات الغرب (اليونانية، الرومانية، والأوروبية في العصر الحديث) تؤكد على حقيقة التنوع، وأن هذا التنوع سمة طبيعية لاختلاف ظروف المكان والزمان وانعكاساتها على الخبرة الإنسانية بكل جوانبها وأن الأصل في علاقة هذه الحضارات ببعضها البعض هو التلاقح والتفاعل بحيث تغذي كل منها الأخرى وتدعمها، وقد ينتج عن هذا التلاقح الحضاري حضارة جديدة أو مزيج حضاري قوامه التنوع، فكما استفادت الحضارة العربية الإسلامية من حضارات البلاد المفتوحة وبنت عليها فإنها حفظت ذلك المخزون الحضاري عبر استيعاب تلك الحضارات والتعبير عنها بالعربية من خلال حركة الترجمة والنّقل إلى الحضارة الأوروبية التي انطلقت من

جديد مستفيدة من ذلك التراث الإنساني في بدء نهضتها الجديدة.

ويرى البعض أن الحوار والتلاقح الحضاري حالة سائدة وإن تخللت العلاقة الحروب والصراعات فحتى الأطراف المتصارعة تتعلم من بعضها البعض فنون الحرب وأدواتها وأخلاقياتها.

المحور الثاني: غلبة الصراع وأسبابه

أما فيما يتعلق بغلبة الصراع على العلاقة بين الطرفين فإن كنا لا ننكر حدوث الصراع واستمراره إلا أننا معنيون بفهم أسبابه بدلاً من الاستسلام لكونه حالة ملازمة للاختلاف والتنوع. وإذا ما حاولنا البحث في أسباب الصراع سنجدها متداخلة إلى حد التشابك والتعقيد الذي يستعصي أحياناً على فكها أو فهمها، الأمر الذي يدفع البعض للتعبير عن أسباب هذا الصراع بعبارة مختزلة (الصراع الحضاري والثقافي) وكأن التنوع الثقافي والحضاري لا بد وأن يقود إلى الصراع وفي تلك المقولة الكثير من المغالطة والبعد عن الحقيقة.

إن البحث المتأني في العلاقة بين العالم العربي والإسلامي ومعرفة أسباب التوتر بين الطرفين يقودنا مبدئياً إلى تحديد الأسباب التالية:

أ- **الجهل المتبادل**: فجهل كل طرف بحقيقة الآخر

وثقافته وحضارته تجعله غير قادر على فهمه وتبرير سلوكياته بل إن هذا الجهل أحياناً قد يقود إلى نظرة تعصبية للذات وتحيزية ضد الآخر، تخلق حاجزاً نفسياً وذهنياً يحكم طبيعة التفاعلات ويجعلها مشحونة بالتوجس والترقب واصطياد الأخطاء ونقاط القصور، ولو أن كلاً منا حاول فهم الآخر من خلال فهم سياقه الثقافي والتاريخي لأمكنه استيعاب سلوكه وربما القبول بمواقفه طالما أنها خاصة به ولا تمثل أي اعتداء على ثقافته أو خصوصيته الحضارية. لكن مثل ذلك الفهم المتبادل يعد غائباً في كثير من الأحيان، وإن وجد فإنه يبقى في حدود دائرة ضيقة لدى الطرفين، هذه الدائرة لا تجد قنوات للتأثير على الرأي العام وحمله على فهم ثقافة الآخر وتقبله، خاصة وأن الإعلام والسياسة تصبان في اتجاه يعزز الرؤى النمطية المغلوطة بدلاً من تصحيحها، ولذلك يتحدث إدوارد سعيد في مؤلفه (من أوراق إدوارد سعيد) عن صدام الجهالات أي أن الصدام ناتج عن جهل كل طرف بثقافة الآخر وتوظيف ذلك الجهل في تشكيل العلاقة بين الطرفين[3].

ب- الأسباب الاقتصادية: لا شك أن المصالح الاقتصادية تمثل العامل الأول المحرك لكثير من الصدامات

---

(3) إدوارد سعيد، من أوراق إدوارد سعيد، مركز الخليج للصحافة والنشر 2004.

بين الشرق والغرب بدءاً بالحروب الصليبية التي وإن رفعت شعار الدين وتحركت بإمرة أرباب الكنيسة إلا أن ملوك أوروبا واقطاعييها ورغبتهم في الحصول والاستحواذ على خيرات الشرق كانت المحرك الأساسي لهذه الحروب التي استمرت قرابة قرنين من الزمان تاركة آثارها على العالم العربي الإسلامي بإنشاء ممالك مسيحية وبخلق شرخ في العلاقة بين الغرب المسيحي والعالم العربي الإسلامي، ذلك الشرخ الذي كان نتاجاً لتداخل الأسباب الاقتصادية والسياسية والدينية والثقافية. وإذا نظرنا لحالة الصراع الثانية المتمثلة في الموجة الاستعمارية التي أخضعت العالم الإسلامي لتنافس القوى الأوروبية، ومزقته فيما بينها سنجد أن التنافس الاقتصادي والسياسي بين هذه الدول الأوروبية هو الذي قادها إلى الزحف نحو الشرق لتوسيع نطاق نفوذها، وتعظيم قدراتها، اعتماداً على الهيمنة واستغلال المناطق المستعمرة. صحيح أن الغرب تحرك تحت مظلة الدور الحضاري له، أي أنه كعالم متحضر يرى من مسؤوليته قيادة المجتمعات الأخرى نحو التحضر والتنوير إلا أن تلك الحجة الواهية لا تبرر ممارساته الاستعمارية واستعباده للشعوب الأخرى واستنزافه لخيراتها ونظرته الاستعلائية وتكشف الوجه الآخر للغرب المستنير.

وإذا نظرنا لهذه العلاقة في مرحلة الاستقلال فإن علاقات الهيمنة السابقة استبدلت باتفاقيات تعاون وصداقة التي أبقت

الروابط مع الغرب المستعمر ومع القوى الجديدة الصاعدة كالولايات المتحدة، لكن تلك العلاقة لم تختلف كثيراً عن سابقتها إذ ألحقت هذه الدول الحديثة النشأة بعلاقات تبعية للغرب استطاع من خلالها تحقيق مصالحه في المنطقة على حساب تنمية هذه المنطقة وأمنها واستقرارها.

وهكذا نجد أن العلاقة المصلحية هي المسؤولة عن حالات الصراع وإنه من الخطأ اختزالها في الاختلاف والصدام الحضاري[4].

المحور الثالث: مستقبل العلاقة في ظل مقولتي صدام الحضارات أو حوارها

مع بداية التسعينيات وانهيار الاتحاد السوفييتي وتزعم الولايات المتحدة للنظام الدولي برز عدد من المنظرين والسياسيين الذين أسسوا لصدام الحضارات وفي مقدمتهم صومائيل هنتجنتون في مؤلفه المعنون بصدام الحضارات، والذي لاقى رواجاً كبيراً لتوافقه مع توجهات السياسة الأمريكية في هذه المرحلة، وملخص ذلك الكتاب يتمثل في أن الحضارة الغربية الرأسمالية الديمقراطية ستواجه تحدياً من الحضارات المغايرة لها وفي مقدمتها الحضارة الإسلامية

---

(4) فهمي هويدي، هل يستهدف الإسلام الغرب.

والحضارة الكونفوشيوسية، وإن كان التركيز على الإسلام كعدو قد أخذ يتصاعد في الخطاب السياسي والإعلامي الغربي، بل وحتى على مستوى الأبحاث الأكاديمية.

وقد استندت الولايات المتحدة منذ بداية التسعينيات إلى تلك المقولة في وضع استراتيجيتها تجاه المنطقة العربية والإسلامية، خاصة وأنها المنطقة الأكثر أهمية بالنسبة للمصالح والأمن القومي الأمريكي[5].

وجاءت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر لتعطي تبريراً قوياً للتدخل في شؤون المنطقة بل وشن حرب لا محدودة زمانياً ومكانياً ضد ما أسمته الولايات المتحدة بالإرهاب.

لقد أعطت تلك الأحداث مبرراً للربط بين الإرهاب والأصولية الإسلامية وإبراز العالم الإسلامي بأنه يمثل الخطر الجديد الذي يهدد الحضارة والمدنية الغربية كما يدعي أصحاب مقولة صدام الحضارات[6].

هذه المقولة قد وجدت سبيلها إلى النفاذ إلى الرأي العام الأمريكي والغربي وقطاعات من الرأي العام العالمي عبر توظيف الإعلام والتلاعب بالخبر والصورة والمصطلح كالخلط بين حالات المقاومة والعنف وتسمية المقاومة الفلسطينية أو

---

(5) فهمي هويدي، المستهدف هو العالم الإسلامي كله، 4/ 2/ 2004.
(6) حسين النديم 13/ 9/ 2001..

المقاومة العراقية بالأعمال الإرهابية العنيفة، في الوقت الذي يغض فيه الطرف عن انتهاكات القوات الأمريكية والإسرائيلية تحت مصطلح الدفاع عن النفس والديمقراطية والحرية.

إن التأكيد على مقولة صدام الحضارات رغم ما تتضمنه من مغالطة منطقية وتاريخية وواقعية لن يقود العلاقة بين الطرفين إلا إلى مزيد من التوتر ولن يقود الإنسانية إلا إلى خواء حضاري وإنساني(7).

إن الاعتماد على القوة المعراة من الأخلاق والمجردة من القيم في فرض إرادة القوي على الضعيف لتحقيق مصالحه، وفرض نموذجه الاقتصادي والثقافي والسياسي سوف يقود إلى أحد احتمالين إما استلاب الضعيف وتنازله عن مكونه الثقافي وتماهيه مع القوي وفي ذلك تنميط للثقافة والحضارة الإنسانية ومسخ لها، وإما حمل الضعيف للانكفاء على ذاته والتعصب لهويته الحضارية ذلك التعصب الذي قد يقوده إلى التطرف والعنف ضد ما يفرض عليه من ضغوط عبر عولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة، وكلا الاحتمالين لا يمثل تفاعلاً إيجابياً يمكن أن يثري الحضارة الإنسانية ويعظم فرص الأمن والسلام الإنسانيين.

إن تلك الحقيقة قد دفعت بمجموعة من المفكرين

---

(7) صمويل هنتجنتون، الغرب وصدام الحضارات، 1996.

والسياسيين والناشطين على مستوى الطرفين للتأكيد على ضرورة الحوار من خلال عقد العديد من الندوات والملتقيات العلمية والسياسية لبحث قضايا الشراكة الثقافية والحضارية بين المجتمعات خاصة بين الغرب والعالم العربي والإسلامي لكن تلك الحوارات ما زالت تفتقر إلى القنوات الكفيلة بإخراج مفعولها الإيجابي من دائرة العقلاء من الطرفين للنفاذ إلى الرأي العام العالمي وحمله للتحرك عبر المنظمات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني لتعظيم فرص الحوار والسلام العالمي والحد من أسباب الصراعات والحروب.

ولعل تدخل الولايات المتحدة العسكري في العراق وعدم قدرتها على تحقيق أهدافها بالاعتماد على القوه العسكرية قد دفعها إلى تغيير استراتيجيتها نسبياً والاعتماد على استراتيجية (الفوضى البناءة) بدلاً من التدخل العسكري في مناطق جديدة لإرباك المنطقة والاستفادة من حالة الإرباك هذه والتلاعب بخيوط الأزمات المختلقة لتحقيق المصالح الأمريكية، إلا أن استراتيجية الفوضى البناءة يبدو أنها غير قادرة حتى الآن على تحقيق تلك الأهداف كما خطط لها، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تتحرك دبلوماسياً عبر وزيرة خارجيتها لفتح ملفات الإصلاح السياسي، وقضايا التعليم، والمرأة وحقوق الإنسان، في الوقت الذي تمارس فيه قواتها في المنطقة انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، الأمر الذي يعني فشل جهودها العسكرية والدبلوماسية، وتوسيع دائرة التوجهات

المعادية لها وللنموذج الديمقراطي الغربي في آن واحد، خاصة بعد موقفها المتحيز ضد حماس التي وصلت إلى السلطة عبر الديمقراطية.

هذه الصدامات اليومية على أرض الواقع مع النموذج الغربي تخلق مع مرور الوقت صداماً بين الحضارتين (الغربية والعربية) وإن كانت أسباب ذلك الصدام سياسية واقتصادية ومصلحية في الأساس، لكن الصدام الحضاري يظل مظلة تغطي تلك الصراعات، وتعطي مبرراً للطرف القوي للتدخل في شؤون المنطقة بحجة الدفاع عن حضارته التي تواجه تحدياً من ثقافة أقل مدنية وحضارة من وجهة نظره.

تَجْسيرُ الفجوةِ الحضارية
بين الشرقِ والغرب

إن الحديثَ عن تجسير الفجوة بين الشرق والغرب، وكذا حوار الحضارات، يحمل أكثر من دلالة، لعل من أهمها:

أ - أن هناك وعياً لدى أصحاب الحضارات المختلفة بأهمية وضرورة التواصل والحوار الحضاري.

ب - أن هناك فجوةً حقيقية في علاقة الطرفين ببعضهما البعض.

ج - أن الحضارات في حالة قطيعة، والمطلوب إقامة تواصل وحوار فيما بينها.

د - أن الغرب كتلة واحدة، وأن الشرق كذلك.

والحقيقة أن هناك تنوعاً واختلافاً بين المجتمعات الغربية، أو ما يطلق عليه (الغرب)؛ وأن هناك تنوعاً واختلافاً على مستوى كل مجتمع عربي، على حدة؛ وكذا بالنسبة للشرق الذي يضمُّ حضارات عديدة، ولغات مختلفة، وخبرات متمايزة، وتيارات فكرية تتباين علاقتها بالغرب، قرباً وبعداً، كما تتباين علاقاتها بعضها بالبعض؛ وأن الحضارة الإنسانية

هي في حالة تواصل وحوار مستمر؛ ولا تكون حضارةٌ إلّا بقدر انفتاحها على مخزون الحضارات الأخرى، وتفاعلها معه، وبنائها عليه.

والمتتبع لمسيرة الحضارة الإنسانية، بما فيها من حضارات متنوعة، يجد أنها تتلاقح وتتواصل ويغذِي بعضُها بعضاً؛ وحتى حين تضعُفُ إحداها وتوشك على الانهيار، تأتي أمةٌ أخرى، تأخذُ منها ما يمكن أن يكون عامل انطلاق وبعث لها، وكأن كلاً منها، حتى في لحظة التراجع، تسلِّمُ الراية لأمة أخرى وحضارة جديدة.

ويمكن للمتتبع لمسيرة الحضارات أن يلحظ ذلك بوضوح، ويتأكد من أن الحوار الحضاري يظل قائماً، حتى في زمن الحروب والاشتباك بين هذه الحضارات؛ ولعل أقل ما يمكن اكتسابه في ظروف الصراع التعرف على فنون القتال وآلياته، وكذا التعرف على أخلاقيات الحرب وقوانينها، وأن لحظة الصراع، رغم ما فيها من ويلات ودمار، إلّا أنها تمثل المحكَّ الأصيل للمخزون القيمي والحضاري لأي حضارة، فالخيّر خيّر، حتى عند الاختلاف معه. ويمكن الرجوع هنا إلى أخلاقيات الحرب في الإسلام التي أولاها الفقهاء عناية خاصة في ما يتعلق بتصرفات المسلمين أثناء الحرب مع الكفار، مثل من يقتل ومن لا يقتل، وما يجوز إتلافه وما لا يجوز الخ، كل ذلك نظمته أحاديث كثيرة وأفعال صدرت من

النبي والصحابة وبنى عليها الفقهاء حكم الشرع فيها. من ذلك ما روي عن النبي ﷺ من أنه نهى عن قتل النساء والصبيان في دار الحرب. واعتمد الفقهاء هذا في فهم هذه الآية: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ١٩٠﴾ (البقرة -190)، فقالوا إن من لا يقاتل من أهل دار الحرب لا يجوز قتله مثل النساء الصبيان، وأضاف الإمام مالك والإمام أبو حنيفة: الأعمى والمعتوه والمقعد وأصحاب الصوامع الذين طينوا الباب عليهم ولا يخالطون الناس. وأضاف الإمام مالك أنه يجب أن يترك لهم من أموالهم ما يعيشون به. ومن خيف منه شيء قتل. وقال الإمام الأوزاعي: لا يقتل الحراث والزراع، ولا الشيخ الكبير، ولا المجنون، ولا راهب، ولا امرأة. وهذا لأن المعروف عادة أن هذه الأصناف لا تشارك في القتال لأنها لا تقوى عليه. والمبدأ هو: لا يجوز قتل من لا يقاتل. "فإذا قاتلت المرأة استبيح دمها" وكذلك الشأن في غيرها ممن ذكر.

ومن ذلك أيضاً قول عمر بن الخطاب للجند من المسلمين: "لا تغلوا لا تخونوا، لا تسرقوا من الغنيمة، ولا تغدروا ولا تقتلوا وليداً واتقوا الله في الفلاحين". وذكروا أن النبي ﷺ وأصحابه مروا على امرأة مقتولة فوقف رسول الله عليها ثم قال: "ما كانت هذه لتقتل، ثم نظر في وجوه القوم

فقال لأحدهم: الحق بخالد بن الوليد فلا يقتلن ذرية ولا عسيفاً (أجيراً) ولا امرأة"[1].

وليس أدل على صدق هذه الوصايا وتعبيرها عن المخزون الحضاري لأمة الإسلام آنذاك، من بقاء التراث الحضاري لأهالي البلاد المفتوحة كما هو (كنائس - معابد يهودية - آثار فرعونية).

والفارق بين الصراع المتحضر والهمجي كبير جداً؛ ولنا أن نتذكر ما فعله المغول في بغداد، من تدمير وإحراق وقضاء على كل أشكال الحياة فيها، بما في ذلك إحراق مكتباتها. وليس الموقف بالنسبة لدخول الجيوش الأمريكية إلى العراق مختلفاً كثيراً، فقد دمرت الحياة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، وأحرقت المتاحف ونهبتها، مما حدا بخبراء أمريكيين لتقديم استقالتهم بسبب نهب الآثار العراقية إذ قدم "مارتين سوليفان" رئيس لجنة أمريكية رئاسية مختصة بشؤون الملكية الثقافية، كذلك "غاري فيكان" عضو اللجنة استقالتهما احتجاجاً على إخفاق القوات الأمريكية في منع نهب الكنوز الأثرية من المتحف الوطني العراقي في بغداد[2]، كما قدمت

---

(1) محمد عابد الجابري، آداب الحرب في الإسلام ومعنى الإرهاب في القرآن! مقالة منشورة في منبر الدكتور محمد عابد الجابري www.aljabriabed.net/index.htm

(2) خبر منشور في موقع بي بي سي العربي بتاريخ 17/ 4/ 2003.

الديبلوماسية الأمريكية آن رايت العاملة في السفارة الأمريكية في منغوليا استقالتها احتجاجاً على سياسة بلادها حيال العراق[3].

وإذا كانت الحضارات في حالة تواصل دائم، رغم أنف الحروب والصراعات، فلماذا تطرح قضية حوار الحضارات وتجسير الفجوة بين الشرق والغرب بهذه الكثافة؟ وهل يتبع هذا الطرح معالجة صحيحة تقود إلى مزيد من الحوار الحضاري حقاً، أم أن كثافة الطرح دون معالجة صحيحة تقود، في حد ذاتها، إلى خلق أزمة بين الحضارات وبين الحضارة الغربية، وبين الأخيرة والحضارة العربية الإسلامية، على نحو خاص؟

تساؤلات الدراسة

هناك تساؤلات عدة، لا بد من طرحها عند البحث في هذا الموضوع، لعل من أهمها ما يلي:

1 - هل تعكس القضية فجوة في العلاقة بين الحضارتين الغربية والشرقية، أم أنها - إن وجدت - فهي تعكس اختلالاً في موازين القوى بين غرب قوي، يمثل المركز، وشرق ضعيف تابع، وأن علاقة القوى غير المتكافئة تنعكس على

(3) خبر منشور في موقع بي بي سي العربي بتاريخ 27/ 3/ 2003.

هيئة أزمات عدة، تأتي أزمة التواصل الحضاري بين الطرفين كأحد أشكالها.

2 - هل يعرف كلٌ منَّا الآخر بوضوح؟ وهل يريد أن يعرفه، أساساً؟ وهل العلاقة معه مبنية على فهم صحيح، أم أنها محكومة برؤى مغلوطة وأحكام مُسبقة وصور ذهنية نمطية، تسبق أي تواصل وتسيِّره؟

3 - كيف يقرأنا الغربُ، وما هي مصادره، وما هو تأثير الاستشراق وتداعياته على العلاقة بين الشرق والغرب؟

4 - ما هي تداعيات الخبرة السياسية العربية على العلاقة بين الشرق والغرب؟

5 - هل يمكن للعولمة أن تجسِّرَ الفجوة الثقافية والحضارية بين المجتمعات، كما يدعي المبشرون بها، أم أنها ستدفع إلى صدام حضاري حقيقي؟

6 - كيف يمكن للمجتمع المدني بناء علاقة تعاونية بين الطرفين، متجاوزاً حدود السياسة والاقتصاد؟

فرضية الدراسة

هناك علاقة ارتباطية طردية بين المكوِّن الأخلاقي لكل حضارة وعلاقتها بالحضارات الأخرى؛ فبقدر ما يكون هذا المكون قوياً، بقدر ما تتعاظم فرص الحوار بينها وبين الحضارات الأخرى، والعكس صحيح، أي أنه بقدر ما

يضعف هذا المكوّن الأخلاقي، وتنزع إلى مزيد من المادية، بقدر ما يغلب الصراع والصدام على علاقتها بالحضارات الأخرى.

محاور الدراسة

وسوف تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات السابقة، من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: حوار الحضارات.. خلفية نظرية.

المحور الثاني: القراءة الغربية للشرق، مصادرها وتداعياتها.

المحور الثالث: الخبرة السياسية العربية المعاصرة وتداعياتها على علاقة العرب بالغرب.

المحور الرابع: العولمة وتداعياتها على فرص الحوار واحتمالات الصدام الحضاري.

المحور الخامس: المجتمع المدني ودوره في تجسير الفجوة بين الطرفين.

منهج الدراسة

سوف تعتمد الدراسة على الاستعانة بالمنهج التاريخي، لتتبع القضية المدروسة (العلاقة بين الحضارات)؛ كما ستعتمد الدراسة على المدخل السياقي المجتمعي، باعتبار أنه

لا يمكن البحث في العلاقة الحضارية بين الشرق والغرب بمعزل عن فهم مكونات كل حضارة وتداعيات السياق المكاني والزماني، في تطور كل منها، وفي علاقتها بعضها ببعض.

المحور الأول: حوار الحضارات.. خلفية نظرية

مع الاعتراف بأن التواصل الحضاري بين ما يطلق عليه جوازاً (الشرق والغرب) قائم وقديم قدم هاتين الحضارتين، وأن العلاقة بينهما قد شهدت درجات من التقارب والحوار كما شهدت حالات من الاحتكاك والصراع والمواجهة العسكرية.

وقد انعكست حالة التقارب والحوار على الجوانب الفكرية والثقافية وربما الاقتصادية مقارنة بالتقارب والتعاون السياسي، وأعني بالتعاون السياسي هنا العلاقات المتكافئة المتبادلة لا علاقات الهيمنة والإلحاق. فبطبيعة الحال عرفت العلاقة بين الغرب والشرق مراحل من الهيمنة والإلحاق، وهي لا تعكس حالة تفاعل حضاري مرغوبة ولا يمكن أن تقود إليها.

ولعل الإنتاج الفكري الأندلسي بكل أطيافه يعكس ذروة هذا التمازج الحضاري بين العرب المسلمين والغرب، فالحضارة العربية في الأندلس مرت بأدوار، وخضعت

لمؤثرات حضارية منها ما ترجع أصولها إلى الحضارة الأم (الحضارة العربية في المشرق) كما خضعت أيضاً لمؤثرات حضارية محلية بحكم البيئة التي نشأت فيها بما يتفق مع القيم الإسلامية[4].

كما تعكس تفاعلات الفكر والسياسة في العالم العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى هذه اللحظة مدى تأثر العقل العربي بمشروع النهضة الأوروبية، وأياً كانت ردة فعله تجاه هذا المشروع (الرفض، محاولة التوفيق، الانبهار والرغبة في المحاكاة)، فإن ذلك الاحتكاك وما ترتب عليه من ردود فعل فكرية، كانت له تداعياته الواضحة على تطور الواقع الفكري والسياسي العربي، وعلى علاقة العالم العربي بالغرب منذ تلك اللحظة وحتى يومنا هذا[5].

وسوف نرجئ هنا الحديث عن الحقبة الاستعمارية ومرحلة الاستقلال وما تخللها من علاقات تبعية وتداعياتها على قضية الحوار بين الحضارتين باعتبار أنه سيتم تناولهما في محور منفرد.

كذلك سيتطرق هذا المحور للبحث في أسباب طرح هذه القضية من جديد وبقوة.

---

(4) توفيق سلطان اليوزبكي، الحضارة العربيّة في الأندلس وأثرها في أوروبا، مجلة آداب الرافدين، العدد 13، ص9-36.

(5) محمد جابر الأنصاري، تحولات الفكر والسياسة في المشرق العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1980م.

الحقيقة أنه يمكن إرجاع هذا التناول الجديد للقضية وبهذه الكثافة إلى استشعار الغرب الرأسمالي بقرب نهاية المعسكر الاشتراكي كقطب منافس أو مناوئ للمعسكر الرأسمالي، وهذا الانهيار الذي يعني غياب المنافس أو الخصم قد يقود إلى احتمالات كثيرة، يأتي في مقدّمتها ما يلي:

أ) غياب حالة التحفز والحذر التي كانت عاملاً من عوامل تماسك المعسكر الرأسمالي، وسعيه الحثيث لتعظيم قوته الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

ب) إن غياب الخصم قد يؤدي إلى تنافس داخلي بين أطراف المعسكر الرأسمالي مما سيعمل على إضعافه.

ج) إن غياب الخصم (الاتحاد السوفييتي) مع استمرار حالة الحذر من خصم جديد (حتى لو تطلب ذلك اختلاقه) واستمرار حالة التماسك الداخلي للمعسكر الرأسمالي إنما يمثل حالة مثلى يمكن من خلالها تعظيم المصالح الرأسمالية على نحو غير مسبوق.

إن تلك الاحتمالات تقف وراء بروز مجموعة من المنظرين الليبراليين من أمثال هنتنجتون وفوكوياما، إذ تحدث الأول عن مقولة صدام الحضارات ومفادها أن الصدام الإيديولوجي قد تراجع لصالح تعاظم احتمالات الصدام الحضاري والثقافي، وأن الحضارة الغربية الرأسمالية سوف

تواجه صداماً من قبل بعض الحضارات غير الغربية، كالحضارة الإسلامية والصينية[6].

ثم تم التأكيد تدريجياً على مسألة العداء بين الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الغربية، وأن الإسلام يمثل العدو الأساسي للغرب ولقيمه الديمقراطية.

وتحدث فوكوياما عن نهاية التاريخ التي قصد بها نهاية الإيديولوجيات بسيادة الإيديولوجية الرأسمالية، وكأن تاريخ الفكر العالمي لم يعرف من قبل سوى هذين الفكرين وأنه قد انتهى بمجرد حسم الصراع بين الطرفين لصالح الإيديولوجية الرأسمالية[7].

وبغض النظر عما تعرضت له هاتان المقولتان من نقد من الناحية النظرية والعملية، إلا أن النظريتين قد مثلتا مرجعية فكرية لكثير من الدراسات بل والسياسات التي دفعت للحديث عن تنامي احتمالات الصدام الحضاري، وإن كانت حقيقة الصدام وتنامي احتمالاته لا تعود لأسباب ثقافية وحضارية بقدر ما تعود لطبيعة النظام الدولي اليوم، وتفرّد الولايات المتحدة بزعامته، وغلبة توجهات الليبراليين الجدد على

---

(6) صمويل هنتنجتون، صدام الحضارات، ترجمة / طلعت الشايب تقديم / د. صلاح قنصوة، 2000م.

(7) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة وتحقيق حسين الشيخ، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1993.

السياسة الخارجية الأمريكية، وعلى السياسة الدولية بشكل عام، وما يعنيه ذلك من عولمة للسياسة والاقتصاد والثقافة وتدخل في شؤون المجتمعات الأخرى. ومن ثم تنامي احتمالات التوتر والعنف على امتداد مناطق النفوذ بالنسبة للولايات المتحدة، الأمر الذي يعني أننا كبشر - بغض النظر عن ثقافتنا - نعيش مرحلة دولية تعج بأسباب التوتر والصراع، وطبيعي أن ينعكس ذلك على علاقتنا ببعضنا البعض خاصة في ظل علاقات سياسية واقتصادية وثقافية غير متكافئة[8].

ولم تقف المسألة عند حدود التنظير بوجود فوارق حضارية وثقافية، والقول بأن تلك الفوارق قد تقود إلى حالة من المواجهة مع الحضارة الغربية، بل تم التحرك سياسياً واقتصادياً باتجاه فرض قيم الحضارة الغربية على الحضارات الأخرى باعتبارها نموذجاً حضارياً أمثل ينبغي على كل المجتمعات محاكاته. وتمثل ذلك التحرك في تبشير بوش الأب في مطلع التسعينيات بنظام دولي جديد تسوده قيم الديمقراطية والعدالة والمساواة والشرعية، وأتاحت ظروف غزو العراق للكويت والتدخل الأمريكي في الخليج فرصة للضغط على النظم السياسية العربية لإحداث مزيد من التحولات باتجاه النموذج الرأسمالي، وبصفة أساسية على

(8) جون جراي، ترجمة أحمد بلبع، الفجر الكاذب وأوهام الرأسمالية العالمية، مكتبة الشروق، القاهرة، 2000م.

مستوى إعادة هيكلة الاقتصاد والتحول الديمقراطي، وإن كان الضغط باتجاه التحول الديمقراطي لم يكن قوياً إلا بقدر ما تستعصي جهود إعادة الهيكلة الاقتصادية وسيادة قيم السوق(9).

ثم جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر لتقدم فرصة غير مسبوقة للمحافظين الجدد ولنخب من المنظرين لسياساتهم، إذ مثلت هذه الأحداث واقعاً حياً لما يمكن أن تتعرض له المجتمعات الغربية والحضارة الغربية من هجمات إرهابية من قبل الإسلاميين المتطرفين، ثم بدأت وسائل الإعلام وكذا الخطاب السياسي الغربي التأكيد المكثف على ربط التطرف بالإسلام معززة بذلك صورة نمطية لدى الرأي العام الغربي تجاه الإسلام والمسلمين بغض النظر عما يتضمنه ذلك الخطاب الإعلامي والسياسي من تعميم ومغالطات مبنية على إغفال الأسباب الحقيقية للعنف، ولكون التطرف ظاهرة دولية تعرفها كل المجتمعات ولها جذورها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ثم عملت الحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة ضد الإرهاب إلى اتساع دائرة العنف وتداخل حلقاتها، إلى درجة تبعث على التساؤل أهي حرب ضد الإرهاب ومحاولة لتجفيف منابعه كما يدعي المحافظون الجدد، أم هي حرب

(9) النظم السياسية العربية وتحديات العولمة.

من أجل تعظيم مصالحهم في مرحلة دولية تعد مثالية بالنسبة لهم حيث لا خصم ولا قوة دولية يمكن أن توقف طموحاتهم الاستثمارية، بغض النظر عن تداعي تلك السياسات على السلم والاستقرار العالمي.

وهكذا مثلت مقولة صدام الحضارات مرجعية نظرية لسياسة المحافظين الجدد ومثلت سياساتهم وردود الأفعال تجاهها عاملاً معززاً لهذه المقولة، وما يمكن أن يبنى عليها من سياسات داخلية وخارجية.

ومع الاعتراف بخطورة تلك الهجمات وجسامة ما أحدثته من خسائر لم تقف عند حدود القتل والدمار الإنساني والاقتصادي والبيئي، بل تمتد إلى ما أحدثته من صراع في العلاقة بين الغرب والعالم العربي والإسلامي ومن ربط بين الإسلام والعنف في الذهنية الغربية، والإسلام كدين أبعد ما يكون عن قيم العنف.

وأن العودة إلى بناء علاقة متوازنة بين الطرفين وتجاوز الصورة النمطية، وما أحدثته هذه الهجمات وغيرها من أعمال عنف ارتكبتها بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة، - والإسلام بريء منها - من ربط خاطئ وتعسفي بين العنف والإسلام تبدو مسألة أكثر صعوبة، ومع ذلك لم تحوّل تلك الأحداث وما ترتب عليها من سياسات بين الكثير من العقلاء وبين التفكير باتجاه صحيح وإيجابي لصالح الطرفين، ولصالح

الحضارة الإنسانية، وليس أدل على ذلك من محاضرة ألقتها "كارلي فيرونيا" مديرة إحدى شركات الكمبيوتر الكبرى في الولايات المتحدة (شركة أتش بي) على موظفي تلك الشركة، وقد سبق أن دعتهم لمحاضرة حول موضوع مغاير فإذا بأحداث أيلول/سبتمبر تفاجئها وتدفعها إلى تحويل مسار حديثها، إذ فكرت كيف تتعامل مع تلك الأحداث بموضوعية وإيجابية، فبدأت حديثها الموجه لموظفي الشركة قائلة: (إن حضارة عظيمة تتعرض اليوم للهجوم والعداء، ومحاولة القضاء عليها، وعلى قيمها الإنسانية الخيرة) وتوجهت بالسؤال لموظفيها: (أتعرفون أي حضارة هي؟ فأجابوا بثقة: إنها الحضارة الغربية الرأسمالية وقيمها الديمقراطية، إنها الحضارة الأمريكية تحديداً، باعتبار أن هذه الهجمات قد استهدفت بعض أقوى رموزها (مركز التجارة العالمي، البنتاجون...)، فجاء جوابها مفاجئاً لهم: (إنها الحضارة العربية الإسلامية التي حفظت للإنسانية والغرب تراثه الفكري والحضاري وأضافت إليه ومهدت للحضارة الغربية المعاصرة، ولكنها اليوم تتعرض للهجوم، وعلينا التمييز بين الإسلام كدين، وكتجربة سياسية وحضارية لها غاياتها الإنسانية العليا وبين هذه الممارسات المتطرفة البعيدة عن روح الإسلام وجوهره، وإن هذه الممارسات الإرهابية والسياسات المتخذة ضدها، المعتمدة على الربط بين التطرف والإسلام إنما تمثل

محاولة للهجوم على هذه الحضارة وتدميرها، وينبغي علينا التمييز كي لا نكون ضحايا لمثل هذه الرؤى المغلوطة).

لقد كان ذلك هو محتوى محاضراتها الموجهة لموظفيها، وذلك ما ألقته على المشاركين في الملتقى الاقتصادي العربي - الأمريكي في ولاية بترويد، وما نظر إليه العرب والمسلمون باعتباره يمثل وبقوة وجود رؤية غربية تدرك حقيقة الإسلام وروحه الخيرة، وتدرك قيم الحضارة العربية الإسلامية وتعاليمها، وتستطيع التمييز بين ما يعنيه الإسلام من قيم عليا وما يمارسه بعض المسلمين من سلوكيات عنيفة ومتطرفة[10]، وأن هذه الرؤية الغربية الموضوعية والمتوازنة هي من الرسوخ والقوة بحيث تبقى صامدة حتى في اللحظات العصيبة كما هي الحال بالنسبة لأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر.

المحور الثاني: القراءة الغربية للشرق.. مصادرها وتداعياتها

لا نستطيع بطبيعة الحال الحديث عن وجود قراءة غربية أحادية للشرق، فللشرق صور متفاوتة في الذهنية الغربية، تتراوح بين النظر للإنسان العربي والمرأة العربية من خلال ما

(10) محاضرة لرئيسة شركة اتش بي 'كارلي فيرورينا' ألقتها في الملتقى الاقتصادي العربي - الأمريكي في ولاية ديترويد عام 2003.

تتضمنه حكاية شهرزاد وقصة ألف ليلة وليلة، وبين العرب المسلمين الغزاة الذين هاجموا الإمبراطورية البيزنطية، وبسطوا نفوذهم وسيادتهم الدينية والثقافية على مناطق واسعة بامتداد قارات العالم الثلاث (العالم القديم)، وبين ما يمثله الإسلام من نقلة فكرية وإضافة حضارية حفظت للإنسانية تراثها الحضاري عبر حركة الترجمة والتأليف، وبين الشرق كما عرفه الغرب في الحملات الصليبية في المنطقة، وعبر موجة الاستعمار الغربي في العصر الحديث، وما كتبه المبشرون والمستشرقون والرحالة ورجال الإدارة الاستعمارية والانثربولوجيون والمهتمون بدراسة مجتمعات العالم الثالث ضمن ما عرف بأدبيات التنمية، بالإضافة إلى صورة العرب المسلمين كما يطرحها الخطاب السياسي والإعلامي الغربي في المرحلة الراهنة.

وهكذا تتعدد قراءات الغرب للشرق، وتتراوح بين رؤيته بوصفه عالماً ساحراً أخاذاً مفعماً بالدفء والحكمة والقيم الأخلاقية العليا، وبين كونه صحراء قاحلة تحول دون الاستقرار وتفرز عقلية منغلقة متعصبة، ومناطق زراعية نهرية أفرزت ظروفها بروز السلطة المستبدة والشخصية الخاضعة المنقادة لتلك السلطة كما هي الحال بالنسبة لمقولات نمط الانتاج الآسيوي أو الاستبداد الشرقي.

وبقدر ما تتصف به كتب الرحالة الأجانب من مبالغة في وصف الشرق وجمالياته، وما تتضمنه كتابات رجال الإدارة

الاستعمارية من تحيز في رصد الأحداث وتحليلها بما يتفق وخدمة المصالح الاستعمارية[11]، فإن هناك كتابات أنصفت الشرق وقرأته بموضوعية واستوقفتها بعض جوانب القوة فيه سواء على مستوى المكان أو الإنسان، وما أفرزته العلاقة بينهما من نتاج حضاري. وتحضرني هنا قراءة الدكتور هرسون للمنطقة، والذي زار إمارات الخليج في بداية القرن الماضي بغرض التبشير من خلال تقديم الخدمة الطبية لأهالي المنطقة، لكن غايته التبشيرية لم تحل بين فطرته وبصيرته الخيرة، وبين رؤية جوانب الخير والجمال في الشخصية العربية، إذ يقول في كتابه "رحلة طبيب في الجزيرة العربية"، (إن أهم ما استوقفني في هذه الرحلة لقائي بالسيد ناصر، ويصفه بأنه من أعظم نبلاء العالم الذين عرفهم، وما أسره في شخصية ناصر حبه للخير، وحرصه على أن يشاركه الآخرون ما أنعم الله به عليه، ودعاؤه المستمر بأن لا يحرمه الله من نعمة مساعدة الآخرين، وكيف لمس الدكتور هرسون هذه الخصال النبيلة المتأصلة في نفس ناصر والتي تجسدت في حديثه وسلوكياته اليومية)[12].

---

(11) خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

(12) د. هرسون، رحلة طبيب في الجزيرة العربية.

القراءة الاستشراقية للمنطقة وتداعياتها

ولعل من المهم هنا العودة إلى ظاهرة الاستشراق وتداعياتها على علاقة الطرفين أحدهما بالآخر. ونقصد بالاستشراق هنا كل الجهود التي بذلت لقراءة الشرق، سواء أفرزت قراءة موضوعية تعكس حقيقة الشرق بكل تفاصيلها، أو قراءة متحيزة انتقائية تقرأ الشرق بعيون غربية، وتسقط عليه قضايا الغرب وإشكالياته، رغم بعدها وقطيعتها مع الخصوصية الثقافية المشرقية (ونعني بالشرق هنا العالم العربي الإسلامي تحديداً).

وسواء جاءت هذه الجهود فردية مستقلة أو ضمن جهود معاهد ومدارس الاستشراق أو ضمن جهود موظفي الإدارة الاستعمارية، فجميعها قراءات استشراقية حاولت فهم الشرق وسجلت قراءاتها له فيما يعرف بالكتابات الاستشراقية.

ولا بد من التمييز هنا بين ما تتضمنه هذه الكتابات من مغالطات سواء كانت ناتجة عن الرؤية التحيزية للشرق، أو ناتجة عن التعامل بانتقائية مع الثقافة العربية الإسلامية، والحكم عليها بمعايير غربية، أو أنها مغالطات غير مقصودة قاد إليها اختلاف التجربة والخلفية الثقافية وتأثير ذلك على طبيعة القراءة وحدود الفهم الأوروبي للإنسان العربي وللخبرة العربية الإسلامية.

وتجدر الإشارة هنا إلى الاستشراق الألماني وتمييزه إلى

حد ما عن المحاولات الاستشراقية الأخرى، فألمانيا لم تستعمر أي جزء من العالم العربي، ولهذا السبب جاءت جملة من الكتابات الألمانية الاستشراقية منصفة للحضارة العربية الإسلامية)[13].

ورغم ضرورة مراعاة هذه الاعتبارات إلا أن ادوارد سعيد - وهو كاتب ومحلل سياسي عرف بكتاباته الرصينة - يرى في الاستشراق خطاباً فوقياً سلطوياً، وأنه يعكس في رؤاه وتحليلاته رؤية ثقافية فوقية، فالإنسان الأوروبي في عصر النهضة نظر إلى الشرق وحلله من منظور فوقي، وادوارد سعيد بذلك يتفق مع رؤية فوكو للثقافة والمعرفة وما تتضمنه من علاقة سلطوية، يمارسها من يعرف على من لا يعرف[14].

ويرى البعض أن ادوارد سعيد قد تعامل بقدر من التعميم مع النتاج الاستشراقي، ولم يتطرق إلى الاستشراق الألماني - ربما لحاجز اللغة - وما يتضمنه من كتابات منصفة بحق الحضارة العربية الإسلامية. ولعل أبرز هذه الكتابات الاستشراقية المنصفة ما كتبته المستشرقة الألمانية ريجيريد

(13) محمد أبو الفضل بدران، العرب وحوار الحضارات، الاستشراق الألماني ودوره في نقل الثقافة العربية، جريدة الخليج، 16/ 5/ 2006.

(14) ادوارد سعيد ومفارقة الهوية، تأليف بيل أنسكروفت وبال اهلوليا، ترجمة سهيل نجم، القاهرة، ودمشق، دار الكتاب العربي 2002، ص - ص 94 - 98.

هونكه في دفاعها عن الحضارة الإسلامية سواء في مؤلفها (شمس الله تسطع على الغرب) مشيرة إلى ما قدمته الحضارة العربية الإسلامية من إضافة معرفية وحضارية للغرب، أو في كتاباتها رداً على المواقف الغربية المتعصبة ضد الإسلام خاصة فيما يتعلق باتهام المسلمين بحرق مكتبة الإسكندرية القديمة، مؤكدة أن المسلمين والإسلام براء من ذلك، مشيرة إلى أن من يعرف التاريخ جيداً يدرك أن حريق مكتبة الإسكندرية وأكاديميتها قد حدثا قبل الفتح الإسلامي بقرون، مناشدة أصحاب هذه المواقف المتعصبة بالكف عن الهجوم على الإسلام المبني على التعصب والجهل، والأحكام غير المستندة إلى الحجة والمنطق والسند التاريخي(15).

كما كان للمستشرقة آنا ماري شملُ كتاباتها الموضوعية المنصفة للحضارة العربية الإسلامية، وبغض النظر عن التحفظات التي ترد على كثير من الكتابات الاستشراقية إلا أن الفضل يعود لبعض تلك الكتابات والمدارس الاستشراقية وكليات الاستشراق في خلق مواقف فكرية متوازنة بين الشرق

---

(15) الإسلام لا يعادي الحضارات الأخرى، جردة الخليج 3/ 3/ 2006.
ولمزيد من المعلومات حول رؤية هونكه للحضارة العربية الإسلامية يمكن الرجوع إلى: ريجيريد هونكه "شمس الله تسطع على الغرب"، ص 401 - ترجمة فاروق بيضون - دار الجيل - بيروت - الطبعة الثامنة.

والغرب، كما يعود لها الفضل في الحفاظ على كثير من المخطوطات العربية الإسلامية القديمة، وعلى ما تتضمنه من مخزون معرفي وحضاري.

هذا بالإضافة إلى رؤية البعض للآراء الاستشراقية الناقدة للحضارة العربية الإسلامية، - أو لما آل إليه حال العرب والمسلمين - باعتبارها كتابات تحفز العقل العربي على المراجعة ونقد الذات، والبحث عن أسباب الضعف ومحاولة علاجها، وأن الرؤى المغلوطة والمستفزة منها ينبغي ألَّا تطغى على ردة الفعل العربية تجاه الدراسات الاستشراقية وتستنزف الطاقات الفكرية وتجرها إلى مهاترات تعصبية لا طائل منها.

مما تقدم يتضح أن الجهود الاستشراقية لا تمثل خطاباً أحادياً ولا تقدم صورة واحدة للشرق وللثقافة العربية الإسلامية، وقد تنوعت بين قراءات متحيزة وأخرى مغلوطة وثالثة موضوعية ومنصفة.

المحور الثالث: الخبرة السياسية العربية المعاصرة وتداعياتها على علاقة العرب بالغرب

من المهم الإشارة إلى أنه لا يمكن بحث العلاقة بين الغرب والشرق دون التوقف عند الخبرة السياسية العربية المعاصرة مع العالم الغربي وتداعيات تلك الخبرة على هذه

العلاقة، إذ يمثل التفاعل السياسي بين الطرفين مكوناً أساسياً في هذه الخبرة سواء في الحقبة الاستعمارية أو في الوقت الراهن، وذلك يعني البحث في نتاج هذه الخبرة منذ التنافس الاستعماري على المنطقة مروراً بتجزئتها إلى مستعمرات، كان لبريطانيا وفرنسا نصيب الأسد في السيطرة عليها، ما مثله ذلك من هيمنة واستغلال لمواردها وإبقائها في حالة من التخلف والجهل والمرض، بينما العالم الأوروبي والدول المستعمرة تحديداً تبني جانباً من تقدمها على حساب هذه المنطقة وشعوبها، كما يعني البحث في الدور الذي لعبته بريطانيا في إعطاء وطن قومي لليهود في فلسطين وفق ما جاء في وعد بلفور عام 1917، أثناء الانتداب البريطاني على فلسطين، ومن ثم قيام الكيان الصهيوني في المنطقة وتطورات الصراع العربي - الإسرائيلي، وموقف الغرب المتحيز لصالح إسرائيل في هذا الصراع وتداعيات ذلك على علاقة العالم العربي بالغرب، خاصة وأن القضية الفلسطينية تعد القضية الأولى بالنسبة للعرب والمسلمين حتى وإن أظهرت التفاعلات الرسمية العربية غير ذلك إلى حد ما، إذ لا يمكن تصور قيام علاقة تعاونية في ظل استمرار هذا الصراع مع الغرب على المستوى الشعبي العربي، واستمرار معاناة الشعب الفلسطيني دون حل عادل.

كما يعني البحث في تطورات العلاقة السياسية بين الدول العربية والدول الغربية في مرحلة الاستقلال، حيث استبدلت

علاقات الهيمنة الاستعمارية بما يسمى بعلاقات التعاون والصداقة بين الدول العربية حديثة النشأة والتي حققت استقلالها عن طريق التفاوض مع الدول الاستعمارية كحال دول الخليج، وما تعنيه تلك العلاقة من إلحاق لدول الخليج بالمنظومة الغربية سياسياً واقتصادياً وثقافياً[16].

وإن كانت العلاقة بين بعض الدول العربية التي حققت استقلالها عن طريق النضال والدول الاستعمارية قد شهدت حالاً من القطيعة على امتداد عقود ثلاثة (الخمسينيات، الستينيات، السبعينيات)، محاولة نهج سياسة تنموية معتمدة على الذات ومتجهة نحو المعسكر الاشتراكي، فإن هذه العلاقة ما لبثت أن اتخذت مساراً مغايراً سواء على صعيد علاقاتها الخارجية، أو على صعيد خططها التنموية، ولعل الموقف المصري يقدم نموذجاً لمثل ذلك التحول من قطيعة مع الغرب إلى تحول باتجاهه وباتجاه الولايات المتحدة تحديداً، باعتبارها القوة الرأسمالية العظمى التي بدأت تأخذ دور الدول الأوروبية الاستعمارية سابقاً.

كما يعنى البحث في التطورات السياسية والأمنية التي

---

(16) د. مريم سلطان لوتاه، العلاقات الخليجية الأوروبية، التقرير الاستراتيجي الخليجي، 2005 - 2006، مركزالخليج للدراسات، الشارقة، 2006.

شهدتها المنطقة العربية وتداعياتها على العلاقة بالدول الغربية. ويمكن تحديد أبرز تلك التطورات بما يلي:

الثورة الإيرانية، الحرب العراقية/ الإيرانية، غزو العراق للكويت، أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، والحرب على الإرهاب كما صورتها الولايات المتحدة، والاحتلال الأمريكي للعراق، والحرب الإسرائيلية على لبنان، وتداعيات ذلك كله على العلاقات العربية - الغربية[17].

ومن المهم الإشارة ونحن بصدد البحث في تداعيات هذه التطورات السياسية والأمنية على العلاقة بين العرب والغرب إلى ضرورة التمييز بين تداعيات هذه التطورات على العلاقة بين الطرفين على المستوى الرسمي وبين تداعياتها على المستوى الشعبي؛ فمن الواضح أن هذه التطورات قد زادت من درجة اعتماد دول المنطقة على الغرب عسكرياً واقتصادياً نتيجة للتقارب في الرؤى الأمنية والمصلحية للدول الغربية مع الرؤى الأمنية والمصلحية للنظم السياسية العربية.

غير أن تلك الأحداث وما نتج عنها من زيادة التواجد العسكري الأمني في المنطقة، ومن زيادة الإنفاق العسكري واستنزاف الموارد العربية، وتأثير ذلك على الإنفاق التنموي ومستوى نوعية الحياة، وكذلك تداعياته على حالة الأمن

---

(17) د. عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط 2، 2006.

والاستقرار في المنطقة، لا شك أنه سوف يخلق موقفاً متوتراً في العلاقة بين أبناء المنطقة والعالم الغربي، خاصة بعد الربط التعسفي بين الإرهاب والإسلام في الخطاب السياسي والإعلامي الغربي والأمريكي تحديداً، بالإضافة إلى ما تضمنه ذلك الخطاب وما ترتب عليه من سياسات بنيت على الخلط بين مفهوم المقاومة الشعبية وحق الشعوب في تقرير مصائرها وبين الإرهاب، والموقف المتحيز لصالح إسرائيل، والموقف السلبي من حماس - رغم كونها قد وصلت إلى الحكم عن طريق الديمقراطية -، الأمر الذي جعل الإنسان العربي يشكّ في كثير من المبادئ والقيم السياسية الغربية، وربما أعاد العقل العربي لحالة أشبه بصدمته الأولى بالغرب المستنير، إذ إن موجة الاستعمار الغربي في الماضي قد صدمت العقل العربي الذي انبهر بقيم النهضة الأوروبية ومبادئها[18].

ولا تقلل هذه الدراسة من التداعيات السلبية لمواقف بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة في الغرب، وما تمارسه من عنف على العلاقة بين العالم العربي الإسلامي والغرب؛ فقد أضرت مثل هذه السلوكيات المتطرفة والعنيفة بالإسلام

(18) لمزيد من التفاصيل حول العلاقات السياسية العربية - الأوروبية يمكن الرجوع إلى د. حسن نافعة، العلاقات السياسية الخليجية - الأوروبية، التقرير الاستراتيجي الخليجي 2005 - 2006، مركز الخليج للدراسات، الشارقة، 2006.

والمسلمين وألحقت بهم وبمصالحهم الكثير من الضرر، إذ يكفي أنها قد قدمت الذريعة لتعزيز الصورة النمطية المغلوطة عن الإسلام لدى بعض الغربيين.

وفي المقابل فإن وجود مثل تلك الرؤى المغلوطة عن الإسلام لدى بعض الشرائح في المجتمعات الغربية ودور الخطاب السياسي والإعلامي في تعزيزها، إنما يعمل على مزيد من التوتر في علاقة الطرفين بعضهما ببعض ويقلل من فرص التواصل الحضاري والإنساني.

إن القول بالتداعيات السلبية لهذه التطورات على العلاقة بين العالم العربي والإسلامي والغرب لا يعني التقليل من وجود الكثير من المواقف الحكيمة والمتعقلة لدى الطرفين والتي استطاعت - رغم تصاعد وتيرة الأحداث ورغم الخطاب الإعلامي الموجه لتعزيز الصور النمطية - أن تمتلك رؤية معتدلة وموضوعية دفعتها للبحث في الأسباب الحقيقية للعنف، ومحاولة علاجها بدلاً من الاستسلام للصور النمطية المغلوطة وجعلها مرجعية للحكم على الآخر والتفاعل معه.

ونخلص مما تقدم إلى أن الخبرة السياسية العربية مع الغرب وكذلك التطورات السياسية في العالم العربي قد خلقت موقفاً مزدوجاً مع الغرب: تقارب على مستوى النظم السياسية وإلى حد ما النخب الفكرية ذات التوجهات الليبرالية، وتباعد بين العالم العربي والغربي على المستوى الشعبي، نظراً للخبرة السياسية السلبية مع الغرب في الحقبة

الاستعمارية، ولعلاقات التبعية بأبعادها المختلفة في مرحلة الاستقلال، وتداعيات تلك العلاقة غير المتكافئة مع الدول الغربية على فرص التنمية والأمن في العالم العربي من وجهة نظر شعوب المنطقة.

وعلى الجانب الآخر فإن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر وتصاعد حدة العنف في المنطقة، والربط بين الإرهاب والأصولية الإسلامية في الخطاب السياسي والإعلامي الغربي قد عزز الصور النمطية المغلوطة عن الإسلام والمسلمين في الذهنية الغربية وعزز مقولة صدام الحضارات التي بشر بها هنتنجتون رغم ضعفها من الناحية الفكرية والواقعية. الأمر الذي جعل العلاقة بين العرب والغرب أسيرة لاتهامات واتهامات مضادة ولصور نمطية مغلوطة متبادلة تحكم رؤية كل طرف للآخر، وتمثل مرجعية لمواقفه وسلوكه تجاهه.

المحور الرابع: العولمة وتداعياتها على فرص الحوار واحتمالات الصدام الحضاري

إذا كانت العولمة تمثل حالة بلغتها البشرية نتيجة التطور الهائل في تقنية الاتصال وإنتاج المعرفة، وانتقالها بين المجتمعات، وتهاوي الحواجز الجغرافية والسياسية والاقتصادية والثقافية، الأمر الذي شبهه البعض بأنه ثورة تقنية ومعرفية حولت العالم إلى قرية صغيرة.

أو نظرنا إلى العولمة بأنها مرحلة مقصودة ومخطط لها من قبل القوى الرأسمالية، وتهدف أساساً إلى تحطيم الحواجز (الجغرافية والسياسية والاقتصادية والثقافية والنفسية) أمام انسيابية حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات والأفراد والأفكار، فإن هذه الدراسة معنية بمدى تأثير العولمة على التواصل الحضاري بين المجتمعات، وهل هي تتيح فرصاً حقيقية للتقارب الثقافي والحضاري كما يصورها دعاة العولمة، أم أنها تنبئ بزيادة احتمالات الصدام الحضاري؟ والحقيقة أن كلا الاحتمالين له ما يعززه.

فالثورة في تقنية إنتاج المعرفة وانتقالها وتهاوي الحواجز الرقابية بين المجتمعات، والانسيابية في حركة الأفراد والأفكار، كل ذلك يتيح فرصاً أكبر للمعرفة وللتواصل بين المجتمعات وأصحاب الثقافات المختلفة، ويوفر فرص الحوار وتبادل وجهات النظر، الأمر الذي قد يقود إلى مزيد من التقارب الإنساني والحضاري، بل إن البعض يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ يرى في العولمة الثقافية ومحاولة تعميم نمط للحياة والذوق العام (الموسيقى والفن والمأكل والملبس) أداة لتذويب الفروقات الثقافية والفكرية بين أصحاب الثقافات والحضارات المختلفة، مدعين بأن ذلك التقارب سوف يساهم في سيادة ثقافة وحضارة إنسانية مشتركة.

غير أن مناهضي العولمة يرون في ضغط العولمة الثقافية ما هو مناقض لذلك تماماً، إذ يرون فيها ممارسة للسلطة

المعرفية لقوى العولمة على المجتمعات الأخرى، ومحاولة لتنميط الثقافة والذوق العام بغض النظر عمّا يعنيه ذلك التنميط من فرض لمسخ ثقافي ولخواء معرفي على أصحاب الحضارات والثقافات الأصيلة، ومصادرة حقها في التعبير عن ذاتها، وعن تمايزها وخصوصيتها الحضارية، وما قد يقود إليه ذلك من قضاء على التنوع والتمايز الحضاري الذي يعد شرطاً للثراء المعرفي والحضاري.

كما يذهب البعض إلى أن ضغط قوى العولمة باتجاه عولمة الثقافة ونمط الحياة والذوق العام، دون مراعاة للخصوصيات الثقافية للمجتمعات، سوف يخلق ردة فعل معاكسة لدى أصحاب هذه الخصوصيات الثقافية، وسيدفع بها إلى حالة من الانكفاء على الذات، والتعصب الثقافي الذي ربما يصل إلى نفي الآخر والصدام معه.

لذلك فإنً احتمالات الصدام الحضاري قد تتعاظم إذا ما عرفنا أن تلك الضغوط من أجل تنميط الثقافة والقضاء على الخصوصيات الثقافية، تحدث متزامنة مع ضغوط اقتصادية وسياسية تمارسها قوى العولمة على كل المجتمعات، الأمر الذي يعني أن ضغوط عولمة الثقافة تحدث على أرضية تعج بأسباب الصراع الاقتصادي والسياسي[19].

---

(19) د. مريم سلطان لوتاه، الهوية الوطنية وتحديات العولمة، المؤتمر السادس لمركز الخليج للدراسات، الشارقة، 2005.

والملفت للانتباه أن القوى المناهضة للعولمة بكل أبعادها وببعدها الثقافي بشكل خاص تنشط وتتنامى في المجتمعات الغربية أي في الدول التي أفرزت العولمة، ودفعت باتجاهها، الأمر الذي يعني أن حالة الرفض والتشكيك في جدوى العولمة الثقافية لا تعبر عن حالة الخوف والتوجس الثقافي والحضاري لدى المجتمعات غير الغربية ضد الحضارة الغربية الرأسمالية، كما يدعي أنصار العولمة (الليبراليون الجدد)، وإنما هي حالة عامة من الوعي والقلق لدى أصحاب الثقافات والحضارات الأصيلة، مما قد تقود إليه عولمة الثقافة من خواء معرفي وحضاري، ومن احتمالات ردة فعل أصحاب الحضارات الأخرى تجاه ضغط العولمة الثقافية والتي قد تصل إلى القطيعة وإلى الصدام الحضاري[20].

المحور الخامس: المجتمع المدني ودوره في تجسير الفجوة بين الطرفين

إن البحث في دور المجتمع المدني على مستوى تجسير العلاقة بين العرب والغرب، لا يعني إغفال الجهود المبذولة على مستوى الحكومات سواء عبر العلاقات الثنائية التي تربط

(20) فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، هانس-بيتر مارتين-هارالد شومان ترجمة: د.عدنان عباس علي، عالم المعرفة، ع 238، المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، الكويت.

كل دولة عربية بالدول الغربية، أو على المستوى العربي العام عبر جامعة الدول العربية والمنظمات المنبثقة عنها، ونظيراتها في المجتمعات الغربية، أو على مستوى الجهود الإقليمية الفرعية كالجهود التي يبذلها مجلس التعاون الخليجي على صعيد تدعيم العلاقات التعاونية الخليجية الأوروبية بصفة عامة، وتعظيم فرص الحوار الحضاري بصفة خاصة؛ فقد تنامت هذه الجهود بشكل ملحوظ بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وما مثلته هذه الأحداث من ضغوط على الدول العربية والإسلامية وعلى دول الخليج بصفة خاصة، وكانت محركاً للكثير من الملتقيات العربية - الغربية من أجل التخفيف من حدة ما ترتب على تلك الأحداث من ضغوط على النظم السياسية العربية والإسلامية، وعلى المجتمعات العربية والإسلامية بصفة عامة.

إلا أن المتتبع لتلك الجهود وما تشهده من مناقشات وما تخلص إليه من نتائج يمكنه تصنيف تلك الجهود على النحو التالي:

أ - ملتقيات ذات طبيعة استراتيجية أمنية تبحث في تطور الأوضاع الأمنية في المنطقة، مركزة على دور العوامل الداخلية في زعزعة الأمن والاستقرار، وتحديداً على تنامي التوجهات الإسلامية الأصولية والربط بينها وبين تنامي وتيرة العنف. وبالرغم من تأكيد الحكومات العربية ضمن خطابها الرسمي على ضرورة التفريق بين العنف والمقاومة الوطنية،

وفك الارتباط بين الإسلام والتطرف، إلا أن ما تخلص إليه تلك الملتقيات يعكس غلبة الرؤية الغربية والخطاب السياسي الغربي في تأكيده على ضرورة محاربة الإرهاب، وما يعنيه ذلك من تدخل في شؤون هذه الدول بدعوى محاربة التطرف والإرهاب وتجفيف منابعه (ويتراوح ذلك التدخل بطبيعة الحال بين تكثيف الجهود الأمنية وملاحقة الجماعات الإسلامية، والرقابة المالية على الجمعيات الخيرية بحجة تمويلها للإرهاب، وبين التدخل في السياسات التعليمية والخطاب الديني بحجة نزع قيم العنف وتغليب قيم السلام وثقافته، ويصل إلى درجة التعاون والتحالف العسكري وما يعنيه من مزيد من الإنفاق وعقد صفقات التسليح والتدريب العسكري مع الدول الغربية والسماح بمزيد من التواجد العسكري في المنطقة).

ب - ملتقيات ذات طبيعة اقتصادية تهدف إلى حمل الدول العربية والإسلامية على إحداث مزيد من التحول الهيكلي، والانتقال بخطى سريعة نحو اقتصاديات السوق، باعتبار أن ذلك التحول هو السبيل للإصلاح الاقتصادي وتعظيم الفرص الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة، بغض النظر عمّا يحدثه ذلك التحول باتجاه الخصخصة من زيادة حدة الانقسامات الطبقية، ومركزة النفوذ والقوة بيد شريحة محدودة وتآكل الطبقة الوسطى، واتساع نطاق الفقر والمعاناة، بالإضافة إلى ما تعنيه الخصخصة من تراجع لدور الدولة

ومسؤولياتها تجاه مواطنيها، وتعاظم لدور السوق وما يعنيه ذلك من تراجع لنسبة ما كان يحصل عليه المواطن من السياسات العامة (على مستوى التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية)، ولعل ملتقى دافوس والملتقيات الاقتصادية المترتبة عليه، وتعاظم دور المؤسسات الدولية المالية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في شؤون الدول والمجتمعات العربية، خاصة بعد التراجع في موقع الدولة كفاعل أساسي، وتعاظم دور السوق وتراجع مفهوم السيادة الوطنية، وما يعنيه من اختراق خارجي للشأن الداخلي لكل المجتمعات وللدول الصغيرة والضعيفة بشكل أكبر كحال الدول العربية[21].

جـ - ملتقيات ذات طبيعة ثقافية، وربما تكون هذه الملتقيات أكثر اتصالاً بالموضوع محل الدراسة هنا والمتعلق ببحث التواصل الحضاري بين العرب والغرب - مع الاعتراف بطبيعة الحال أنه لا يمكن بحث العلاقات الثقافية بمعزل عن الجوانب الأخرى لهذه العلاقة.

وفيما يتعلق بالتواصل الثقافي بين الطرفين أود الإشارة إلى ما يلي:

أ - إن معظم تلك التفاعلات تأخذ طابعاً رسمياً دبلوماسياً الأمر الذي وإن أتاح قدراً من التواصل بين

---

(21) نصر عارف؛ التنمية من منظور متجدد؛ مركز دراسات الأهرام؛ القاهرة؛ 2002.

الطرفين، إلا أنه يظل تواصلاً محكوماً بالأطر الرسمية، ولا يتيح مجالاً كافياً لبحث القضايا الشائكة في العلاقة بين الطرفين.

ب - إن الطرف الغربي - وهو الطرف الأقوى في هذه العلاقة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً -، غالباً ما يركز في هذه الفعاليات الثقافية على ما يعظم فرصه ومصالحه في المنطقة، وهو ينطلق من موقع قوة مؤكداً أن الغرب لا يمثل كتلة واحدة، وأن هناك فارقاً بين الرؤية والسياسة الأمريكية وبين الرؤية والسياسة الأوروبية تجاه المنطقة، وأن بداخل أوروبا ذاتها هناك تفاوتات في المواقف والسياسات، كما يؤكد احترامه للتنوع الثقافي ويدعو إلى حوار الحضارات، لكنه في النهاية يؤكد على ضرورة تعاون الدول العربية في مكافحة الإرهاب، وفي احترام قيم الحوار وتعزيز ثقافة السلام وحقوق الإنسان وتمكين المرأة والتصدي للعنف الموجه لها في العالم العربي والإسلامي من وجهة النظر الغربية.

صحيح أننا كعرب نؤمن بحقوق الإنسان وضرورة احترامها وبأهمية مشاركة المرأة، وحماية حقوقها ونسعى إلى تحقيق كل ذلك وفق خصوصيتنا الثقافية العربية، لكننا في الوقت ذاته ندرك بأن هذه القضايا التي يطرحها الغرب هي ذاتها التي تستخدمها الولايات المتحدة للتدخل في شؤون المنطقة، والضغط على حكوماتها وشعوبها لا من أجل تحول ديمقراطي حقيقي بقدر ما هي ضغوط من أجل تقديم المزيد

من التنازلات التي تدعم عولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة، وتخدم مصالح القوى الرأسمالية في هذه المرحلة، وبذلك نرى أن الخطاب الأوروبي وإن اختلف ظاهرياً عن الخطاب الأمريكي إلا أنه في المحصلة النهائية يظل اختلافاً في الدرجة لا في النوعية والمضمون وأنه في النهاية يصب لصالح الأجندة الأمريكية في المنطقة وفق رؤية المحافظين الجدد.

ج - إن أغلب الفعاليات الثقافية العربية/ الأوروبية هي أشبه بالاحتفالات الموسمية في أوروبا، تتراوح بين عرض لبعض من أشكال التراث الشعبي للمجتمعات الغربية، ومعارض للفنون التشكيلية غالباً ما يكون صداها محدوداً على صعيد تعريف المجتمع الأوروبي بجوهر الثقافة العربية الإسلامية، كما ينتهي أثرها المحدود أساساً بانتهاء تلك الفعالية. وقلما تخلق تلك الفعاليات تواصلاً ثقافياً بين الطرفين يمكن أن يؤسس لحوار ثقافي عربي - أوروبي.

د - إن الهدف الأصيل من التواصل العربي/ الأوروبي - المتمثل في خلق أرضية ثقافية مشتركة وتقارب حضاري، يمكن أن يوظف لتغيير الموقف الغربي تجاه القضايا العربية ويحمله على تفهمها ومساندتها - غالباً ما يكون غائباً عن تلك التفاعلات، أو أن حضوره ضعيف وعلى استحياء.

وبعد تصنيف الجهود المبذولة على صعيد التواصل العربي - الأوروبي، هل لنا أن نبحث في كيفية الدفع بهذا التواصل

لخلق أرضية ثقافية مشتركة قادرة على تحقيق التواصل الحضاري بين الطرفين، وأعتقد أن المجتمع المدني هنا قادر على إحداث ذلك، وتجاوز ما يفرضه التواصل الرسمي على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي من حواجز.

ولكي يتمكن المجتمع المدني من إحداث تحول حقيقي بهذا الاتجاه لا بد من توفير ضمانات أساسية لهذا التواصل على مستوى المجتمع المدني.

أولاً: ضرورة فهم طبيعة المرحلة الراهنة وما تمليه من ضغوط باتجاه عولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة، ومن اختراق للخصوصيات الثقافية للمجتمعات، بل وللمجتمع المدني ذاته وتوجيه دوره، ولذا فإن من المهم أن نضمن لمؤسسات المجتمع المدني - الراغبة في إحداث مثل ذلك التقارب الثقافي - الاستقلالية عن مثل ذلك الاختراق من قبل قوى العولمة سواء على صعيد التمويل أو تحديد الأولويات وأجندات العمل.

ثانياً: الانطلاق من احترام الخصوصيات الثقافية لكل مجتمع ومعالجة القضايا المطروحة وفق هذه الخصوصيات، لا وفق رؤية ونسق حضاري وقيمي مفروض كما هو الحال عند بحث قضايا المرأة على سبيل المثال.

ثالثاً: التحرك من خلال المجتمع المدني لمد جسور مع الأطراف المعتدلة العربية والأوروبية على المستوى السياسي والفكري، وتوفير قنوات فاعلة لنقل وجهات النظر المتزنة

والموضوعية بخصوص القضايا المشتركة، أي الرأي العام العربي والغربي لحمله على تكوين رؤى أكثر اعتدالاً وموضوعية بعيدة عن التعصب وعن الأحكام المسبقة والصور النمطية المغلوطة لدى كل طرف تجاه الآخر.

ومن المهم هنا التأكيد على أن الخطاب السياسي اليوم وإن تضمن تأكيداً على دور المجتمع المدني باعتباره شريكاً في إحداث التنمية وحوار الحضارات، إلا أنه ينبغي التمييز بين دور حقيقي يلعبه المجتمع المدني، يكون فيه شريكاً حقيقياً في صناعة القرار، ودور وهمي يملى عليه، يقصيه عن عملية صناعة القرار في ظل عولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة ويفرض عليه المشاركة في إيجاد حلول للإشكاليات والتناقضات المترتبة على ما تتخذه قوى السوق من سياسات.

الخاتمة

تخلص هذه الدراسة إلى أن التواصل الحضاري بين العرب والغرب حقيقة قائمة رغم ما تشهده العلاقة بين الطرفين من درجات من التوتر والصراع، وأن معطيات المرحلة الراهنة وعولمة السياسة والاقتصاد والثقافة تطرح تحدياً حضارياً لكل المجتمعات، وأنها قد تقود إلى مزيد من التوتر والصدام الحضاري، بالإضافة إلى ما تمثله العولمة الثقافية من محاولات للتنميط والقضاء على التنوع والثراء الحضاري.

وإن رؤية معطيات المرحلة الراهنة بوضوح كفيلة بتقريب وجهات النظر بين العقلاء في كل المجتمعات للحد من محاولات التنميط الثقافي، والحفاظ على الخصوصيات الثقافية لكل مجتمع، وخلق أرضية ثقافية مشتركة كفيلة بإدارة العلاقة بين أصحاب الحضارات المختلفة بطريقة تعاونية.

وإن المجتمع المدني يمكنه الدفع باتجاه مزيد من التقارب الحضاري الغربي - العربي شريطة أن يعي ظروف المرحلة الراهنة، ويحرص على القيام بدور مستقل بعيداً عن اختراق قوى العولمة على مستوى التمويل وتحديد الأولويات، وأن استقلاليته ووعيه بمعطيات المرحلة الراهنة كفيلة بقيامه بدور حقيقي وفاعل في صناعة القرار، بدلاً من تسييره من قبل قوى العولمة وإيهامه بالشراكة التنموية التي تنأى به عن المشاركة في عملية صنع القرار، وتطالبه بالقيام بدور فاعل في حل ما يترتب على ذلك القرار من تناقضات اقتصادية واجتماعية وثقافية.

قراءة لما وراء ظاهرة العنف في الوطن العربي

يمثل موضوع "القوة" جوهر التحليل السياسي، ويتفرع الحديث حوله ليشمل مواضيع عدة، قد لا يتسع المجال لحصرها هنا، ومن أهمها: مفهوم القوة، أشكالها، مصادرها، وطرق توزيعها وتوظيفها، ودرجات وحدود ذلك التوظيف، الذي قد ينأى بالقوة عن مسارها الصحيح والمشروع - سواء استخدمت من قبل النظام السياسي الذي يمتلك وحده حق استخدام القوة، والإرغام المادي المشروع، أو من قبل الجماعات السياسية ضد النظام لحمله على الرضوخ لمطالبها - ولا غرابة والحال كذلك، أن يقفز موضوع العنف والإرهاب (أي الاستخدام غير المشروع للقوة) ليحتل مكان الصدارة بين اهتمامات رجال السياسة والإعلام، بل وحتى رجال الفكر، باعتبار أن الإعلام والفكر كثيراً ما تم تطويعهما لخدمة الأغراض السياسية.

لكن المثير للانتباه اليوم، هو كثافة الطرح لموضوع العنف والإرهاب وطريقة التناول والمعالجة. فمنذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، يكاد مفهوم الإرهاب يتقدم

على غيره من المفاهيم في الخطاب السياسي والإعلامي الغربي والأمريكي تحديداً، والخطاب العربي بالتبعية.

وقد يرى البعض أن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر وما تلاها من أحداث عنف، كانت من الخطورة بحيث تستدعي كل هذا الاهتمام بقضية الإرهاب والتطرف وما أثير حوله من جدل. لكن ذلك الرأي يظل غير مقنع بالنسبة للكثيرين، خاصة أولئك الذين يحاولون البحث فيما وراء الأحداث، والربط بين طبيعة ذلك الطرح وما يمكن أن يقود إليه. ولذلك، يصرون على طرح العديد من التساؤلات عند محاولة التطرق لموضوع الإرهاب، ومن بينها، ما الذي يعنيه الإرهاب تحديداً، ولماذا كل هذا الخلط بينه وبين المقاومة الوطنية؟ وهل يرجع ذلك لغموض في المفاهيم، أم هو خلط مقصود؟ وهل تمثل أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عملاً إرهابياً ناتجاً عن مواقف عدائية للولايات المتحدة، والحضارة الغربية، كما يصورها الخطاب السياسي والإعلامي الأمريكي، أم هي ردة فعل مترتبة على السياسات الخارجية الأمريكية؟ وهل هناك ما يؤكد أن تنظيم القاعدة هو الجهة المسؤولة عن تلك الأعمال وما تلاها من أعمال عنف، سواء في الدول الغربية أو الدول العربية والإسلامية؟ ومن هي الجهة المستفيدة من كل ما يحدث؟ ألم توظف الولايات المتحدة وإسرائيل تلك الأحداث لشن حرب بلا حدود زمانية ومكانية ضد ما أسمته الإرهاب؟ وهل يعني ذلك

مجرد حسن توظيف لهذه الأحداث من قبلهما، أم أن الأمر أبعد من ذلك بكثير؟ ألا يعد اتخاذ القرار بالحرب ضد أفغانستان والعراق من قبل الولايات المتحدة خروجاً على القانون الدولي والشرعية الدولية، وأن إرهابها وإبادتها لشعوب أخرى دون مبررات كافية، يمثل أبرز أشكال الإرهاب الدولي اليوم. وكذلك الحال بالنسبة للاعتداءات الإسرائيلية المستمرة في الأرض المحتلة، ألا تمثل تلك الاعتداءات إرهاب دولة وجريمة يحرمها القانون الدولي وكل المبادئ الدينية والأخلاقية والإنسانية؟

وهل يمثل العالم العربي والإسلامي بيئة خصبة للإرهاب تستدعي شن الحرب ضده، للقضاء على الإرهاب وتجفيف منابعه كما تدعي الولايات المتحدة، وهل تمثل الحرب والعمل العسكري الحل الوحيد للقضاء عليه. أم أنها تقود إلى توسيع دائرته وتصعيد حدته، وأن هناك معالجات أخرى ينبغي التحرك باتجاهها.

والأهم من ذلك كله، أين هي الحقيقة بين ما طرح وما أثير حول موضوع الإرهاب من جدل. وهل يمثل الوطن العربي والإسلامي بيئة خصبة لتوليد الإرهاب لأسباب ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، أم أن المسألة ضاربة بجذورها في بنية النظام الدولي بكل جوانبها الاقتصادية والسياسية والقانونية؟

وتحاول هذه الورقة التحرر من الطرح الغربي والأمريكي

تحديداً لموضوع الإرهاب، والاقتراب من الظاهرة، ومحاولة قراءتها وفهمها ضمن السياق العام بكل جوانبه ومستوياته.

وسوف تتم معالجة الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: حول مفهوم الإرهاب: تدقيق في المصطلح وبحث في الأشكال والممارسات.

المحور الثاني: بحث في ما وراء ظاهرة العنف.

المحور الثالث: لماذا الوطن العربي والإسلامي؟

المحور الرابع: معالجات مغايرة.

المحور الأول: حول مفهوم الإرهاب:
تدقيق في المصطلح وبحث في الأشكال والممارسات

بداية، أود الإشارة إلى مجموعة من الأمور التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند التعرض لموضوع الإرهاب، ألا وهي:

1) إن العنف والإرهاب ظاهرة إنسانية مشتركة، لا تعرف حدوداً مكانية أو زمانية أو ثقافية، فقد خبرتها كل المجتمعات على مر العصور، وإن بدرجات متفاوتة وفق معطيات كل مرحلة، والظروف الخاصة بكل مجتمع.

2) إن اللجوء إلى العنف، لا يعد مسألة سلبية بالمطلق، فهناك أشكال من العنف مشروعة ومبررة ومطلوبة، لكونها تستهدف غايات نبيلة، كما هو الحال بالنسبة لحركات

المقاومة والتحرر الوطني خاصة حين تتعطل أساليب المقاومة الأخرى. الأمر الذي يستدعي التمييز عند التناول، وعدم التعميم والمغالطة[1].

3) إنه كثيراً ما تكون لأعمال العنف أسباب وعوامل أعمق وأكثر تعقيداً من الأسباب المباشرة التي قادت إلى تفجير العنف في تلك اللحظة. ومن المهم البحث عنها بدلاً من حصر التناول والتحليل في الأسباب الظاهرة.

4) إن لفعل العنف طبيعة وديناميةً خاصة، فالأطراف المشتبكة، وإن امتلكت نسبياً قرار بدء العنف، إلا أنها في الغالب لا تملك تحديد مساراته وتطوراته، وقد يتجاوز بكثير ما كانت ترمي إليه عند الشروع في أعمال العنف[2].

وبعد هذا التقديم نعود للبحث في مفهوم "الإرهاب" اصطلاحاً، فنجده في اللغة العربية مشتقاً من الفعل "أرهب" ويعني خوف، وقد وردت كلمة "رهب" في القرآن الكريم بصيغ مختلفة الاشتقاق من نفس المادة اللغوية، بعضها يدل على الخوف والفزع، والبعض الآخر يدل على الرهبنة والتعبد. إذ يقول الله جل وعلا في كتابه الكريم ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴿٤٠﴾﴾ (سورة البقرة الآية رقم 40).

---

(1) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في مصر، دراسة كمية تحليلية مقارنة، 1952 - 1987، المستقبل العربي ص 26 - 27.

(2) أحمد كمال أبو المجد، مقالة نشرت في موقع www.balagh.com

وكـذلـك ﴿تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ﴾ (الأنـفـال الآيـة رقـم 60). وكـذلـك ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ ﴿٩٠﴾﴾ (الأنبياء الآية رقم 90).

وقد وردت في آيات أخرى بنفس المعنى "الخوف" كما ورد لفظ "الرهبان" في سورة التوبة الآية رقم 31، 34. وكذلك في سورة المائدة، الآية رقم 82، ورهبانية في سورة الحديد.

أما في الحديث الشريف فقد تم استخدام لفظ "رهب" بمعنى الخشية من الله «رغبة ورهبة إليك»[3].

وإذا كانت آيات الذكر الحكيم، والحديث الشريف قد تضمنت بعض الكلمات التي تفيد استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف دينية معينة، كالعقاب والقتل والعدوان والجهاد، إلا أنه من المهم فهم تلك المفردات ضمن السياق الذي وردت فيه لمعرفة المراد بها تحديداً، بدلاً من الاعتماد على وجود تلك المفردات وانتزاعها من سياقها لإطلاق أحكام عامة، متحيزة ضد الدين الإسلامي.

أما في اللغة الإنجليزية فتشير كلمة "Terrorism" إلى فزع ورعب وهول، وقد أكدت معظم الدراسات إلى أن استخدام هذه الكلمة يرجع إلى ممارسات قديمة تمتد بامتداد التاريخ،

---

(3) مفهوم الإرهاب بين الأصل النظري والتطبيقي موقع www.members.lycos.co.uk

باعتبار أن ممارسة الإرهاب مسألة حدثت وما زالت تحدث على امتداد التاريخ الإنساني؛ فقد مارست العديد من نظم الحكم أشكالاً من الإرهاب كالسجن ومصادرة الممتلكات والإعدام للقضاء على المعارضة، ولعل محاكم التفتيش التي قام بها الأسبان ضد الأقليات الدينية والمسلمين بصفة خاصة تعد أحد أبرز أشكال الممارسات الإرهابية في تاريخ الثقافة الغربية[4].

وقد تمت ممارسة الإرهاب من قبل الدولة تحت غطاء إيديولوجي ولتحقيق مآرب سياسية واقتصادية وثقافية، والتاريخ والواقع المعاصر شاهدان على مثل تلك الممارسات، في جميع المجتمعات دون استثناء. كما صنفت بعض المنظمات، باعتبارها إرهابية، لكونها قد اتخذت من انتهاج العنف سياسة للوصول إلى أهدافها، كالجيش الأحمر الياباني، والجيش الجمهوري الايرلندي، ومنظمة "إيتا" الباسكية، وغيرها من المنظمات، وقد أضيفت إليها في السنوات الأخيرة قائمة لانهاية لها من المنظمات العربية والإسلامية بوصفها إرهابية من وجهة نظر أمريكية وإسرائيلية، وفي مقدمتها "تنظيم القاعدة" بالإضافة إلى بعض المنظمات الفلسطينية "كحماس، وكتائب الأقصى، كما صنف ضمن قائمة الجماعات الإرهابية حزب الله...." دون تمييز، بين ما يمثل إرهاباً حقيقياً، وما

---

(4) معجم بلاكويل، فرانك بيلي، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 651.

يعد شكلاً من أشكال المقاومة الوطنية المطلوبة والمشروعة في ظل الاحتلال(5).

مما تقدم يمكننا القول إن ممارسة الإرهاب خبرة عرفتها كل المجتمعات الإنسانية، وإنه من الصعب تقديم تعريف دقيق ومحدد لما يعنيه الإرهاب. فالإرهاب بمعناه البسيط يعني ممارسة العنف أو التهديد بذلك، بهدف خلق خوف لدى الطرف المستهدف يحمله على تغيير سلوكه ومواقفه. وهو من الناحية القانونية يعني عنفاً وإجراماً ينتهك القانون ويستلزم العقاب.

وهناك من يعرفه باعتباره ردة فعل أو نتاجاً متوقعاً لمجموعة من الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كالفقر والحرمان والظلم والاستبداد السياسي. وهناك بطبيعة الحال إرهاب الدولة ضد دولة أخرى، أو إرهاب الدولة ضد مواطنيها.

ويمكن تعريف الإرهاب الدولي بأنه نوع من العنف غير المبرر، وغير المشروع بكل المقاييس الأخلاقية والقانونية، الذي يتخطى الحدود السياسية للطرف الموجه له، ويعبر حدود البلد أو الإقليم المستهدف.

---

(5) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى: قاموس بنغوين، غراهام ايفانز، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 726 - 727.

ومن المهم الإشارة إلى بروز بعض المستجدات على الساحة الدولية التي كان لها دور في زيادة حدة أعمال العنف، واتساع دائرته. ومن أبرزها، التقدم التقني الذي وظف سواء من قبل بعض الجهات الرسمية أو غير الرسمية لخدمة الأغراض الإرهابية. بالإضافة إلى ضلوع بعض الحكومات، وتواطؤها مع العديد من المنظمات الإرهابية لتحقيق أهدافها[6].

ورغم صعوبة الوصول إلى تعريف دقيق ومتفق عليه لما يعنيه الإرهاب، يمكن القول بأن العمل الإرهابي هو كل سلوك يتضمن استخداماً غير مشروع للقوة أو التهديد بذلك، لتحقيق أهداف معينة، سواء صدر هذا السلوك عن أفراد أو منظمات، أو دول.

والقانون الدولي يميز بين الإرهاب وبين المقاومة الوطنية - التي هي أداة لممارسة الحق في تقرير المصير، أو التحرر من قوة الاحتلال التي لا تراعي الأخلاق ولا تلتزم بالقانون الدولي - وبينما حظر القانون الدولي ممارسة الإرهاب بكل أشكاله، وحدد العقوبات في شأنها، وقد استند في ذلك إلى مجموعة من الاتفاقيات الشارعة التي تدعو إلى ذلك، فإنه (أي القانون الدولي) قد أجاز المقاومة الوطنية في حالتين، تتمثل الأولى في استخدامها أداة لممارسة الحق في تقرير

---

(6) المصدر السابق.

المصير، بينما تتمثل الثانية في استخدامها أداة لإزالة الاحتلال[7].

ولكن يبدو أن ذلك التوضيح لما يعنيه الإرهاب، والتمييز بينه وبين المقاومة الوطنية المشروعة، لم يعد كافياً لإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح، ولا يزال هناك الكثير من الخلط واللبس بينهما المقصود في كثير من الأحيان، وغير المقصود في أحيان أخرى بفعل التضليل الإعلامي.

وقد أدى ذلك الخلط إلى كثير من المغالطات وتشويه الحقائق، وفي مقدمتها التعامل مع الإرهاب وكأنه سمة خاصة بالعالم العربي والإسلامي، أي بهذه الرقعة الجغرافية تحديداً، وبثقافة أهلها وطريقة تفكيرهم.

وقد جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، لتدعم ذلك الربط بين الإسلام والإرهاب وكأنه أمر متجذر فيه عقيدة وممارسة[8].

وصحيح أن مفهوم الأمن والمصلحة القومية للقوة العظمى يمتد بامتداد مناطق نفوذها، ذلك الامتداد الذي استندت إليه في الدفاع عن هذه المصالح وإن تطلب ذلك استخداماً للقوة

---

(7) شفيق المصري، شرعية المقاومة الدولية بموجب القانون الدولي. مقالة نشرت في: www.moqawama.org

(8) صبحي غندور، من حرب أمريكا على الإرهاب إلى حرب إسرائيل على العرب، www.arabworldbooks.com

العسكرية. وإن ما تقوم به الولايات المتحدة اليوم ضد أفغانستان والعراق، وتهديد دول أخرى يمكن فهمه ضمن هذا السياق، كما يمكن فهم التلاعب بالمفردات والمغالطة في استخدامها، وتزييف الحقائق. فقد تحركت الجيوش البريطانية في عهد التنافس الاستعماري على المنطقة باتجاه الخليج، تحت ذريعة حماية أمن المنطقة واستقرارها، وأطلق على حركات المقاومة الوطنية في الخليج أعمال قرصنة، بينما سميت معاهدات السيطرة والتحكم في شؤونها معاهدات حماية. وهكذا هو شأن القوى الاستعمارية دائماً، وإن اختلفت وسائلها باختلاف معطيات كل مرحلة.

لكن الخطورة اليوم، تتمثل في أمور عدة: يمكن تحديدها بما يلي: أولاً، أن عملية تزييف الوعي عبر الصورة والمعلومة المغلوطة، لم تعد حكراً على الطرفين المشتبكين، وإنما أصبح بإمكان الطرف الأقوى أن يخلق رأياً عاماً عالمياً مسانداً لموقفه، خاصة وأنه يمتلك تكنولوجيا صناعة المعلومة والصورة وتشكيل الرأي العام، بنفس الدرجة التي يمتلك فيها تكنولوجيا حسم الصراع العسكري لصالحه.

ثانياً، أن هيكل النظام الدولي (الأحادي القطبية) الذي بدأ في التشكل منذ بداية التسعينيات، قد أعطى للقوة المهيمنة القدرة على التحرك نحو تعظيم مصالحها دونما قيد أو رادع.

والأمر الثالث، يتمثل في الثقل السياسي العالمي لهذه

القوة، وكونها تتمتع بمركز متميز في المنظمات الدولية، وبحقوق متميزة، تتيح لها تحريك المواقف السياسية باتجاه ما تريد، أو - على أقل تقدير - تعطيل إمكانية اتخاذ أي قرار يتعارض مع مصالحها.

والأمر الرابع، يتمثل في عولمة الاقتصاد التي جعلت المصالح الاقتصادية تتقدم على أي اعتبارات أخرى، وهذا ما حمل الأطراف المرتبطة مصلحياً مع الطرف الأقوى تتحرك باتجاه مساندة مواقفه - وإن اختلفت معه حول بعض الأمور - إلا أن تغليب المصلحة الاقتصادية المشتركة يدفعها باتجاه ذلك. وموقف الدول الأوروبية المعارض للحرب ضد العراق، والذي سرعان ما تحول لمساندة الموقف الأمريكي سياسياً، وإن امتنعت بعض هذه الدول عن إرسال قواتها إلى العراق، مثال واضح على الترابط المصلحي بين الأطراف الرأسمالية، وتقديمه على أي اعتبار آخر.

تلك الأمور جعلت قضايا الصراع اليوم تبدو أكثر صعوبة وتعقيداً؛ فمعطيات المرحلة الراهنة تزيد من احتمالات تنامي حالات الصراع وتصاعد حدته، كما ساعدت في الوقت ذاته على زيادة احتمالات التزييف والمغالطة. ويبدو أن التطور في مجال تقنية المعلومات، وإن بشر في البداية بعالم أكثر شفافية ومعرفة ورفاهية، إلا أن واقع الأمر يشير إلى تعاظم احتمالات ما هو معاكس تماماً، فقد تعاظمت إمكانات

تحريف الكلمة، والتلاعب بالصورة والصوت وكل وسائل تشكيل الرأي وتحديد الاتجاه والموقف والسلوك.

ولعل التغطية الإعلامية للحرب ضد أفغانستان وضد العراق، وتطورات الأوضاع في الأرض المحتلة، لدليل واضح على القدرة العالية لتقنية الاتصال، التي تجاوزت حدود تشكيل الرأي العام لتصبح قوة فاعلة في تحريك السياسة والاقتصاد بل والمعارك العسكرية وحسمها لصالح الطرف الذي يمتلك صناعتها وتوجيهها(9).

والأمر الخامس، وهو ذو طبيعة نفسية، وغير خاص بهذه المرحلة فحسب، إذ يميل الطرف الضعيف أحياناً إلى التماهي مع سيده (أي الطرف الأقوى)، والإدعاء أنه متفق معه ومساند لموقفه، وهي آلية نفسية دفاعية يسلكها الطرف الضعيف أحياناً لتجنب خطر مواجهة الطرف القوي، ولتجنب المعاناة الداخلية، الناجمة عن الإحساس بالاختلاف معه، والعجز عن مواجهته في الوقت ذاته.

وفي ضوء تلك الأمور تبدو أسباب الخلط والتزييف والمغالطة واضحة، لكن وضوحها لا يعني أبداً التسليم بذلك الخلط، وما يترتب عليه من مواقف شعبية ورسمية، والتعامل معه بأنه أمر واقع لا محال لتغييره، بل لا بد من التحرك

---

(9) جلال أمين، تمكين المرأة. مقالة نشرت في جريدة الحياة 13/ 6/ 2004م.

باتجاه تبديد ذلك اللبس بدءاً بالتدقيق في المصطلحات، وإرجاعها إلى سياقها الصحيح، والتعامل معها بحذر شديد، سواء على المستوى الإعلامي أو السياسي أو الأكاديمي، كي لا تكتسب المشروعية لكثرة تداولها، وتصبح مقبولة حتى من قبل من هي موجهة ضدهم أساساً، كما هو الحال بالنسبة لمفهوم الإرهاب والتطرف والأصولية التي ربطت بالإسلام والشخصية العربية. ودرج الخطاب الإعلامي، وكذلك الخطاب السياسي العربي على ترديدها دون تحفظ أو حذر، بل بادر بعض المثقفين والأكاديميين العرب إلى تحليلها في كتاباتهم منطلقين من رؤى وفرضيات متحيزة في الأساس ضد الثقافة العربية والإسلامية، فرضيات صاغها الآخر لغاية يرمي إليها، ويبدو أن بعض المثقفين العرب لم ينجُ من شراك ذلك الزيف، كما لم ينجُ منه الخطاب الإعلامي والسياسي العربي[10].

المحور الثاني: بحث في ما وراء ظاهرة العنف

لقد خلصنا في المحور السابق إلى تعريف الإرهاب، والتمييز بينه وبين أشكال المقاومة الوطنية المشروعة، وتوضيح أسباب الخلط واللبس بينهما. غير أن ذلك الإيضاح

---

(10) فرد هاليدي مقالة نشرت في: www.islamicdawanarty.org

لا ينفي وجود ممارسات العنف والتطرف والإرهاب، ولا ينفي اتساع دوائرها وزيادة درجة حدتها. وسوف نحاول في هذا المحور البحث في الأسباب الحقيقية المحركة لمثل هذه الممارسات المتطرفة.

هناك العديد من الكتابات التي تعرضت لهذا الموضوع، ومنها ما كان موضوعياً، وحاول إرجاع تلك الممارسات لجملة من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ومنها ما جاء قاصراً ومتحيزاً، واكتفى بتفسير تلك الممارسات باعتبارها نتاجاً لنمط تفكير أحادي، وثقافة تعصبية متطرفة ضد الآخر، لا تقبل بالاختلاف، وترى في العنف الوسيلة الوحيدة لتحقيق ما تراه وتريده.

والحقيقة أن ظاهرة التطرف والعنف والإرهاب هي من التعقيد والتداخل بين أبعادها ومستوياتها إلى درجة يصعب معها تقديم تحليل محدد وموجز لأسبابها، لكنها محاولة للبحث عن تلك الأسباب، بردّ تلك الظاهرة إلى سياقها العام بكل جوانبه ومحاولة فهمها في إطاره لا بمنأى عنه.

ونبدأ ذلك البحث بطرح التساؤلات التالية:

لماذا يلجأ البعض إلى العنف؟ هل يرجع ذلك إلى الطبيعة الإنسانية ذات النزعة الأنانية، التي تحمل البعض أحياناً إلى تقديم مصالحهم على حساب الآخر، وتدفعهم إلى سلوك العنف تجاه ما يعترض تحقيق تلك الرغبة، بغض النظر عن مشروعيتها، ومشروعية ذلك العائق الذي يعترض تحقيقها.

أعتقد أن في ذلك التحليل قدراً من الصحة، لكنه لا يستطيع تفسير كل حالات العنف ومظاهره.

وهل يرجع ذلك لطبيعة الثقافة ونمط التفكير الأحادي الذي لا يقبل بالاختلاف، ويعمل على إقصاء الآخر وبأي وسيلة؟

وإذا كان ذلك التحليل صحيحاً، فما الذي يغذي ذلك النمط من التفكير الأحادي، والتوجهات التعصبية؟

هل يرجع ذلك لظروف المكان وطبيعته الجغرافية وتداعياتها على نمط المعيشة والتفكير، أم يرجع للدين ومكونات الثقافة، أم للنظام الحاكم وطبيعته التسلطية، أم للخبرة الحياتية للفرد والجماعة؟

وهناك من يرى بأن الخبرة الحياتية، هي التفسير الجامع لكل ما سبق، وأنها كفيلة بتفسير ميول الفرد إلى المسالمة أو العنف. فالخبرة الحياتية تتضمن عملية التنشئة ومنظومة القيم التي يتم غرسها في الإنسان عبر سنين حياته، ومن خلال مؤسسة الأسرة والمدرسة والمؤسسة الدينية والإعلامية، كما تعني علاقة الفرد ببيئته، بدءاً من علاقاته بأسرته مروراً بعلاقته بالمجتمع وانتهاءً بالعالم الخارجي، وإلى أي مدى يمكن القول باتسام تلك العلاقة بالتوافق والانسجام الذي يمكن الفرد من التكيف، ويخلق لديه مشاعر الرضى والمساندة تجاه النظام السياسي والمجتمع الذي يعيش فيه والعالم من حوله. أم أن تلك الخبرة قد عززت لديه مشاعر الرفض وعدم القبول

والعجز عن التكيف والميل إلى الانسحاب والعزلة، أو اللجوء إلى العنف للتعبير عن ذلك الرفض.

كما تعني أيضاً نظرته لواقعه ولمستقبله، وهل يشعر بأنه يستطيع فهمه وتحليله وإدراك جوانب القوة والضعف فيه، وأنه فاعل ومؤثر في مجريات الأمور من حوله. أم أن الواقع يسير من سيئ إلى أسوأ، وأن المستقبل بالنسبة له مجهول ومظلم، وأن الفجوة بين واقعه وما يتمنى أن يكون عليه آخذة في الاتساع، وأنه مهمش ومقصى وعاجز عن القيام بأي دور ذي قيمة أو جدوى، الأمر الذي يدفعه إلى مزيد من الإحباط والميل إلى العنف للخلاص من ذلك الوضع الذي لا يجد له مخرجاً.

وتعني كذلك، خبرته في النظم والمؤسسات والتشريعات من حوله، هل هي عادلة وأخلاقية وكفيلة بإنصافه، أم هي جائرة ومتحيزة ومتعدية على حقوقه. بدءاً بمؤسسة الأسرة مروراً بالدولة والقانون، وانتهاءً بالنظام الدولي وبنيته القانونية والسياسية والاقتصادية والمعرفية[11].

والأهم من ذلك كله، خبرته المتراكمة من خلال تعامله وتعامل الآخرين مع هذه البنى بكل جوانبها القانونية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وكل مستوياتها الداخلية

---

(11) الواقع والممكن، صورة العرب في ضوء الحرب على الإرهاب، نشرت في موقع www.bredband.net.

والخارجية، وإلى أي مدى يمكن القول بأن هذه الخبرة قد عزّزت لديه قيم الحوار وثقافة السلام باعتبارها كفيلة بتحقيق مطالبه وحل أزماته أم أنها قد عزّزت لديه قيم التمرد والرفض وخيار العنف باعتباره الوسيلة الوحيدة لاستعادة حقوقه[12].

خلاصة القول، إن الخبرة الحياتية للمواطن من خلال علاقاته بالنظام السياسي والبيئة المحيطة به بكل جوانبها ومؤسساتها ومستوياتها، قد تبنى على الثقة المتبادلة والقيم التعاونية عندما يشعر المواطن بشرعية النظام وتمثيله له، وعدالة السياسات العامة، وسعيها لتحقيق الصالح العام، والمساواة أمام القانون، وإن النظام قادر على توفير الأمن والاستقرار والدفاع عنه، فيما لو تعرض لاعتداء داخلي أو خارجي.

غير أن هذه العلاقة قد تبنى أيضاً على الشك والريبة المتبادلة بين المواطن والنظام السياسي من حوله، وقد تنسحب مشاعر الريبة والشك لتشمل النظرة إلى المجتمع والعالم الخارجي، عندما تتآكل شرعية النظام، وتتسم سياسته العامة بعدم العدالة والنأي عن تحقيق الصالح العام، ويعجز عن تحقيق الأمن والاستقرار لمواطنيه. وعندما يستند النظام

(12) مريم سلطان لوتاه، الطرح الدولي لثقافة السلام، رؤية عربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 10، 2003، ص 85 - 86.

في بقائه واستمراريته إلى الدعم الخارجي له، وعلى تكثيف دور أجهزته الأمنية.

وهكذا، تكون الخبرة الحياتية للفرد والجماعة العامل الأساسي المكون لتوجهات الأفراد والجماعات والموجهة لسلوكياتهم التعاونية أو العنيفة[13].

المحور الثالث: لماذا الوطن العربي والإسلامي تحديداً

لسنا هنا بصدد الدفاع عن العالم العربي والإسلامي، ونفي تهمة العنف والإرهاب عنه - لا باعتباره منطقة جغرافية مصدّرة للعنف، ولا باعتباره أمة ذات خصوصية ثقافية يرى البعض بأن مرتكزاتها كالإسلام والعروبة، ونمط تفكيرها "الأحادي" مولد للعنف من وجهة نظرهم - فما قصدناه هنا هو البحث في جذور العنف وأسبابه الحقيقية التي أدت إلى تمركز العنف وتصاعد حدته في المنطقة.

---

(13) محمد سعد أبو عامود، العنف السياسي في الحياة السياسية العربية المعاصرة، المستقبل العربي، العدد 140، 1990، ص 4-20، ولمزيد من التحليل حول أسباب العنف يمكن الرجوع إلى حنة أرندت، في العنف، ترجمة إبراهيم العريس، دار الساقي - بيروت، 1994. وكذلك المجتمع والعنف تأليف فريق من الاختصاصين ترجمة الأب إلياس زحلاوي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، 1985.

وإذا كان البحث في المحور السابق قد انتهى إلى التأكيد بأن تضافر جملة من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، قد يعد كافياً لتفجير العنف، وإن الخبرة الحياتية للفرد والجماعة قد تعزز ثقافة السلام، وقد تعمل على تعزيز ميول الرفض والتمرد والعنف، فإننا معنيون هنا بالبحث في معطيات البيئة العربية بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومستوياتها الداخلية والخارجية، وإلى أي مدى يمكن القول بأن عوامل الاحتواء غالبة في هذه البيئة، أم أن عوامل القهر والتهديد والإقصاء هي الأكثر مثولاً وتأثيراً على ميول الفرد وتوجهاته.

والحديث عن معطيات البيئة العربية طويل، وذو تفاصيل كثيرة، قد لا يتسع المجال لذكرها هنا، ولكننا سوف نعتمد التركيز والإيجاز قدر الإمكان، ونبدأ بالقول بأن كلاً من المواطن، والنظام في علاقتهما بالبيئة محكومان ببيئة جغرافية لها معطياتها (الموقع، المناخ، التضاريس، الموارد)، بما يعنيه ذلك من عوامل قوة أو ضعف، ومحكومان بميراث تاريخي بما فيه من مشكلات سياسية وبنى ومؤسسات، ومحكومان بواقع اقتصادي واجتماعي يحمل بعض عناصر القوة كما قد يحمل بعض عناصر الضعف، ومحكومان بثقافة سياسية هي في أحد جوانبها نتاج لذلك كله، وفي الجانب الآخر تمثل أحد أهم العوامل المؤثرة في علاقة المواطن بالنظام السياسي وبيئته بمعناها الواسع.

ويمكن تلخيص هذه العلاقة في الحالات التالية:

أ) مركزية الموقع وهامشية الدور.

ب) تركة ثقيلة لدولة عاجزة.

ج) انقسامات سابقة وأخرى مضافة.

د) نظم ضاغطة وأرضية تعج بأسباب الصراع.

أ) مركزية الموقع وهامشية الدور

فهذه المنطقة من الناحية الجغرافية تتمتع بموقع استراتيجي مهم، يتوسط العالم من الناحية الجغرافية، كما يتوسطه من حيث توزيع مواقع القوة (روسيا، أوروبا، أمريكا، الصين واليابان) ويتحكم في طرق المواصلات، بالإضافة إلى ما يمثله من مخزون نفطي وثروة زراعية ومعدنية.

هذه العوامل، وإن نظرنا إليها باعتبارها عوامل قوة بالنسبة لهذه الرقعة الجغرافية، إلا أنها في ذات الوقت تمثل أهم عوامل التحدي التي أوقعت العالم العربي والإسلامي تحت الهيمنة الاستعمارية، وما زالت قائمة ضمن علاقات التبعية بكل أشكالها، التي أخضعت لها دول المنطقة. ولذلك فإن مردود هذه المعطيات الجغرافية على الإنسان العربي لم يعمل على تحسين وضعه الاقتصادي أو تعظيم هامش الأمن والاستقرار الذي يبتغيه، بقدر ما كانت أساساً لمعاناته وتهديد أمنه واستقراره، خاصة في ظل مركزية الموقع وهامشية الدور.

ب) تركة ثقيلة لدولة عاجزة

والميراث التاريخي لهذه المنطقة والذي هو في أحد جوانبه نتاج للبيئة الجغرافية، لا يختلف من حيث تأثيراته السلبية على حال الإنسان بل وحال النظم السياسية في هذه المنطقة، فقد أثقل الطرفين بجملةٍ من المشكلات السياسية بدءاً بالاستعمار وما خلفه من تركة ثقيلة كمشكلات الحدود، ووجود الكيان الصهيوني في المنطقة، مروراً بضعف مؤسسة الدولة وعجزها عن الاضطلاع بمهامها التنموية والأمنية لافتقارها للإرادة السياسية الحرة، وبنى مؤسساتية هشة وضعيفة مبتورة الصلة بالماضي وعاجزة في الوقت ذاته عن القيام بعملية التحديث، ودساتير وقوانين لم يكن للشعوب دور في صياغتها، فكانت قيداً على حرياتها بدلاً من أن تكون حامية لحقوقها، وقائمة طويلة من المشكلات التي مثلت كل منها حلقة من حلقات الوضع العربي المتأزم والمستعصي على الحل في ظل نظم سياسية ورثت هذه التركة وعجزت لظروف التبعية عن إيجاد مخرج لها.

ج) انقسامات سابقة وأخرى مضافة

ثم نأتي لمعطيات الواقع الاجتماعي والاقتصادي، وهي انعكاس لكل ما سبق فنجد ظروف الانقسام الاجتماعي (القبلي والديني والطائفي والطبقي والعرقي) الذي كان أحد أهم أسباب الصراع والعنف في بعض أجزاء هذا الوطن،

والتي استمرت لسنوات طويلة كما هو الحال بالنسبة للبنان والسودان والمغرب العربي والعراق وأفغانستان، وغيرها من بلدان الوطن العربي والإسلامي. إن وجود هذه الانقسامات والتي أثيرت من قبل أطراف خارجية في بعض الأحيان، وداخلية في أحيان أخرى، قد أضعفت التمسك بالهوية والانتماء للدولة، وحالت دون تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي كما كانت منبعاً لكثير من أعمال العنف والصراع في المنطقة.

وتأتي الأوضاع الاقتصادية المتردية حيث انخفاض الدخل القومي المصاحب بعدم عدالة في التوزيع وانخفاض متوسط دخل الفرد في معظم بلدان المنطقة - عدا الدول النفطية قليلة السكان، وإن كانت قد استنزفت الجانب الأكبر من ثروتها في الأغراض الأمنية - قد حد من الوفاء بالمتطلبات الضرورية للفرد من هذه الثروة حتى في البلدان الغنية. كذلك تنامي درجة شعوره بالحرمان واتساع الفجوة بين واقعه وما يتمنى أن يكون عليه؛ وهكذا نجد شرائح اجتماعية واسعة نسبياً خاصة من الفئات الشابة على امتداد الوطن العربي والإسلامي محرومة ومهمشة اجتماعياً واقتصادياً وعاجزة عن تغيير واقعها.

د) نظم ضاغطة وأرضية تعج بأسباب الصراع

ويأتي الوضع السياسي ليكمل دائرة الحرمان ويحكم

قبضتها، حيث التسلط وغياب المشاركة السياسية وانعدام الحريات، فلا يتيح لهذه الفئات الاجتماعية المحرومة أي فرصة للتعبير بقدر ما يعمل على مزيد من القهر والإقصاء لهذه الفئات، مما يعزز مشاعر الغضب والرغبة في التمرد ويكون العنف أكثر ردود الأفعال احتمالاً في ظل هذه الظروف.

أما فيما يتعلق بالثقافة السياسية في المجتمعات العربية والإسلامية، فيمكن القول بأن ظروف الاستبداد السياسي الذي خبرته شعوب هذه المنطقة منذ انتهاء عهد الخلافة الراشدة، وحتى هذه اللحظة قد ولد ميلاً للتسلط لدى النخب الحاكمة على اختلاف أشكالها ومبرراتها، (فمنها من برره بالخشية على وحدة الجماعة والاستقرار السياسي، ومنها من برره بوجود التحديات المحدقة بالأمة، ومنها من عزاه إلى رغبته في تحقيق التنمية والوحدة الوطنية، ومنها من حاول تفسيره كنوع من الرعاية الأبوية وافتقار الشعوب للقدرة على المشاركة)، ويبدو أن سنين الاستبداد الطويلة وسياسات التنشئة السياسية المتبعة قد ولدت قابلية الخضوع لدى شريحة واسعة من أبناء المنطقة (وهو ما يسميه الكواكبي باستمراء الاستعباد) ولكن يبقى لهذه القابلية حدود، ويبدو أن هذه القابلية قد وصلت حدودها القصوى في أحيان كثيرة على امتداد هذا الوطن، وذلك ما يفسر تنامي حالات العنف والصراع، حيث تغيّب قيم المشاركة وتعطل مؤسساتها ويبقى

ما هو شكلي منها، وغير قادر على إدارة الحوار وتجسير الفجوة بين المواطن والنظام السياسي[14].

أعتقد أن بيئة بهذه المواصفات تتضمن من معطيات القهر والتهديد والتهميش والإقصاء أكثر مما تتضمنه من معطيات الاحتواء بالنسبة للمواطن والاستجابة لمطالبه وتحقيق أمنه بمفهومه المجتمعي، وهي كفيلة في حد ذاتها بتوليد الصراع والعنف. فما الذي نتوقعه إذا ما علمنا بأن البيئة بمستواها الخارجي (أي البيئة الإقليمية والدولية) تطرح من الضغوط على النظم السياسية ما يمثل مأزقاً حقيقياً لهذه النظم؛ فهي مضطرة لإحداث العديد من التغيرات بالاتجاه الذي تفرضه قوى العولمة، الأمر الذي سيزيد من درجة الحرمان الاقتصادي والتهميش والإقصاء لشرائح اجتماعية، ويعظم من احتمالات الصدام بينها وبين فئات عريضة، سواء لأسباب اقتصادية أو فكرية أو سياسية، ولعل ما يحدث في المملكة العربية السعودية اليوم يمثل بدايات مثل هذه المواجهة[15].

هذا بالإضافة إلى ما تمثله مسألة الصراع العربي -

---

(14) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، ابريل 1999، ص ص 237 - 283.

(15) الدين والعلمانية: قراءة في مشهد الإصلاح السعودي، مقالة نشرت في www.gulfissues.net

الإسرائيلي، وتطوراته الأخيرة في الأراضي المحتلة، وانحياز الإدارة الأمريكية الواضح للطرف الإسرائيلي، وتعثر خطى التسوية السلمية، وانتهاك العدو الإسرائيلي لكل القوانين الدولية، دون وجود قوة رادعة له. وكذلك الحال بالنسبة للحرب ضد أفغانستان والعراق ودول عربية وإسلامية أخرى إذ هي لا تختلف كثيراً، فالعدوان ضدها سهل وممكن، وإن خرج على القانون والشرعية، لكن إيقافه وإنصاف هذه الشعوب واستعادة كرامتها، مسألة صعبة وإن ساندتها كل الحجج المنطقية والقانونية والأخلاقية، إلا أنها لا تجد من يناصرها فعلياً وإن حصلت على المساندة المعنوية.

كيف للإنسان العربي والمسلم أن يتعامل مع هذه البيئة الدولية، وما تتضمنه من ازدواجية في المعايير وفي التعامل مع قضاياه؟ وما هي ردود الفعل المتوقعة من شعوب طال أمد استعبادها والبيئة الدولية من حولها لا تقدم أي ضمانات قانونية أو سياسية أو أخلاقية لاستعادة حقوقها.

ألا تمثل حالة الاستعداء الخارجي وازدواجية المعايير، في ظل الاستبداد الداخلي واتساع نطاق الحرمان وحدته شروطاً كافية لتوليد العنف في هذه المنطقة أو غيرها من المناطق الأخرى إذا ما تعرضت لمثل هذه الظروف؟

ويبقى أن نناقش العقلية العربية (الأحادية التفكير) كما يدعي البعض، والبحث في مرتكزاتها ومسؤوليتها عن توليد العنف.

ودون الدخول في تفاصيل كثيرة نحاول الانطلاق من فحص تلك المرتكزات، وهي تحديداً العروبة والإسلام وإذا ما كانت تغذي التوجهات التعصبية وعدم القبول بالاختلاف ورفض الآخر.

وبالنسبة للدين الإسلامي لا يمكن أن يكون ذلك صحيحاً، وهو الدين الذي بني على حرية الاعتقاد ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّۚ﴾[16]، وكذلك ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ۝٦﴾[17]، وهو الدين الذي لا يكتمل إيمان المسلم فيه إلا إذا آمن بالله وكتبه ورسله ولم يفرق بين أحد من رسله، فلا إكراه في الدين ولا تعصب ضد الديانات الأخرى، بل إيمان وتصديق بها كما جاء في الآية الكريمة ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾[18] البقرة الآية 285.

كما نهى عن التعصب للجنس أو العرق أو اللون، وجعل من التنوع والاختلاف سنة الله في خلقه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ۝١٣﴾[19]، كي يتعارفوا وجعل

---

(16) سورة البقرة الآية 256.

(17) سورة الكافرون الآية 6.

(18) سورة البقرة الآية 285.

(19) سورة الحجرات الآية 13.

التفاضل بينهم بالتقوى أي خشية الله، وهو معيار متروك للجميع غير خاص بأمة معينة. وإذا كانت النصوص الدينية قد نهت عن كل أشكال التعصب، فإن الممارسة الإسلامية قد التزمت بهذه النصوص خاصة في مراحل قوة الدول الإسلامية، والتاريخ شاهد على قدرة الحضارة العربية الإسلامية على احتواء التنوع والاختلاف وترك المجال لأهالي البلاد المفتوحة بأن يعطوا ويبدعوا ويسهموا في بناء الحضارة العربية والإسلامية في ظل الدولة الإسلامية، ولعل النتاج الثقافي الأندلسي لدليل واضح على الشراكة الحضارية التي رعتها الدولة العربية الإسلامية في الأندلس.

وإذا كان الأمر كذلك، (أي انتفاء ما يمكن أن يبنى عليه التعصب للذات أو ضد الآخر في الثقافة العربية والإسلامية) فكيف يمكن أن نعزو التطرف والعنف باعتباره نتاجاً لهذه الثقافة وللعقلية الأحادية التي أفرزتها كما يرى البعض.

هل يرجع ذلك للعصبية العربية، أي الانتماء للعروبة باعتباره المكون الثاني لهذه الثقافة. أعتقد أن جذور هذا المكون يمكن إرجاعها للعصبية القبلية التي أشار إليها ابن خلدون وأكد دورها الفاعل في التطورات السياسية العربية، كما أشار إلى ذلك عدد من المفكرين العرب ومن أبرزهم محمد عابد الجابري.

إذ يرى البعض أن الإسلام، وإن نهى عن ذلك التعصب، إلا أن ضعف الرابطة الدينية، كرابطة جامعة تتقدم على كل

الولاءات لدى أمة الإسلام، قد أفسح المجال للعامل القبلي كعامل فاعل في إدارة دفة العلاقات الاجتماعية والسياسية، لكن ذلك التحليل قد يصدق عندما نكون أمام صراعات قبلية أو طائفية أو عرقية، أو عندما يصدر العنف من أولئك المتعصبين لهويتهم العربية أو القبلية ضد غيرهم من القبائل أو الأجناس الأخرى من غير العرب.

وقد يرى البعض أن التوجه القومي العربي قد كان سبباً لبعض الصراعات سواءً العربية - العربية، أو الصراعات العربية مع دول الجوار. لكن ذلك التوجه القومي لا يمكننا التعامل معه باعتباره شكلاً من أشكال التعصب القبلي أو العرقي، بقدر ما هو تعبير عن هوية عربية جامعة، قوامها العروبة والإسلام.

ويذهب بعض المحللين إلى اعتبار العروبة والإسلام ركيزتين للقومية العربية ولقوة النظام الإقليمي العربي، بينما يتعامل البعض الآخر مع الإسلام والعروبة كعاملين من عوامل الاختراق والإضعاف للدولة العربية بمفهومها القطري.

وأياً كان الأمر فإنه لا يمكننا إرجاع العنف في الوطن العربي لقيم الثقافة العربية والإسلامية، بقدر ما هو ناتج عن فهم خاطئ للنصوص الدينية وتوظيف مقصود لهذا الفهم، سواء من قبل النظام أو من قبل بعض الجماعات السياسية.

لكن هذا النوع من الصراعات، وإن وجد لا يمثل الحالة العامة أو الأكثر خطورة وشيوعاً اليوم، الأمر الذي يدفعنا

للبحث عن الأسباب الحقيقية لذلك العنف خارج التفسيرات الأحادية الجانب.

أعتقد أن ما عاشه المجتمع العربي والإسلامي من أشكال القهر المركب، القهر السياسي والاقتصادي والديني والفكري والاجتماعي، أو الذي مورس ضده من قبل سلطات داخلية أو من قبل المستعمر والقوى الخارجية كفيل بأن يولد العنف، وأن الشعوب العربية والإسلامية وإن استمرأت الاستعباد وخضعت للاستبداد لسنوات طويلة على امتداد التاريخ العربي، إلا أنه تبقى هناك حدود لقابلية هذه الشعوب، ويبدو أن انتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي سواء من قبل النظم الحاكمة أو من قبل القوى المهيمنة قد تجاوزت تلك الحدود.

إن ذلك التحليل لا يعني تبريراً للعنف أو دعوة لانتهاجه، لكنها محاولة لفهم أسبابه الحقيقية ومحاولة معالجتها بدلاً من التفسير الأحادي الذي لن يؤدي إلا إلى استمرار العنف واتساع دوائره.

المحور الرابع: نحو معالجات مغايرة

لقد تعددت الرؤى حول آليات معالجة العنف وهي رغم تعددها تكاد تنحصر في آليتين:

الأولى، تتمثل في شن حرب ضد هذه الجماعات سواء

على المستوى الداخلي لكل نظام أو على المستوى الدولي، كما ترى الحكومة الأمريكية في إعلانها الحرب ضد الإرهاب وتحريك المجتمع الدولي لمساندة ذلك.

والآلية الثانية، تتمثل في احتواء هذه الجماعات، ومحاولة تلبية مطالبها والتخفيف من أسباب التذمر التي دفعتها إلى سلوك العنف.

والحقيقة أن النظم السياسية على اختلافها تحاول الجمع بين الآليتين، فلا يستقيم الأمن لأي نظام إلا من خلال توظيفه لأدوات الإقناع، بالإضافة إلى امتلاكه واستخدامه لأدوات القهر[20]. ولن نضيف جديداً إذا أكدنا على أهمية هذا الربط، مع الميل إلى تغليب استخدام أدوات الإقناع وتحقيق الرضا والمساندة وتجنب اللجوء لأدوات القهر أو إبقاء استخدامها في أضيق الحدود، فتلك مسألة معروفة وإن تجاهلها الكثير من صناع القرار، سواء على مستوى العالم العربي والإسلامي أو على المستوى الدولي وتوجهات الحكومة الأمريكية منذ بداية التسعينيات، وكذلك توجهات الحكومة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، نموذج على إغفال هذه المسألة.

لكن المعالجة التي أرى أنه من الضروري طرحها

---

(20) يمكن الرجوع بهذا الخصوص إلى كتاب الجيوش والسياسة تأليف جان ورديز .

والتأكيد عليها تتمثل في فهم علاقات القهر المركب بكل أشكاله ومستوياته الداخلية والخارجية التي تبدو أنها تزداد حدة وإحكاماً منذ بداية التسعينيات، ومع الاتجاه بشكل سريع نحو عولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة، الأمر الذي يزيد من احتكار السلطة والمال والمعرفة، وتركيز ذلك الاحتكار بيد قلة بينما يكون التهميش والإقصاء والحرمان نصيب الأكثرية على امتداد العالم، ومن الطبيعي أن يكون نصيب المجتمعات الفقيرة والضعيفة من الحرمان والإقصاء والتهميش أكبر وأشد قسوة.

والحديث عن الإصلاح، وإن بدا للبعض يمثل مخرجاً (كالإصلاح الاقتصادي والسياسي والثقافي) إلا أن المطالبة بالإصلاح والتغيير قد عطلت في هذه المجتمعات الضعيفة لزمن طويل نسبياً، مما زاد من تأزم الأوضاع وجعل العنف ردة فعل متوقعة في ظل غياب الحوار، وتعثر كل محاولات الإصلاح. وها هي الولايات المتحدة قد صادرت هذا الحق وسلبت الشعوب حقها في التغيير بطرح أجندة دولية له (قوامها الخصخصة أي مزيد من سيطرة قوى المال، والتحول الديمقراطي، والتغير الثقافي والفكري باتجاه المنظومة الفكرية الغربية)، ولكن هل يعني ذلك مخرجاً حقيقياً أم أنه آلية جديدة من آليات القهر والتطويع، بالإضافة إلى ما يمكن أن يولده من موجات عنف، نظراً لتعارض مشروع الإصلاح المفروض على هذه المجتمعات مع خصوصياتها الثقافية، وما

يمكن أن تمثله هذه الإجراءات من إرباك وتوترات اقتصادية وسياسية واجتماعية[21].

أعود مرة أخرى للتأكيد، على أهمية إحداث التغيير الداخلي في المجتمعات العربية والإسلامية، ولكن التغيير وفق برامج إصلاح وطنية تلتقي حولها الشعوب والحكومات، بدءاً من إدارك الطرفين للأخطار المحدقة بهما، وبأنه لا جدوى من إعاقة حركة المجتمع وتعطيل طاقاته بتخويفه وتجويعه وقهره، كما كان عليه الوضع في كثير من أرجاء العالم العربي والإسلامي، إذ لم يعد ذلك ضماناً لاستمرارية النظم السياسية اليوم. وعلى النظم السياسية في البلاد العربية والإسلامية أن تعيد صياغة المعادلة التي بقيت قائمة منذ توليها السلطة وحتى الآن، على أن قوة النظام واستمراره متوقفة على قدرته في إخضاع شعبه من جهة ومدى مساندة القوى الدولية له، فالواقع من حولها يؤكد بأن إرضاء القوى العظمى مسألة غير مضمونة، ولا يمكن لأي نظام أن يحافظ على بقائه واستمراره من خلال تقديم تنازلات لا نهاية لها. وإن مثل تلك التنازلات سوف تؤدي إلى تآكل شرعيته واهتزازها من الداخل[22].

---

(21) عبد الله تركماني، مجتمع المعرفة وأبعاده في العالم العربي، مقالة نشرت في www.bredband.net

(22) حول مصادر شرعية النظم السياسية، يمكن العودة إلى غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،

وإذا كانت "إيران الشاه" قد قدمت نموذجاً واضحاً على ذلك، فإن الواقع السياسي العربي اليوم مليء بمثل هذه النماذج، فالنظام العراقي الذي استخدم لضرب إيران "الثورة"، سرعان ما انقلب الغرب ضده. واستخدمت الجماعات الإسلامية للقضاء على النفوذ السوفييتي في أفغانستان، وعندما انتهى دورها، أعلنت الحرب ضدها باعتبارها تمثل خطراً إرهابياً يهدد العالم الرأسمالي ولا بد من التحرك للقضاء عليه.

كل ذلك يقود النظم الحاكمة إلى إعادة صياغة العلاقة بينها وبين شعوبها بالاتجاه الذي تكون فيه قوة النظام مبنية على قوة المجتمع المدني، ليكون الطرفان شريكين في إحداث إصلاح داخلي حقيقي كفيل بفك حلقات مركب القهر وتذويبها تدريجياً.

والمثال التركي شاهد على كيف يمكن للنظام السياسي أن يكون أكثر صلابة في وجه الضغوط الخارجية، عندما يستند إلى قاعدة شعبية قوية تكون سنده في التفاوض مع العالم الخارجي.

أعتقد أن القضاء على العنف ينبغي أن ينطلق من الإيمان

= 1987 كما يمكن الرجوع فيما يتعلق بعلاقة التغيير بالاستقرار السياسي إلى: حازم الببلاوي، التغيير من أجل الاستقرار، دار الشروق، القاهرة، 1992.

بأهمية الحوار بين العقلاء في كل أرجاء العالم، وأن يعتمد الحوار التأكيد على ما يلي:

1) فهم لبنية النظام الدولي وما تمثله من قهر اقتصادي وسياسي وفكري. وإن السير المحموم باتجاه تعظيم الفرص الرأسمالية كما هو حادث اليوم، سوف يقود إلى كارثة دولية لن تكون المصالح الرأسمالية بمنأى عن أخطارها[23].

2) إن الحرب والعمل العسكري ضد الإرهاب لن يقضي عليه، طالما بقيت أسبابه قائمة وآخذة في التجذر.

3) وإذا كان الكثير من الأزمات الدولية سبباً في إعادة صياغة العلاقات والمؤسسات الدولية، بل وإعادة النظر في القوانين المنظمة لها فإن الوقت قد حان لمثل هذه المراجعة للتخفيف من حدة مكون القهر السياسي والاقتصادي والفكري الذي تنطوي عليه بنية النظام الدولي في عالم أحادي القطبية.

4) إن مثل هذا التحول لن يحدث إلا في ظل مجتمع مدني قوي ونشط له روابطه العابرة للحدود، والحاضرة في المنظمات الدولية، والقادرة على التأثير والفاعلية عبر ذلك الترابط والحضور الدولي.

---

(23) لمزيد من التفاصيل حول ما يمكن أن تقود إليه العولمة من مخاطر، يمكن الرجوع إلى: جيري، الفجر الكاذب، ترجمة فؤاد بلبع، دار الشروق، القاهرة.

وتبقى هناك شروط لا بد من توافرها لمجتمع مدني نشط، وقادر على التأثير بهذا الاتجاه، وفي مقدّمها استقلالية قوى المجتمع المدني عن هيمنة الدولة وقوى العولمة، واعتمادها على الحوار وتفهم ثقافة الآخر واحترامها، فهناك الكثير من القضايا الإنسانية المشتركة التي يمكن أن نتفق حولها وتدعمها قوى المجتمع المدني على اختلاف ثقافاتها، كحقوق الإنسان، وحق الشعوب في تقرير مصيرها وقضايا البيئة والسلام.

إن هذا الاتفاق بين قوى المجتمع المدني يمكن أن يمثل الخطوة الأولى باتجاه إضعاف حلقات القهر وكسرها، لأنها كفيلة بأن توجه خطاباً بديلاً يطرح موقف الشعوب من قضاياها، ويبدد زيف الخطاب الرسمي وما يمارسه من هيمنة على الرأي العام لتبرير سياساته.

وبمقدور ذلك الخطاب المجتمعي أن يقدم تحليله ورؤيته بخصوص قضايا الصراع، وغيره من الأزمات الدولية مبيناً أسبابها الحقيقية وسبل معالجتها. عندها لن يكون للتفسيرات الأحادية البعد مكان في التأثير على الرأي العام العالمي، ولن يكون بمقدور القوى المهيمنة الانطلاق نحو تعظيم مصالحها على حساب حقوق الآخرين وحرياتهم دون رادع قيمي أو إنساني، كما هو حادث اليوم. وإن حدث ذلك فإن

مجانبته للأخلاق وللشرعية الدولية، ولكل القيم والمبادئ الإنسانية ستكون واضحة، لأن قوى المجتمع المدني المستقلة والنشطة والمترابطة قادرة على التأثير في الرأي العام الدولي، باتجاه شفافية المعرفة، وتوفيرها للجميع لتصحيح الصورة والكلمة وكل أدوات تشكيل الرأي التي تحاول القوة المهيمنة توظيفها خلال خطابها الإعلامي والسياسي.

الخاتمة

ويتضح من الموضوعات التي تم طرحها في هذا الكتاب أننا كعرب نعيش في ظل مرحلة دولية ذات معطيات شديدة الخطورة على الأمن والاستقرار بصفة عامة، وعلى الأمن والاستقرار في العالم العربي بصفة خاصة.

وإن أخطر ما في هذه المرحلة، ما تشهده من فوضى فكرية ومعرفية لخلق أرضية مؤاتية لتمرير كل المشاريع المفروضة على العالم العربي، والمراد بها مزيداً من الإلحاق والتبعية للمعسكر الرأسمالي، ومزيداً من التطويع والتركيع للإنسان العربي.

وبالرغم من أن قيم السلام والتسامح قيم أصيلة في الفكر العربي والإسلامي، وكذا قيمة الحرية والعدالة، إلا أن ما يطرح علينا من مشاريع فكرية بهذا الخصوص لا يراد بها خلق سلام حقيقي، أو حوار وتسامح بيننا وبين أصحاب الثقافات الأخرى، بقدر ما يراد بها خلق حالة من الاستسلام والقبول بما هو مفروض باعتباره واقعاً ثقافياً وسياسياً واقتصادياً لا مجال لرفضه أو التفكير خارج حدوده باعتبار أن

أي محاولة من هذا النوع تعني إحدى حالتين: إما ارتداد ماضوي سلفي، أو هروب طوباوي.

وإن كنا كعرب نقر بعجزنا السياسي والاقتصادي والثقافي، وندرك الأسباب الذاتية لذلك العجز، فإننا في الوقت ذاته ندرك دور العامل الخارجي في ما يمارس علينا من سياسات، بغرض إبقائنا في حالة من الضعف والعجز والتبعية بكل أشكالها، وما أحوجنا ونحن كذلك إلى فكر ناقد وثقافة تغيير، لا كما يمليها الآخر علينا وإنما كما هي أصيلة وراسخة في قيمنا العربية والإسلامية.

ما أحوجنا لفكر ناقد، ينقد ما آل إليه حال هذه الأمة ويشخص السبب الأساس في هذا التردي العربي المتمثل في تجذر حالة الاستبداد بكل أبعاده.

إن الحديث عن خطورة تحديات المرحلة الراهنة على الوطن العربي لا ينبغي أن يقودنا إلى حالة من الإحباط والإحساس بالعجز تجاهها، فالأمة العربية أمة حية متجددة، واستطاعت البقاء رغم كل محاولات التجزئة والإضعاف التي تعرضت لها في السابق، وإن الثقافة العربية ثقافة أصيلة ثرية مرنة، قابلة للتجديد والتكيف مع مقتضيات العصر، وإن اللغة العربية لغة استطاعت التعبير عن كل انجازات الشعوب المفتوحة في كل المجالات العلمية والفنية والأدبية والإنسانية، وحفظت عبر جهود الترجمة الكثير من الإنجاز

العلمي والحضاري الإنساني، وهي تمتلك نفس القدرة ونفس الثراء إذا ما أحسن توظيفها في بناء نهضة علمية عربية حديثة.

وتبقى اللغة العربية الجامعة والدين الإسلامي الموحد لمشاعر الأمة من المحيط إلى الخليج، الركائز الأساسية للثقافة وللهوية العربية التي ينبغي الحفاظ عليها والوقوف بصلابة في وجه كل محاولة تستهدف إضعافها أو النيل منها، لأن بقاءها هو الرهان الوحيد لاستمرارية الحوار بين أبناء هذه الأمة وصمودها في وجه كل محاولات التقويض والتمييع.

هذه الحقيقة ينبغي أن تكون حاضرة في ذهن الإنسان العربي، وفي عقلية صانع القرار، ولدى مؤسسات المجتمع المدني، عند محاولتها التحرك باتجاه التغيير أو الإصلاح.

المحتويات

يتطرق هذا الكتاب للعديد من القضايا التي شغل بها الإنسان العربي منذ بداية التسعينات وحتى هذه اللحظة، ومن بينها ما وراء ظاهرة العنف في الوطن العربي، الطرح الدولي لثقافة السلام.. رؤية عربية، الثقافة والهوية العربية وتحديات المرحلة الراهنة، تجسير الفجوة بين الشرق والغرب، نحن والآخر في ظل مقولة صراع الحضارات أو حوارها.

إذ يحاول هذا الكتاب طرح وجهات النظر المختلفة حول تلك الموضوعات، مع تقديم وجهة نظر عربية إزاءها كفيلة بالتصدي للخطاب الغربي حول هذه القضايا، والمراد منه أساساً زعزعة العقل العربي وتهيئة الأرضية الثقافية العربية للقبول بالمزيد من مشاريع التبعية والهيمنة الغربية.

د. مريم سلطان لوتاه

- أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية جامعة الإمارات.
- حصلت على درجة الماجستير في العلوم السياسية حول «أمن الخليج» من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة عام 1987.
- حصلت على درجة الدكتوراه حول «الاستقرار السياسي في دولة الإمارات» كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة عام 1991.
- لها العديد من الدراسات المنشورة حول «الأمن والتنمية والتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في الوطن العربي».
- كما لها العديد من الأبحاث المنشورة المتعلقة بالمرأة وقضايا النوع الاجتماعي.

ISBN 978-9953-71-279-6

